جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية: الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية و دراسات أمنية

إعداد الطالبين:

الطالب: فارس علوي

الطالب: شعيب دراوي

إشراف الدكتور:

د. وداد غزلاني

<u>أعضاء لجنة المناقشة:</u>

الاسم و اللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د. رياض حمدوش	قسنطينة	رئيسا
د. وداد غزلاني	قالمة	مشرفا ومقررا
د. جمال منصر	عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013–2014

{إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ }

الزمر:[30]

الفصل الثاني:

محددات السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثاني : محددات السياسة الخارجية الأمريكية

تشير السياسة الخارجية إلى سلوكية دولة معينة اتجاه الفواعل الدولية الأخرى، فقد تكون هذه الفواعل دول، منظمات دولية، شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات إرهابية، قد تعكس موقفها إزاء قضية معينة، من المعروف أيضا أن دراسة السياسة الخارجية تعنى محاولة فهم و تفسير سلوكيات الدول و تصرفاتها اتجاه البيئية الخارجية، و من أجل فهم و تفسير تلك السلوكيات لابد من الرجوع إلى المحددات و الجوانب المؤثرة التي دفعت دولة معينة إلى تبنى موقف معين في سياستها الخارجية، هذه المحددات يمكن تقسيمها إلى محددات داخلية و أخرى خارجية، حيث تشمل المحددات الداخلية تلك البني الداخلية و التي من شأنها التأثير على السياسة الخارجية للدولة، أما المحددات الخارجية فهي تشمل القيود و الفرص الموجودة في النظام الدولي و التي من شأنها هي الأخرى التأثير على السياسة الخارجية للدولة، ممـــــا سبق سنتناول فهذا الفصل المحددات الداخلية و الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

تتمثل المحددات الداخلية للسياسة الخارجية في الأبنية و الجماعات السياسية و الاقتصادية والفكرية التي تقع ضمن الإطار الداخلي للدولة، و تتمثل المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية في المؤسسات الدستورية، و جماعات الضغط، و التي تشمل أساسا كل من اللوبي الصهيوني و اللوبي النفطي إضافة إلى المركب العسكري الصناعي، كما تشمل المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية مختلف الجماعات و التيارات الفكرية، ونقصد هنا تيار المحافظين الجدد وتيار المسيحية الصهيونية، كما تؤدي مراكز الفكر دورا كبيرا في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية وذلك من خلال إجراء البحوث والدارسات وتقديمها لصناع القرار لبناء استراتجياتهم وفقا لها.

المطلب الأول: دور المؤسسات الدستورية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يتمثل القوام المؤسسي لعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية بشكل أساسي في السلطة التنفيذية (الإدارة الأمريكية)، إضافة إلى السلطة التشريعية (الكونجرس الأمريكي).[1]

الفرع الأول: دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يقصد بالسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأمريكي، رئيس الدولة، ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية مجموعة من المؤسسات وهي: وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، جهاز المخابرات، وأخيرا مجلس الأمن القومي الأمريكي، ويختلف دور هذه المؤسسات من فترة زمنية لأخرى وذلك راجع للعديد من الظروف أهمها السمـــــــات الشخصية لمسئولي هذه المؤسسات.[2]

ويعد الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية هو المحدد الأول لخيارات السياسة الخارجية، حيث يتمتع بشرعية مصدرها الشعب الذي انتخبه.

وقد منح الدستور الأمريكي للرئيس سلطات متعددة، فهو المسئول الأول عن السلطة التنفيذية وله صلاحيـــــة تعيين كبار موظفي الدولة، بعد موافقة الكونجرس، كما يخول له الدستور إبرام المعاهدات الدولية بعد موافقة الكونجرس أيضا، كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحـــــــة.[3]

حيث يحق له إرسال الجنود الأمريكيين إلى أي بقعة من الأرض تتهدد فيها المصالح الأمريكية.

---

[1]- عبير بسيوني عرفة على رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011)، ص.22.

[2]- مصطفى صايج، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية** (الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2010)، ص.72.

[3]- محمود شرقي، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العراق: 1990-2006**، أطروحة دكتورة، غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007)، ص.43.

كما سبق وأشرنـا إليه، فإنه هناك مجموعة من المؤسسات التي تقع ضمن إطار السلطة التنفيذية والتي تمارس دورا كبيرا على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

من بين هذه المؤسســـات نجد مجلس الأمن القومي الذي أنشا عام 1974، حيث تكمن مهمته في تقديم الاستشراف والنصح للرئيس فيما يتعلق بتكامل السياسة الداخلية والخارجية والأمنية والعسكرية.[1] ومن بين تلك المؤسسات نجد وزارة الخارجية والتي تستمد مكانتها من بعدها التاريخي، فهـــي واحدة من بين أول أربع وزارات تأسست مع ظهور الولايات عام 1789.

في الكثير من الأحيان تكون العلاقة متوترة بين الرئيس ووزير الخارجية وذلك راجع أساسا إلى أن الوزير يعمل خارج الضغوط الداخلية والخارجية عكس الرئيس وبالتالي ما يهم الرئيس هو كسب الأصوات في الانتخابات القادمة ما يجعله يضع مصلحته الخاصة في المقام الأول، عكس الوزير الذي يجعل مصلحة الولايات المتحدة في المقام الأول.[2]

أما فيما يخص القضايا المتعلقة بشؤون الدفاع، تظهر من خلالها وزارة الدفاع كأحد المؤسسات الرئيسية المؤثرة على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، على اعتبار المؤسســـــــة العسكرية هي الضامن الرئيسي للأمـــــــــن القومي الأمريكي في مواجهة التحديات الخارجية، سواءا تلك القادمة من الدول الأخرى أو القادمـــــــة من المنظمات أو الجماعات الإرهابية.

وأخيرا يلعب جهاز المخابرات دورا مؤثرا للغاية في عملـــــــية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك راجع إلى طبيعة المهمـة الموكلة لهذا الجهاز، وهي جمع المعلومات الإستخباراتية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فبإمكان هذا الجهاز أن يقدم معلومات مغلوطة أو ناقصة بشكل يتفق مع مصلحته الخاصة أو مصلحة جهات معينة، ويكمن حصر نشاط وكالة المخابرات المركزية في ثلاثة محاور أساســـــية.[3]

1- إدارة الاستعلامات: حيث تهتم بدراسة نوايـــــا البلدان الأعداء مع التركيز على التوجهات الكبرى للعالم، من خلال تقديم التقارير والتحاليل التي تمس الأمن القومي الأمريكي.

2- إدارة العمليات: وتتمثل في تنشيط شبكة من الجواسيس والمتعاونين في مختلف مناطق العالم.

3- إدارة العلوم والتكنولوجيا: أي استخدام الاستكشافات التكنولوجية لخدمة الاستعلامات.

---

[1]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.77.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.81.
[3]- **المرجع نفسه**، ص.105.

الفرع الثاني: دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تتكون الهيئة التشريعية من مجلســـــين: النواب والشيوخ ويطلق عليها اسم الكونجرس، وينتخب مجلس النواب من قبل الشعب الأمريكي أي أن مجلس النواب يمـــــــثل الشعب الأمريكي ويختلف التمثيل في مجلس النواب حسب عدد سكان كل ولايـــــة، أما التمثيل في مجلس الشيوخ فهو متساوي لجميع الولايات ولكل ولاية ممثلان في المجلس.[1]

ولقد أعطى الدستور الأمريكي للكونجرس مجموعة من الصلاحيات في مجال السياسة الخارجية وتشمل أساسا:

التصديق على الحرب إضافة إلى التصديق على تعيينات الرئيس من سفراء وقناصل وأخيرا المصادقة على المعاهدات، فبالرغم من كون الرئيس هوالقائد الأعلى للقوات المسلحة، يمكن للكونجرس أن يقيد من قدرته على استخدام القوات المسلحة خارج حدود البلاد وفقا للقانون الخاص بسلطات الحرب الصادر في عام 1973.[2]

إلا أنه في الواقع فإن العديد من الرؤساء تجاهـــــلوا سلطة الكونجرس بإصدار قرارات الحرب في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية إلا في خمس حروب من أصل 130 حرب جرت حتى الآن.[3]

أما فيما يتعلق بالإمضاء والتصديق على الاتفاقيات الدولية والذي يتحدد بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحضور، إلا أن الرؤساء الأمريكيين يلجئون عادة إلى الاتفاقيات الرئاسية التي تكون بين رؤساء الدول والتي لا تتطلب موافقة مجلـــــــس الشيوخ، على الرغم أن مجلس الشيوخ يحق له الاعتراض على تعيين أحد السفراء إلا أن التقاليد جرت في الولايات المتحدة على أن اختيار الرئيس يكون مؤكدا ومقبولا في أغلب الأحيان.[4]

المطلب الثاني: دور جماعات الضغط في عملية صنع السياسة الخارجية الامريكية

سنتناول في هذا المطلب بالتحليل لدور ثلاثة جماعات رئيسية من جماعات الضغط والتي يظهر تأثيرها جليا في السياســـــة الخارجية الأمريكية والتي نذكرها تواليا: اللوبي الصهيوني، اللوبي النفطي، المركب العسكري الصناعي.

---

[1]- صالح جواد الكاظم، علي غالب، **الأنظمة السياسية** (جامعة بغداد: كلية القانون، (1190-1991)، ص.80.
[2]- محمود شرقي، مرجع سابق، ص.44.
[3]- لاري إلويتز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية**، ت.ر: جابر سعيد عوض (القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996)، ص.151.
[4]- محمود شرقي، **مرجع سابق**، ص ص.46.45.

تعرف جماعات الضغط على أنها مجموعة من الأفراد لديهم مصالح مشتركة يسعون لتحقيقها بالضغط على صناع القرار، وتتعدد وسائل جماعات الضغط عند سعي هذه الأخيرة لتحقيق مصالحها المختلفة ويمكن رصد الوسائل التي تعتمدها الجماعات الضاغطة من أجل تحقيق مصالحها في النقاط التالية:

1- وسيلة الإقناع: تسعى جماعات الضغط إلى اعتماد طرق الإقناع عند الاقتراب من المسئولين والنافدين في السلطة من خلال المناقشات وتوظيف الحجج والدلائل وصولا إلى تحقيق أهدافها المتوخاة.

2- وسيلة الترغيب: وذلك بتبني أساليب الترغيب والاستمالة من خلال التأثير عن طريق شراء الذمم والإغراءات المادية بمختلف أنواعها.

3- وسيلة الترهيب والتهديد: وذلك من خلال القيام بحملات ضغط واسعة تستهدف المسئولين وصانعي القرار، ونواب الشعب بإرسال برقيات تهديد بإسقاطهم من مناصبهم وتأليب الرأي العام ضدهم.

4- وسيلة القوة: وتتمثل في اللجوء إلى الحركات الاحتجاجية العنيفة، الإضرابات، المظاهرات وشل عمل الحكومة.

5- وسيلة الدعاية والترويج: اعتماد وسيلة الدعاية والترويج من خلال التأثير في الرأي العام بواسطة وسائل الإعلام المختلفة، فكم من حكومة سقطت عن طريق حملة إعلامية مضادة لها.

6- وجود ممثلين: عن جماعات الضغط ينشطون في مؤسسات صنع القرار، ويعملون على تمرير المشاريع الخاصة بهذه الجماعات.

الفرع الأول: اللوبي الصهيوني

اللوبي كلمة تشير إلى معنى الرواق، أين كان يجتمع رجال الأعمال الأمريكيين في أروقة غرف التشريع في الكونجرس الأمريكي للقاء المشرعين الأمريكيين للحصول على مزايا خاصة، أما فيما يخص اللوبي الصهيوني فهو يشير إلى جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية و التي تسعى إلى توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بما يخدم مصلحة إسرائيل.

و تتكون شبكة اللوبي الصهيوني من أكثر من 500 منظمة و جمعية و تجد هذه المنظمات مساندة اليهود الأمريكيين و أنصار المسيحية الصهيونية.[1]

ولقد نجح اللوبي الصهيوني في تحقيق هدفين رئيسيين لصالح إسرائيل هما:

[1]- عبير بسيوني علي رضوان، **مرجع سابق**، ص.29.

1- الدعم الدائم للولايات المتحدة لصالح إسرائيل في جميع قضاياها مع العرب.
2- المساعدات المالية الأمريكية التي تقدم لإسرائيل و البالغة حوالي 3 ملايير دولار.

إن أسباب نجاح اللوبي الصهيوني تعود بالأساس إلى مجموعة من العوامل و التي تتمثل أساسا في الثراء اليهودي و انعكاس ذلك على دعم الحملات الانتخابية، إضافة إلى سيطرة اليهود على مراكز الإعلام الكبرى في الولايات المتحدة، دون أن ننسى القوة الانتخابية التي يشكلها اليهود في أمريكيا إضافة إلى التواجد على مستوى أعلى قيادات الدولـــــة إذا ما علمنا أن معظم اليهود جامعيين.[1]

الفرع الثاني: اللوبي النفطي

إن المقصود باللوبي النفطي هو الشركات البترولية الأمريكية الخاصة و العملاقة، و التي تمارس ضغوط كبيرة ورهيبة على الإدارات الأمريكية من أجل الوصول إلى آبار البترول في مختلف أرجاء الكون، و في مقدمة هذه الشركات شركة **شيفرون Chevron** و شركة **ايكسون Exxon**، **وشركة أركو Arco** وشركة **هالبارتون Haliberton**.

يمكن أن نلخص الرهانات الخفية للحرب على الإرهاب بكلمة واحدة هي النـــــــفط، ويبدو أن خريطة الملاجئ و الأهداف في الشرق الأوسط و آسيا الوسطى تماثل تلك المتعلقة بمصادر الطاقة الأساسية في العالم إلى حد بعيد في القرن الواحد و العشرين.[2] تؤدي الشركات النفطية دورا كبيرا في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك راجع للعلاقة العضوية بين النخبة الحاكمة

والشركات النفطية، لاسيما في عهد إدارة الرئيس جورج بوش الابن حيث كانت إدارة هذا الأخير ذات ارتباطات عضوية بجماعات النفط، ومن الضروري أن نتوقف عند الشخصيات المحورية في صناعة القرار في إدارة بوش الابن و علاقتها بالجماعات النفطية، لكي نستشف دور هذه الجماعات النفطية في صناعة القرار الأمريكي.

ريتشارد بيرل شغل منصب رئيس مكتب السياسات الدفاعية في البنتاغون في الفترة الرئاسية الأولى في إدارة بوش، وينتمي لمؤسســـة **أمريكان أنتربريز American Enterprise Institute** ويتلقى عمولته المالية من الشركة النفطية **اكسون موبيل Exxon Mobil** التي تعد من الممولين الهامين للمركز السابق وهذا ما جعل الشخصيات الفاعلة في المؤسسة يطالبون بالحرب على العراق للحفاظ على الاستراتيجي النفطي لصالح الشركات النفطية التي تم إبعادها في فترة صدام حسين.[3]

---

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001** (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص.30.
[2]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.189.
[3]- **الرجع نفسه**، ص.220.

كونداليزا رايس، مستشارة الأمن القومي ثم وزيرة الخارجية في الفترة الرئاسية الثانية للرئيس بوش تولت منصب في إدارة الشركة النفطية **شيفرون تيكساكو Chevron Texaco**، كما حملت احدى الناقلات البحرية للنفط تصل حمولتها إلى 129 ألف طن، اسم كونداليزا رايس، ولتجنب الملابسات بين الوظيفة الحكومية و المصالح النفطية الشخصية، أعيد تسمية الناقلة البحرية.[1]

ريتشارد تشيني، عمل نائبا للرئيس بوش الابن و كان قبل ذلك رئيس شركة هاليبارتون **Haliberton**، المختصة في المنتجات و الخدمات النفطية، كما تولى إدارة المعهد الأمريكي للنفط **American Petroleum Institute**، ويعد تقرير ريتشارد تشيني النموذج الأمثل الذي يحدد لنا دور الشركات النفطية في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من خلال ما يعرف بمجموعة عمل لتنمية الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية National Energy Policy Development Group وحسب التوصيات السرية لمجموعة ريتشارد تشيني فإن النفط العراقي سيكون البداية لإستراتجية طويلة المدى، تمتد من بحر قزوين إلى الخليج الغيني بغرب إفريقيا.[2]

الفرع الثالث: المركب العسكري الصناعي

يشير المجمع العسكري الصناعي إلى مجموع الشركات الأمريكية الخاصة، و التي تقوم بإنتاج الأسلحة الحربية.في عام 1957م آثار رايت ميلز قضية المركب العسكري الصناعي في دراسته المعنونة " نخبة القوة "، فمن بين قطاعان نخبة القوة التي حللها ميلز هناك ثلاثة قطاعات تهتم اهتماما محددا بزيادة الإنفاق العسكري و هي: قطاع رجال الأعمال و قطاع القادة السياسيين و قطاع العسكريين، و مما يسهل التواطؤ بين هذه القطاعات هو عملية تبادل الأدوار فيما بينها، [3] لم يقتصر الأمر على خبراء السياسة الخارجية الامريكية فقط، إذ وصف **غورباتشوف** المجمع العسكري الصناعي عام 1986م بأحد أسباب إطالة أمـــــد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي السابـــــق، وشدد على أن الإدارة الأمريكية تفكر بالطريقة نفسها التي يفكر بها المجمع العسكري الصناعي و أن الرئيس ليس حراً في اتخاذ قراراتـــــه، [4] يعمل المركب الصناعي العسكري على دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى خوض غمار الحروب من أجل بيع السلاح وذلك عبر إثارة التوترات وخلق بئر الأزمات عبر مختلف أرجاء العالم، إضافة إلى ذلك يعمل هذا المركب على تضخيم التهديدات

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.221.
[2]- **المرجع نفسه**، 222.
[3]- لويد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية**، ت.ر.أحمد مفتي، محمد السيد السليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، 1989)، ص.203.
[4]- علي جميل محمد، **اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين**، رسالة ماجستير غير منشورة (العراق:جامعة القديس كليمون العالمية، 2006)، ص.38.

الخارجية للأمن القومي الأمريكي بغية رفع الميزانية العسكرية الأمريكية و توظيفها في شراء السلاح من عند هذه الشركات و ذلك لمواجهة هذه التهديدات.

ويعد النموذج الأمثل لتأثير المركب العسكري الصناعي على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، هو " **لجنة تحرير العراق** Committee For the Liberation of Iraq"، و التي تأسست في نوفمبر 2002م وطالبت بشن الحرب على العراق.[1] وما يهمنـا في هذا المجال وجود ممثلين في اللجنة من شركة " **لوكهيد مارتن** Lockheed-Martin " إحدى الممولين الرئيسين للبنتاغون بالمنتجات الصناعية العسكرية، و من بين الممثلين، **بروس جاكسون** Bruce Jackson، نائب رئيس الإستراتجية و التخطيط في الشركة السابقة، إضافة إلى **ستيف هادلي** Steve Hadley، الذي عمل مباشرة مع جاكسون و كان احد مساعدي وزير الدفاع في إدارة جورج بوش الأب، و أخيرا **توم دونلي** Donnelly Tom، نائب مدير مشروع القرن الأمريكي الجديد، و المنطق الواضح لوجود شركة **لوكهيد مارتن** في لجنة الحرب على العراق لا يخرج عن استعمال نفوذها للتأثير على صانع القرار من أجـــــل تحقيق مبيعات أكثر من الأسلحة و تجريب أسلحة ذات تكنولوجيا جديدة من أجل إغراء زبائن جدد، و هذا يدخل في المنطق العام للشركة.[2]

المطلب الثالث: دور التيارات الفكرية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يعتبر تيار المحافظين الجدد، والتيار الديني المسيحي الصهيوني من أكثر التيارات الفكرية تأثيرا على السياسة الخارجية الأمريكية، لذلك سيتم التركيز في هذا المطلب و بشكل أساسي على هذين التيارين.

الفرع الأول: المحافظين الجدد

ذاع سيط المحافظين الجدد و كثر الحديث عن نفوذهم و هيمنتهم داخل الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن، دخـــل مصطلح المحافظين الجدد قيد الاستعمال و التـداول في سبعينيات القرن العشـرين

و أول من استخدم هذا المصطلح " **مايكل هارينجتون** " للإشارة إلى بعض الأشخاص السياسيين الذين تحولوا من اليسار الليبرالي إلى اليمين، بسبب تردد اليسار في الوقوف بوجه السوفييت المعادين للولايات المتحدة.[3] و المحافظين الجدد ليسوا حزب أو منظمة و إنما هم مجموعة من الكتاب و المفكرين الذين

[1]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.179.
[2]- مصطفى صايج، **مرجع نفسه**، ص.180.
[3]- حسام عبد الفتاح أبو نحلن، **المحافظون الجدد و تأثيرهم على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**: مشروع نشر الديمقراطية نموذجا 2001-2008م، رسالة ماجستير غير منشورة (غزة: جامعة الأزهر، 2011)، ص.20.

يسعون إلى فرض الهيمنة الامريكية على العالم، إن ما يربط هؤلاء الأشخاص التقاؤهم فكريا على ثلاثة محاور هي:[1]

1- إيمان نابع من معتقد ديني، أن الوضع الإنساني يعرف بأنه الاختيار بين الخير و الشر والمعيار الحقيقي للسياسة هو استعداد الخيرين لمواجهة الأشرار.

2- التأكيد على أن المحدد الجوهري للعلاقة بين الدول هو القوة العسكرية و الرغبة في استخدامها.

3- التركيز على الإسلام في الشرق الأوسط كمصدر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية.

مما سبق فإن المحافظين الجدد يدعون لأنفسهم بالخيرية في مواجهة الإسلام الشرير، لذلك لن يتأخروا في استخدام القوة العسكرية، لمواجهة ذلك الطرف الشرير، يتبني المحافظون الجدد توجها بالإعجاب بسياسات حزب الليكود اليميني الإسرائيلي، المتضمنة فكرة الحرب الوقائية، و التي تمثلت إحدى وقائعها بقيام إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي " أوزيراك "عام 1981م، إضافة إلى ذلك يتبنى المحافظون الجدد حماسا كبيرا للديمقراطية و نشرها في العالم.[2] من هنا يتضح التأثير الكبير للمحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية وبالخصوص إبان فترة حكم بوش الابن حيث جاء على لسان الرئيس نفسه إتباع إستراتجية الحرب الوقائية كإستراتجية جديدة بعد أحداث 11 سبتمبر بمواجهة التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريـــــكية، كذلك يمثل مشروع الشرق الأوسط الكبير أحد مظاهر تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الامريكية، من ناحية الديمقراطية، فهذا المشروع الطموح يشير إلى ضرورة نشر الديمقراطية الأمريكية في بلدان الشرق الأوسط، ويمكن تحديد أهداف المحافظين الجدد في الشرق الأوسط من خلال السياسة الخارجية الأمريكية في النقاط التالية.[3]

- القضاء على أسلحة الدمار الشامل و احتلال العراق و السيطرة المباشرة على مصادر النفط.
- الحرب على الإرهاب و احتلال أفغانستان و فرض هيمنة عالمية.
- السيطرة على منطقة الخليج و منافذه و منع قيام دولة للفلسطينيين.
- دعم انفصال جنوب السودان.
- نشر الديمقراطية الأمريكية في الشرق الأوسط و تغيير الأنظمة العربية.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.21.

[2]- أميمه عبد اللطيف، **المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر و الحركة** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص.17.

[3]- حسام عبد الفتاح أبو نحل، مرجع سابق ص ص، 97.74.

مما سبق نلاحظ أن المحافظين الجدد نجحوا في تحقيق معظم أهدافهم المسطرة حيث تم إسقاط العراق و السيطرة على آباره النفطية و احتلال أفغانستان، إضافة إلى انفصال دولة جنوب السودان، وعدم حصول فلسطين على دولة عضو في الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: الحركة المسيحية الصهيونية

تعود نشأة اليمين الديني الأمريكي إلى البدايات الأولى لتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في القرن السابع عشر على يد المهاجرين البروتستانت، الذين هاجروا من بريطانيا بسبب الاضطهاد الذي كان يلاحقهم، حيث وجدوا في أمريكا الملجأ و الملاذ بوصفها أرضا جديدة يمكن أن يبنوا فيها أحلامهم و عالمهم الخاص.[1] في بداية تكوين اليمين الديني الأمريكي كان المذهب الديني المعتنق هو المسيحية البروتستانتية النقية و الخالية من أي تأثير يهودي أو صهيوني، غير أن سعي اليمين الديني للانتشار و التنظيم أدى إلى ضرورة التحالف مع اللوبي الصهيوني بوصفه صاحب الخبرة الأبرز و الأكبر في التنظيم فضلا عن إجادته للعبة ممارسة الضغوط و توظيف المصالح

وأدى هذا التحالف إلى نشأة ما يعرف بالمسيحية الصهيونية.[2] إن واحد من أبرز القواسم المشتركة بين المسيحية والصهيونية هي ما يتعلق بقضية (النبوءات المستقبلية) و التي يمكن عدها فيما يلي.[3]

- أرض الميعاد و الشعب المختار: إن المقصود هنا بأرض الميعاد هو مدنية القدس، التي وعد الله بها شعبه المختار وهم اليهود.
- مملكة المسيح و الملك الألفي السعيد: فالمسيحية الصهيونية، تؤمن بالعودة الثانية للمسيح، و من ثم قام حكمه لألف سنة و محاربته لقوى الشر مجتمعة تحت راية الدجال.
- نبوءة معركة هارمجدون و نهاية العالم.

يمثل كل من **جيري فالويل Jerry Falwell**، **وبيلي غراهم Billy Graham** إضافة إلى بات **روبرتسون Pat Robertson** طليعة قادة تيار المسيحية الصهيونية، **فجيري فالويل Jerry Falwell** مؤسس منظمة " **الأكثرية الأخلاقية " The moral Majority** قد أعلن أن " الوقوف ضد إسرائيل هو معارضة الله ".[4]

أما **بيلي غراهام Billy Graham** هو من أكثر القادة شعبية على الإطلاق حيث تزعم منظمة " **مؤتمر المعمدائيين الجنوبي "**، وقد استغل هذه الشعبية لمناصرة إسرائيل منذ تأسيسها

---

[1]- ياسين العيثاوي، **السياسة الأمريكية و القوى السياسية** (عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2009)، ص.201.
[2]- المرجع نفسه، ص.202.
[3]- راجح ابراهيم السباتين، **المسيحية البروتستانية و علاقتها بالصهيونية في الولايات المتحدة**: دراسة عقدية تحليلية (عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2013)، ص ص.139.175.
[4]- صورية تريمة، **" التراث اليهودي المسيحي في الثقافة الأمريكية ودوره في دعم ارائيل"**، فكر و مجتمع، م.1.ع.8 (أفريل 2011)، ص.195.

عن طريق نفوذه من خلال كتاباته التلفازية و الاذاعية [1].كذلك بات **روبرتسون Pat Robertson** مؤسس شبكة CBN، يتميز بولائه التام لإسرائيل، فهو يزور هذا البلد بشكل مستمر ويقول أن هذه الدولة هي تحقق للنبوءات و أنها الدولة التي ستمجد في مملكة الألف عام القادمـــــــة.[2]

تؤثر الثقافة الدينية المسيحية الصهيونية بشكل كبير في مواقف السياسيين الأمريكيين في دعم إسرائيل، خاصة و بشكل كبير في عهد بوش الابن، فصداقة بوش لـ" **إيفانز** " راعي كنيسة دالاس

و مؤسس حركة " **العهد 9** "و التي ساهمت بشكل كبير في تشكيل تفكيره و سلوكياته السياسية وذلك ما انعكس على مواقفه السياسية اتجاه إسرائيل حيث يقول بوش:**<< إن أمن إسرائيل من مصالح أمريكا الحيوية >>**، و أضاف علاقتنا مع إسرائيل هي علاقات عقائدية وعميقة و ليست عابرة متغيرة بتغير الأحداث.[3]

المطلب الرابع: دور مراكز الفكر في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

برز دور مراكز البحث في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، ومن الصعب تحديد التأثير الأكبر لأحد هذه المراكز على حساب المراكز الأخرى، لأن تأثير هذه المراكز يتغير بتغير الإدارات الأمريكية ذاتها.[4]

إن مؤسســـات الفكر و الرأي مؤسسات مستقلة ثم إنشاؤها بهدف إجراء الأبحاث و إنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة، وهي تسد فراغا في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة، و بين عالم الحكم، من جهة أخرى ذلك أن دافع الأبحاث في الجامعات يكون في أحيان كثيرة متعلق بالنقاشات النظرية التي لا تتصل بشكل مباشر بالواقع السياسي الحقيقي، تتميز المؤسسات الفكرية الأمريكية بميزانياتها الضخمة مقارنة بالمراكز الفكرية في باقي أنحاء العالم.

و يتم تمويل معظم هذه المؤسسات من الهبات و المنح التي تقدم إلى هذه المراكز سواءا من أفراد أو مؤسسات خيرية أو الحكومة الأمريكية التي تتعاقد مع هذه المراكز الفكرية للقيام بأبحاث معينة مقابل مبالغ مالية محددة، و تتمثل أهمية هذه المؤسسات بشكل أساسي في الخدمات التي تقدمها للسياسة الأمريكية حيث تقوم بـــ:[5]

- توليد أفكار و خيارات جديدة: إذ تقوم هذه المراكز بتقديم الأفكار الجديدة إلى مؤسسة السياسة الخارجية و هو ما يؤثر في طريقة تفكير صانع القرار.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.196.
[2]- **المرجع نفسه**، 197.
[3]- **المرجع نفسه**، ص ص.203.202.
[4]- عبير بسيوني، عرفة علي رضوان، **مرجع سابق**، ص.28.
[5]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص.40.

- إيجاد مجموعة جاهزة من الخبراء و المختصين للعمل في الحكومة.
- تتخذ مكانا للنقاش: بتنظيم لقاءات دورية مع صناع القرار.
- تثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم وحشد تأييدهم لسياسة معينة.

تقوم مؤسسات الفكر بتقديم المشورة و التعاون مع صناع القرار في كافة الميادين السياسية و الاقتصادية و الأمنية والاجتماعية، و حتى العسكرية، وبشكل خاص مواضيع الأمن القومي والإرهاب، إن مراكز الفكر الأمريكية أقدر على التكيف مع القضايا الجديدة مقارنة بالبيروقراطية الحكومية و ذلك راجع إلى مجموعة من المميزات التي تتمتع بها هذه المراكز.[1]

- مجهزة بصورة أفضل للتعامل مع الطبيعة المتشابكة لمسائل السياسة العالمية.
- أكثر قدرة على جمع و إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسة.
- أكثر قدرة على تأمين الترابط و التداخل في العملية السياسية بدءا من جمع المعلومات وصولا إلى تكوين المعرفة السياسية.
- أكثر قدرة على ابتكار وسائل تطبيق السياسات من البيروقراطيات الحكومية التي تكون مقسمة داخليا على دوائر و مجالات اختصاص متعددة.

فيما يخص التطور التاريخي لمؤسسات الفكر و البحث في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها مرت بأربعة أجيال في الغالب، ففي الجيل الأول ظهرت مؤسسات الفكر كمؤسسات أبحاث حول السياسة، نتيجة لرغبة كبار المحسنين و المثقفين في خلق مؤسسات يجتمع فيها القادة و البحاثة لمناقشة القضايا العالمية و ظهر في إطار هذا الجيل: **مؤسسة كارينغي الخيرية للسلام** عام 1910، مؤسسة **هوفر حول الحرب و الثورة و السلام** عام 1919، و أخيرا **مجلس العلاقات الخارجية** عام 1919.[2]

أما فيما يخص الجيل الثاني فقد ظهرت المراكز الفكرية المتعاقدة مع الحكومة و ذلك لتقديم النصح في مجال السياسة الخارجية لصانعي القرار الأمريكيين، حيث ظهرت مؤسسة **" راند "** عام 1948.[3] وبعد ذلك في الجيل الثالث أصبحت مؤسسات الفكر و الرأي العام تعرف بالمراكز الدعائية لقضايا عامة حيث أصبحت تجمع بين أسلوب الأبحاث السياسية و تقنيات التسويق الجريئة، و عليه رحبت هذه المراكز خلال هذه المرحلة بالفرص السانحة للتأثير على كل من اتجاه و مضمون السياسة الخارجية حيث شهد هذا الجيل ظهور مركز **" الدراسات الإستراتجية و الدولية "**عام 1962، إضافة إلى مؤسسة **" هيريتج "** عام 1973 ومعهد**" كاتو"**عام 1977.[4] لقد شهد الجيل الرابع ظهور مؤسسات الفكر و الرأي الميراثية، و التي منها مركز كارتر في *مدينة أطلنطا* و مركز نيكسون للسلام

---

[1]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.395.
[2]- علي جميل محمد، **مرجع سابق**، ص ص.41.40.
[3]- المرجع نفسه، ص.42.
[4]- المرجع نفسه، ص.42.

و الحرية في واشنطن العاصمة و هي مؤسسات أنشأها سابقون تينوون ترك أثرهم دائم لهم في السياسة الخارجية و الداخلية [1].

إن ما يجب الإشارة إليه أنه يوجد هنالك تداخل بين مكونات المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية، و على سبيل المثال هناك تداخل بين تيار المحافظين الجدد و مراكز الفكر ففي دراسة بعنوان: **" بليار من اجل الأفكار "One Billion For Ideas**، حيث وجدت هذه الدراسة أن حوالي عشرين مركز تفكير من بين المراكز الأكثر نفوذا في السياسة الأمريكية هي تخضع لهيمنة و سطوة المحافظين الجدد حيث أن هذه المراكز تتملك موارد مالية ضخمة و يتم استخدامها لأغراض سياسية و هو ما يتنافى مع مبدأ أساسي في القانون الأساسي لمراكز التفكير و المتعلق بعدم الانتماء الحزبي، وتشير دراسة هارفارد عن اللوبي الإسرائيلي التي قام بها كل من جون ميرشايمر وستيفن والت حول اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية حيث أكدا على هيمنة اللوبي الإسرائيلي على مراكز التفكير التي تؤدي دور هام في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أنشأ اللوبي الصهيوني مركز خاص به 1985، والمعروف **بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى** Washington Institute for Near East Policy يلاحظ كل من ميرشايمر ووالت أن تأثير اللوبي الصهيوني يمتد أبعد من هذا المعهد ليشمل معهد أمريكان أنتربريز American Enterprise Institute و**معهد بروكينغز** Brookings **ومركز سياسات الأمن** Center For Seurity policy، **ومعهد تحليل السياسة الخارجية** Foreign Policy Research Institue.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية

تؤدي المحددات الخارجية دورا كبيرا في تحديد السياسة الخارجـــــــية الأمريكية فأمريـــــكا هي الدولة المهيمنة على النظام الدولي اليوم فهي تعمل دائما على ضمان هذه الهيمنـة

والمكانـــــة، إضافة إلى ذلك تواجه الولايات المتحدة الأمريكية منافسة شرسة من خلال العديد من الدول على غرار الصيـــن و فرنسا فيما يخص السعي للسيطرة على الموارد العالـــــمية، كما تواجه الولايات المتحدة تحديات أمنية كثيرة قادمة من البيئة الخارجية و التي تتمثل أساسا في الجماعات الإرهابية و التي تعمل على تهديد المصالح الأمريكية في مختلف أرجاء العـــــالم، و سنتناول في هذا المبحث أربع مطالب تشمل: المكانة الدولية، المنافسة الدولية ومكافحة الإرهاب في ثلاثة مطالب متتالية و في المطلب الرابع سنتناول دور الأمم المتحدة في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية و ذلك راجع إلى النظرة الأمريكية لهذه المنظمة خاصة في ظل الهيمنة العالمية لهذه الدولة.

المطلب الأول: المكانة الدولية

[1]- المرجع نفسه، ص.43.

في عام 1991، صرح الرئيس بوش << إن حرب الخليج، لم تكن فقط بسبب دولة واحدة صغيرة، ولكنها كانت فكرة كبرى تمثل نظاما عالميا جديدا>>.[1]

انطلاقا من هذه المقولة فالرئيس بوش، قد أبدى للعالـــــم أن سقوط الاتحاد السوفييتي يعني نهاية عصر الثنائية و الانتقال إلى عصر الأحادية و الهيمنة الأمريكية على العالم، لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع فريد من نوعه بعد انهيار غريمها المنافس لهـــــا، و بالتالي فهي تمثل الآن القوة العالمية الأولى و الوحيدة في آن.[2]

فهي القوة العسكرية المتفوقة في العالم و هي القوة الاقتصادية العظمى و القطب التكنولوجي الرائد.

يفيـــــد تفضيل هذه العناصر في معرفة مدى واقعية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

الفرع الأول: القدرات العسكرية:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أعتى قوة عسكرية في التاريخ، تتوفر لها القدرة على خوض غمار حروب متعددة في آن واحـــــد، و إمكانية تحقيق النصر في هذه الحروب، حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قرابة **200000 ألف رأس نووي**، و مخزون هائل من الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية و المتعددة المديات من العابرة للقارات إلى صواريخ الميدان.[3]

يضاف إلى ذلك ما تمتلكه من ترسانـــــة ضخمة مما يسمى الأسلحة ذات النزعة الإفنائية (الكيميائية و البيولوجية و الأسلحة الايكولوجية)، ويصبح بإمكان هذه المحزونات الهائلة تدمير كوكب الأرض مرات عدة، وتنفق الولايات المتحدة الأمريكية سنويـــــا ما نسبته **6%** من إجمالي دخلها القومي على التسلح و هي النسبة الأعلى في العالم و بما يوازي 30% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي مع ملاحظة أن المبلغ الإجمالي للميـــزانية في ارتفاع مستمر بسبب تلبية متطلبات الأداء العسكري الأمريكي على الصعيد العالمي.[4]

الفرع الثاني: القدرات الاقتصادية

---

[1]- جوزيف.س ناي الابن، **مرجع سابق**، ص.273.

[2]- زبيغنيو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية و ما يترتب عليها جيواستراتجيا**، ت.ر: مركز الدراسات العسكرية (مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999)، ص.14.

[3]- مرمد عبد الستار أمين، **" نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد "**، دراسات دولية، م.1، ع.35 (أكتوبر، 2009)، ص.100.

[4]- **المرجع نفسه**، ص.102.

تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبتـــــه 26% من التجارة العالمـــــية، و في نفس الوقت يشكل الرأسمال الأمريكي 40% من حجم الرأسمال العالمي المتحرك.

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بين مصدري المال، بما قيمته 159 مليار دولار، كذلك دخلت الولايات المتحدة بناتج قومي إجمالي بلغ في عام 2000م ما قيمته 9 تريليون دولار من أصل 30 تريليون دولار إجمالي الناتج العالمي لنفس العام.[1]

الفرع الثالث: القدرات التكنولوجية

تشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لازالت في أعلى ســــــلم الابتكار التكنولوجي قياسا بالقوى المنافسة لها، ووفقا للترتيب الذي أورده دليل التنمية البشرية لعام 2001 فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في أعلى الدول القائدة للتكنولوجيا من حيث:[2]

- عدد براءات الاختراع الممنوحة للأفراد المقيمين فيها.
- عدد المستقبلين للانترنيت.
- عدد المستخدمين للهواتف النقالة.
- نسبة الاستهلاك العام للطاقة.
- نسبة إسهام الصادرات الصناعية في مجمل صادراتها الخارجية.
- نسبة صادرات التقنية العالية في جدول الصادرات الصناعية.
- نسبة الإنفاق على عملية البحث و التطوير.
- مستوى التأهيل و التدريب و المهارات البشرية.

إن التحليل السابق للقدرات العسكرية و الاقتصادية و التكنولوجية و احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للمراكز الريادية في مختلف المجالات السابقة يجعل الولايات المتحدة فعلا قوة مهيمنة على النظام الدولي، كذلك أدى إلى ظهور ما يعرف " بإستراتجية الهيمنة " و هي إستراتجية تسعى إلى إدامة السيطرة الأمريكية على العالم بعد الحرب الباردة، و السبيل الوحيد لذلك هو أن تقوم الولايات المتحدة بزيادة قوتها إلى أقصى حد.[3]

[1]- **المرجع السابق**، ص.102.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.104.
[3]-

و تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سعيها للمحافظة على مكانتها الدولية كزعيمة للنظام الدولي على منع ظهور دول جديدة يمكن لها أن تعمل على تهديدها من خلال طمعها في أن تكون هي الدولـــــــة المتزعمة للنظام الدولي، بدل الولايات المتحدة، لذلك نجد أن فئة لا بأس بها من الاستراتيجيين الأمريكيين تعتقد انه على الولايات المتحدة أن تحول بين الصـــــين و بين أن ترتفع إلى مصاف الدول العظيمة و ذلك بالتحريض على الاضطرابات الداخلية فيها أو بشن حرب وقائية عليها في حال فشل الطريقة الأولى، كذلك يلاحظ أن **واشنطن** تعمل أيضا على منـع بروز ألمانـــــيا و اليابان كدولتين عظمتين وهذا بإدخالهما في الأنظمة الأمنيـــــة و الاقتصادية الخاضعة لسيطرة الولايـــات المتحدة الأمريكية.[1]

المطلب الثاني: المنافسة الدولية

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحالي منافسة شرسة من طرف مجموعة من الدول على غرار الصيـــــن و فرنسا و روسيا خصوصا في المجال الاقتصادي، وبالضبط فيما يخص النفط و هناك العديد من الكتابات و الدراسات الأكاديمية التي تصف القرن الحادي و العشريـــــن على أنه

" القرن الصيني " ويشبهونه بالصعود الأمريكي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[2] و يظهر التحدي الصينـــي للولايات المتحدة من خلال العجز التجاري الذي تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين حيث تعد الصين هي المشكلة التجارية الأولى التي تواجهها أمريـكا.[3]

كذلك تمثل الصين تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية من خلال تركيزها على الجانب الدبلوماسي من أجل الوصول إلى مصادر النفط عبر العالـــــم عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد أساسا على سياسة الترهيب، إضافة إلى ذلك تمتلك الصين موارد بشرية ضخمة مقارنة مع الولايات المتحدة تصل إلى حوالي مليار ونصف المليار نسمة توظفها الصين في تكوين اليد العاملة المؤهلة إضافة إلى الخدمة العسكرية، حيث تمتلك الصين أكبر جيش في العالم من حيث العدد، دون أن ننسى أن الصين دولة نوويـــــة ما يجعلها منافسا شرسا للولايات المتحدة الأمريكية، تشكل قارة إفريقيا ساحة التنافس الرئيسية بين الصيـــــن والولايات المتحدة الأمريكية و ذلك راجع أساسا إلى الموارد الاقتصادية التي تزخر بها القارة، وترسخت العلاقات الصينية – الإفريقية مع انطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000 و الذي حضره 43 رئيس دولة افريقية، وتم تحديد أهداف التعاون في عدة مجالات تشمل التجارة، و الاستثمار و الصناعة و إلغاء الديون، و الزراعة و السياحة، و الموارد الطبيعية، إضافة إلى

---

[1]-

[2]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.459.

[3]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.461.

الصحة و التكنولوجيا و التعليم.[1] و لقد أصبحت إفريقيا هي الهدف الأساسي للصين و ذلك رغبة من الصين تعد تزايد استهلاكها اليومي للبترول في ضمان تدفق هذا المرد، إليها بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق و سيطرتها على كامل الموارد البترولية للخليج، و استنفاذ احتياطات إندونيسيا أحد المصدرين الرئيسين للصين في هذا المجال.

الشكل رقم (03):

القيمة التجارية للاستثمار النفطي الصيني في إفريقيا 2007.

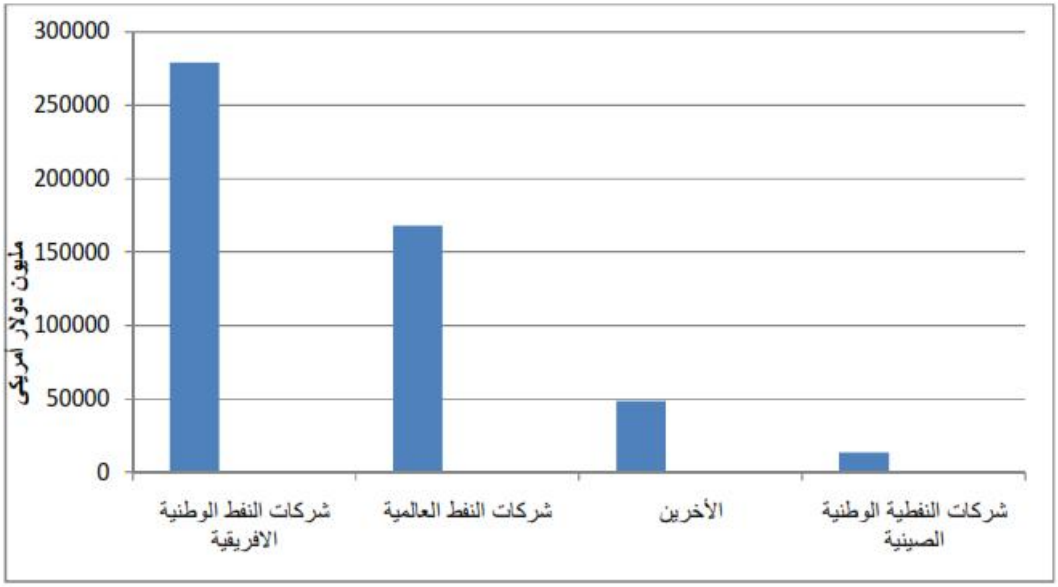

المصدر: كاية ريمة، مرجع سابق، ص.158.

وفقا لهذا الجدول تمثل الاستثمارات الصينية ما مجموعه 3% من مجموع الشركات المستثمرة في إفريقيا.[2] تمثل فرنســـــا بالنسبة للمصالح الأمريكية تهديدا لا يقل عن التهديد الصيني، و مما يدلل على المنافسة الكبيرة لفرنسا اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية هو معارضتها الشديدة للتدخل الأمريكية عام 2003 على العراق، إضافة إلى قيادتها لحلف الناتو للتدخل في ليـــبيا عام 2011، و تشكل قارة إفريقيا على غرار الصين ساحة تنافس كبير بين فرنـــــسا و الولايات المتحدة، فقارة إفريقيا تاريخيا تابعة و خاضعة للنفوذ الفرنسي، و ترتكز المصالح الفرنسية في القارة الإفريقية بصفة خاصة في

[1]- ريمة كاية، **العلاقات الأمريكية-الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2011/2010، ص ص، 154، 155.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.158.

تأمـــــين مصادر رخيصة للمواد الخام و ضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات الصناعية و في مقدمة المواد الخام التي تسعى فرنســـــــا لتأمينها يأتي النفط.[1]

تقوم الإستراتجية الفرنسية في القارة الإفريقية على تبني الأسلوب الدفاعي و الهجومـــــي في آن واحد، حيث تسعى للحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية من خلال النزعة الدفاعية، إضافة إلى تبنى النزعة الهجومية في ظل تغلغل صيني و أمريكي يهدف إلى الاستفادة من الموارد الطاقوية التي تتوفر عليها القارة.[2] وقد اعتمدت فرنســـــا في إعادة تسويق نفسها إفريقيا على تغير طبيعة علاقتها مع الدول الفرانكفونية من التبعية إلى الشراكة إضافة إلى دعمها للأنظمة الصديـــــقة لها في القارة على غرار التدخل العسكري في مالي.[3]

كما عملت فرنسا على أن تثبت وجودها في إفريقيا من خلال مشاركتها في القوات العسكريـــة الأوربية (eu fort) التي قرر الاتحاد الأوروبي نشرها في كل من شرق تشاد و إفريقيا الوسطى وتتشكل هذه القوات من حوالي 4000 جندي من بينهم 2000 جندي فرنسي ما يعكس الهيمنة الفرنسية عليها.[4] إن ما يزيد من نفوذ التحدي الفرنسي لأمريكا في القارة الإفريقية هو الجانب اللغوي، فاللغة الفرنسية هي السائدة في وسط و غرب إفريقيا و المؤسسات التعليمية و المراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة.[5]

كما لجأت فرنسا، إلى إتباع الآليات السياسية و الدبلوماسية لتأمين مصالحها في القارة الإفريقية حيث تبنت ورعت تسوية بعض النزاعات الإفريقية، منها الضغوط التي مارستها على مجلس الأمـــن الدولي لاستصدار القرار رقم 1080 خلال نوفمبـــــــر 1996، بعد بداية الصراع الذي أطاح بالرئيس الزائيري **موبوتوسيسيكو** وقد سمح هذا القرار بإرسال قوة متعددة الجنسيات إلى شرقي الزائير لأغراض إنسانية من أجل رعاية اللاجئين، غير أن ذلك لم ينجح لأن الولايات المتحدة رفضت ذلـك.

و اعتبرت أن هذه العملية بمثابة محاولة فرنسية لإنقاذ عرش الرئيس **موبوتوسيسيكو.**[6]

كخلاصة لهذا المطلب نقول أن ما يزيد من التحدي الفرنسي للولايات المتحدة في قارة إفريقيا هو اعتماد فرنسا على مجموعة معقدة من الآليات من أجل بسط نفوذها في القارة، تشمل أساسا الآليات الاقتصادية، العسكرية، السياسية و الثقافية.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.162.
[2]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010 /1011)، ص.149.
[3]- **المرجع نفسه.**
[4]- **المرجع نفسه**، ص.150.
[5]- **المرجع نفسه.**
[6]- كاية ريمة، **مرجع سابق**، ص.165.

المطلب الثالث: مكافحة الإرهاب

يشيـــــــر مفهوم الإرهاب إلى الاستخدام أو التهديد باستخدام العنف غير المشروع لتحقيق أهداف سياسية، يعزى الإرهاب في أي مكان لعدة أسباب، قد تتعلق بالتعصب الديني أو الإيديولوجي أو بسبب الحكم الدكتاتوري و المصاعب الاجتماعية و الاقتصادية.[1] غير أن الإرهاب الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر كان مرتبط بالسياسة الأمريكية اتجاه الدول الإسلامية على غرار الدعم الأمريكي المنقطع النظير لإسرائيل على حساب العرب و المسلمين، و هو الأمر الذي أدى إلى تغذية مشاعر الكراهية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية من طرف المسلمين والعرب.لقد دفعت أحداث 11 سبتمبر الولايات المتحدة إلى غزو أفغانستان سنة 2001، وذلك بحجة أن تنظيم القاعدة المتهم الأول في هذه الأحداث يتخذ من أفغانستان مقرا له و لتدريباته إضافة إلى ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريـــــكية بغزو العراق عام 2003 بحجة دعم الرئيس العراقي صدام حسين لتنظيم القاعدة، إن الهدف الرئيسي من وراء الحرب ضد الإرهاب هو إعطاء واشنطن شرعية التدخل في أي منطقة من مناطق العالم، تتواجد بها هذه الجماعات الإرهابية، غير أن المناطق التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها مناطق لتفريغ الإرهاب، تتطابق بشكل كبير مع خريطة مصادر الطاقة الرئيسية في العالم، ليصبح بذلك الغرض من الحرب على الإرهاب هو الوصول إلى مصادر الطاقة الرئيسية في العالم، في ظل المنافسة الكبيـــــرة سواءا من طرف الدول الكبرى على غرار الصين و روسيا الاتحادية و فرنسا، أو القوى الإقليمية مثل إيران و تركيا.تعمل الولايات المتحدة على حصار المنظمات الإرهابية خصوصـــــا في الشرق الأوسط و ذلك من خلال فرض حصار أو مساعدة الدول التي ينمو على أرضها الإرهاب و القضاء عليه، وشمل ذلك عدة دول مثل الصومـــــال و اليمن و جيبوتي وسوريا و لبنان و ليبيا و السودان، وكذلك محاولة تجفيف منابع تمويل المنظمات الإرهابية، حيث استصدرت قرارا من مجلس الأمن لتجميد و مصادرة أموال هذه المنظمـــــــات على غرار حركات المقاومة الفلسطينية مثل حركة حماس و حركة الجهاد الإسلامي وحزب الله اللبناني، وحركات المقاومة العراقية.[2] لقد أدى التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان و العراق، الحركات الإرهابية إلى البحث عن أماكـــــن جديـــــدة أكثر آمنا، و من بين هذه المناطق الساحل و المغرب العربي، الأمر الذي دفع الرسميين الأمريكيين في حديثهم عن المنطقة يؤكدون على أن الساحل هو أفغانستان جديدة تتجه له

[1]- سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا:كلية الآداب و العلوم)، ص.79.

[2]- وائل محمود الكلوب، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط** بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم)، ص.84.

القاعدة كملجأ آمن.[1] لقد أدت الظروف الدولية، التي تلت الحرب على الإرهاب في أفغانستان و العراق في قيام تكتل للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة، ويتشكل هذا التكتل من تجمع كل من الجماعة السلفية للدعوة و القتال الجزائرية، و الجماعة الليبية المقاتلة، إضافة إلى الجماعة المغربية المقاتلة، و أخيرا الجماعة التونسية المقاتلة، و التي تتبنى أيديولوجية جهادية.[2] تفرض جبهة الساحل تحديات كبيرة للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك راجع إلى تخوف الأمريكيين من تحول منطقة الساحل إلى منطقة غير مستقرة، حيث تتأثر المصالح الاقتصادية الأمريكية بشكل كبير على غرار الجزائر، حيث بلغت الاستثمارات النفطية الأمريكية فيها في 2005 حوالي 4.5 مليار دولار.[3]

كذلك يتخوف الأمريكيين من تعرض خط أنبوب الغاز العابر للصحراء و الرابط بين **أبوجا** عاصمة نيجيريا وميناء **بني صاف بالجزائر** على طول 4000كلم من أجل نقل غاز خليج غينيا اتجاه أوروبا للاعتداء، وبالفعل قامت الجماعات الانفصالية " القوات التطوعية لشعب دلتا النيجر" بتهديد نيجـــــــريا بقيادة حرب شاملة إذا لم تضمن أحسن توزيع لعائدات النفط، وذهبت إلى غاية تهديد الشركات الأجنبية كي تغادر المنطقة.[4] على الرغم من أن الولايات المتحدة تقدم تواجدها في المنطقة على أنه يسعى للقضاء على الإرهاب إلا أن السبب الحقيقي وراء ذلـــــك هو تأمين مصالحها النفطية في المغرب العربي و خليج غينيا، حيث تمثل القارة الإفريقية في السوق الدولية للطاقة حوالي 30%.[5] و تشمل آليات التواجد الأمريكي في إفريقيا ما يلي:[6]

1- عمليات الطوارئ الإفريقية للتدريب و المساعدة african cotingency operatuins training and assistance (A.C.O.T.A)، تم إنشاؤها في 2002، حيث أن التدريبات التي تقترحها تكون وفق الاحتياجات الفردية لكل جيش.

2- برنامج الأمن الساحلي Coastal security program(.C.SP): وهو برنامج لتحسين قدرات الدول الإفريقية على مراقبة سواحلها و حماية آبار النفط المكتشفة حديـــــثا، ووضع حد للقرصنة، إضافة إلى تحسين قدرة الدول الساحلية على حماية حدودها المائية في مواجهة الصيد غير الشرعي.

---

[1]- اسماعيل بو الروايح، **الأبعاد الإستراتجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي** (الجزائر، المغرب، تونس) 2001-2008، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام 2009-2010)، ص.125.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.125.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.127.

[4]- **المرجع نفسه**، ص ص.130.129.

[5]- **المرجع نفسه**، ص.132.

[6]- **المرجع نفسه**، ص ص.137.134.

3- مبادرة السلام الشامل Global peace Operations Initiative(G.P.O.I): تم المصادقة عليها في 2004، وخصص لها حوالي 660 مليون دولار لمدة أربع سنوات من التدريب والتجهيز و توفير الدعم اللوجستيكي للقوات المسلحة، التي تريد المشاركة في عمليات حفظ السلام.

4- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل (P.S.I) pan-sahel initiative: تستهدف أساسا النيجر، مالي، التشاد و موريتانيا و تقوم على إرسال مدربين من القوات الخاصة لتكوين قوات هذه البلدان على تقنيات مكافحة الإرهاب.

5- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء trans-sahara counter terrorism initiative(T.S.C.I.I.): هذه المبادرة جاءت نتيجة نجاح مبادرة بان الساحل، و ذلك بإدراج دول جديدة إلى قائمة الدول السابقة هي: الجزائر، المغرب، تونس، نيجيريا، السنغال.

المطلب الرابع: الأمم المتحدة

يعود ظهور الأمم المتحدة إلى الرابع و العشرين من أكتوبر 1945، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في المحيط الهادي وذلك بشكل رسمي.[1]

نشأت هيئة الأمـــــم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لتحقيق أهداف نبيلة تمثلت أساسا في:[2]

- حفظ السلم و الأمن الدوليين.
- تنمية العلاقات الودية بين الدول.
- تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية.
- أن تكون الأمم المتحدة مركز لتنسيق أعمال الدول وفقا للأهداف السابقة و للوهلة الأولـــــى يبدو أن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية سيكون عالما مليء بالسلام و الأمـــــن.

حيث ستعمل هيئة الأمم المتحدة على دفـــــع عجلة النمو في مختلف الدول، كما تعمل على حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية و القضاء على الحروب و النزاعات إلا في حالات معينة غيـــــر أن كل ذلك لم يحدث فقد أدت قيام الحرب الباردة إلى الحد من قدرة الأمم المتحدة على العمل كقوة ايجابية للأمن الدولي.[3]

فالصراع أثناء الحرب الباردة بين القوتين العظمتين كان مرتبطا أساسا بمسألة البقاء من عدمه خاصة في ظل تطور الأسلحة النووية، الأمر الذي أدى بالقوتين إلى ضمان أمنهما القومي بنفسيهما دون اللجوء إلى الأمم المتحدة، غير أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و انتهاء الحرب الباردة فمع اختفاء المواجهة المتواصلة بين الشرق و الغرب توقع الكثيرون بأن يستطيع مجلس الأمن أخيرا يطلع بدوره

[1]- يوسي إم، هانيماكي، **الأمم المتحدة :مقدمة قصيرة جدا**، ت.ر، محمد فتحي خضر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعلم و الثقافة، 2013)، ص.20.

[2]- تونسي بن عامر، **قانون المجتمع الدولي المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، 2007) ص ص.178.179.

[3]- يوسي إم هانيماكي، **مرجع سابق**، ص.24.

الشرعي في توفير السلم و الأمن و ضمانهما ووفق " خطة السلام " المبرمة عام 1992، ستستخدم الأمم المتحدة الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام و حفظ السلام لترك بصمتها على النظام الدولي التالي للحرب الباردة.[1] لكن قبل ذلك بشر الرئيس الأمريكي بفكرة رئيسية بعد الحرب الباردة، حيث تحدث عن مفهوم " النظام العالمـــــي الجديد " و الذي يعني به بشكل أساسي التحول في دور الأمم المتحدة إلى هيئة تجيز و تبرر التدخلات الأمريكية في الخارج، و التي تجسدت بشكل جلي في العمليات العسكرية التي قادتها أمريكيا تحت لواء الأمم المتـــــحدة، عقب الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 أين دبرت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من قرارات مجلس الأمن بالإجماع أجازت استعمال القوة العسكرية لإخراج العراق من الكويت.

لـــــقد أكدت حرب الخليج من خلال الإجماع على قرار استخدام القوة العسكرية ضد العراقيين على أن هذه المرحلة مرحلة الهيمنة الامريكية، بوصف الولايات المتحدة القوى العظمـــــى الوحيدة القادرة على إنجاح أو وأد أي مبادرة لمجلس الأمن.[2]

عام 2003 بينت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى على أنها قادرة على القيام بعملية عسكرية ضخمة دون مباركـــــة مجلس الأمن، واختزل دور الأمم المتحدة في مجرد متفرج يطلب له المشاركة في بعض المهام الإنسانية بعد اكتمال العمليات العسكرية.[3]

كذلك في أكتوبر 2001م قادت الولايات المتحدة عملية عسكرية أطاحت بحكومة طالبان في أفغانستان، وطلب تدخل الأمـــم المتحدة بعد ذلك كراع لعملية تخطيط الشكل الذي ستكون عليه أفغانستان مستقبلا.[4]

وحدها الولايات المتحدة تريد أن تقتـــــــــل منظمة الأمم المتحدة، لأنها ترى أنها لم تعد تتواءم مع المتغيرات الدولية التي أعقبت الحرب الباردة، و من ثم لا تكرس لها التفوق الذي تشعر به بعد خروجها منتصرة من هذه الحرب، و يرى نفر من الباحثين أن موقف أمريكا الرافض للأمم المتحدة ينطلق من خلفية نظرية تفسرها النظرة الإمبراطورية الاستعلائـــــية التي تحكم السلوك الأمريكي حاليا اتجاه الحكومات و المنظمات الدولية على حد السواء.[5]

فمن الطبيعي أن تسعى الولايات المتحدة الأمريـــــــكية في ظل توازن القوى العالمي الجديد إلى أن تصوغ قانونا دوليا جديدا يكون أكـــــثر طواعية لها و أكثر تعبيرا وخدمة لمصالحها السياسية والماديـــة، هذا يعنى ضرورة تعديل ميثاق الأمـــــم المتحدة أو أبعد من ذلك صياغة ميثاق أممي جديد

---

[1]- **المرجع السابق**، ص.28.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.67.
[3]- **المرجع نفسه**، ص.68.
[4]- **المرجع نفسه.**
[5]- سعيد اللاوندي، **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة و النشر والتوزيع، 2004)، ص.251.

يناسب الوضعية الدولية الجديدة، ويعكس موازين القوى داخل العلاقات الدولـــــية، حيث تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كقـــــوة وحيدة إمبراطورية، فقد بات واضحا أن الأمريكيين يتجاوزون المنظمات الدولية بما فيها مجلس الأمن.[1] حيث تلجأ له الولايات المتحدة من أجل إضفاء الصبغة الشرعية على ممارستها.

[1]- **المرجع نفسه**، ص.252.

خلاصة الفصل:

على الرغم من كون النظام السياسي الأمريكي قائم على الفصل الجامد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أنه بإمكان هذه الأخيرة الحد من سلطات الأولى بموجـــــــب الدستور الأمريكي.في إطار السلطة التنفيذية تؤدي وزارة الخارجية دورا كبيرا في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية، و ذلك من خلال كونها المؤسسة الأولى المسئولة عن السياسة الخارجية، كذلك يرجع تأثير وكالة المخابرات الأمريكية ومجلس الأمن القومي على السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة الأدوار التي تمارسها، حيث تقوم وكالة المخابرات المركزيــة بجمع المعلومات التي تهدد الأمــن القومي الأمريكي وهو الأمر نفسه بالنسبة لمجلس الأمن القومي الذي يقوم بتقديم النصائح و الإرشادات الرئيسية في مجال الأمن القومي.

أما وزارة الدفـــــاع فيعود تأثيرها أساسا إلى كونها تمثل المؤسسة العسكرية المسئولة عن ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية.إن الدعم الأمريكي المتواصل لإسرائيل على حساب جيرانها العرب وتعهد الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرة، على ضمـــــان أمن إسرائيل راجع أساسا إلى تأثير اللوبي الصهيوني في أمريكا، غير أن تأثير اللوبيات و جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية لا يقتصر فقط على اللوبي الصهيوني، فسعي أمريكا الدائم في الحصول و الوصول إلى المصادر الطاقوية، إضافة إلى إشعال الحروب و الميزانية العسكرية المرتفعة، يرجع أساسا إلى تأثير كل من اللوبي النفطي والمركب العسكري الصناعي.

تعتبر فترة الرئيس بوش الابن الفترة الذهبية لتأثير الجماعات الدينية و الفكرية على السياسة الخارجية الأمريكية، و التي يعكسها أساسا كل من التيار المسيحي الصهيوني و المحافظين الجدد الذين يمتلكون عداء كبير اتجاه الإسلام و المسلمين والدعم الدائم لإسرائيل حيث عكست الحرب على أفغانستان 2001، وحرب العراق 2003 تأثير كلا الجماعتين على السياسة الخارجية الأمريكية، إن النجاح الكبير للسياسة الخارجية الامريكية راجع بشكل كبير إلى مراكز الفكر و التي تقوم بتقديم النصائح لصناع القرار الأمريكيين إضافة إلى تزويد الحكومة بالخبراء المتمكنين في السياسة الخارجية، و إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لا نظير لها تجعل منها تسعى دائما إلى الحفاظ على هذه المكانة ومنع الدول الأخرى من الوصول للقوة التي وصلت إليها لكي لا تشكل لها تهديد في المستقبل.

كما تشكل مكافحة الإرهاب أحد المحددات الخارجية الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية من أجل حماية مصالحها في مختلف أرجاء العالم، كذلك المنافسة الدولية من قبل الدول الأخرى للولايات المتحدة تجعل من هذه الأخيـــــرة تبنى استراتجيات تأخذ هذا المعطى في الاعتبار بشكل كبير، إن

النظرة الأمريكية الخاصة اتجاه منظمة الأمم المتحدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة جعل منا نتناول تأثير هذه المنظمة على السياســـــة الخارجية الأمريكية و التي لا تتجاوز حدود تنفيذ الإملاءات الامريكية، إضفاء الشرعية على سلوكياتها.

يمكن القول أنه في إطار هذا الفصل توجد علاقة تكامل بين المحددات الداخلية و الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية فهناك مثلا علاقة بين المركب العسكري الصناعي ضمن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية و المحافظة على المكانة الدولية للولايات المتحدة الامريكية و التي تتجسد أساسا في الحفاظ على الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ضمن المحددات الخارجية حيث يبرز **مشروع القرن الأمريكي الجديد** Projecit For A New American Century، و الذي يهدف إلى الإبقاء على الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على الكون من خلال التفوق التكنولوجي العسكري الذي يتطلب الزيادة المستمرة في نفقات الميزانية المخصصة للشؤون الدفاعية، و ما يهمنا في هذا المجال تلك العلاقة العضوية بين أصحاب المشروع و المركب الصناعي العسكري، حيث نجد مدير المشروع ويليام كريستول هو مدير لشركة **مارتين ماريتا** Martin Marietta Corporation، وبعد اندماج هذه الشركة مع شركة **لوكهيد مارتين كورب** Lockheed Martin Corp، في مارس 1995 كلف بتحليل استراتجيات المؤسسة في قطاع الدفاع و أسواق الصناعات الجوية، كما نجد من بين أعضاء المشروع توماس دونولي **Thomas Donnelly**، مدير المبادرة الإستراتجية و الاتصالات في شركة لوكهيد مارتين، إضافة إلى نائب الرئيس بوش الابن ريتشارد تشيني حيث كانت زوجته لين تشيني Lynne Cheney، متصرفة إدارية لشركة لوكهيد مارتين في الفترة 1994-2001.

و كمثال ثاني عن الترابط و التكامل بين المحددات الداخلية و المحددات الخارجية للسياســـة الخارجية الأمريكية نجد العلاقة التي تربط بين كل من اللوبي الصهيوني و المحافظيـــــن الجدد ومحاربة الإرهاب، حيث يتبنى كلا الطرفين أفكار ومعتقدات متطرفة اتجاه الإسلام و المسلمين و ربطهم بالإرهاب المتطرف الذي يشكل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية و العالـم.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

إلى الأستاذة المشرفة على تقبلها مسؤولية الإشراف على هذا البحث و على نصائحها و توجيهاتها و صبرها، إلى كافة زملاء الدراسة الذين شجعونا على مواصلة العمل رغم كل الظروف.

ملخص الدراسة:

بحثنا من خلال هذه الدراسة إشكالية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية، من خلال محددات الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، و من أجل معالجة هذه الإشكالية تطرقنا إلى المفاهيم المفتاحية التي تضمنها عنوان الدراسة و المتمثلة في السياسة الخارجية، القرار

والتدخل وكإطار نظري لمعالجة هذه الإشكالية تطرقنا إلى المحددات النظرية للسياسة الخارجية الامريكية وقمنا بتقسيمها إلى محددات داخلية و أخرى خارجية .

وفي الإطار التطبيقي تطرقنا إلى الموقف الأمريكي من **التدخل العسكري الفرنسي في مالي**، وفيه تناولنا الخلفية التاريخية للأزمة المالية، ثم التدخل العسكري الفرنسي في مالي و أخيرا مكافحة الإرهاب كمحدد للموقف الأمريكي من هذا التدخل.

Conclusion :

We discussed through this study is problematic decision-making in American foreign policy , through the determinants of the U.S. position on the French military intervention in Mali , and in order to address this problem we dealt with the key concepts contained in the title of the study and of foreign policy , decision and intervention and as a theoretical framework to address this problem we dealt with the theoretical determinants of U.S. foreign policy and we divide them into the determinants of internal and other external .

And in the framework of Applied dealt to the American attitude of the French military intervention in Mali , and in which we dealt with the historical background of the financial crisis , then the French military intervention in Mali and finally the fight against terrorism as a criterion for the position of U.S. intervention.

مقدمة

مقدمة:

إن صنع السياسة الخارجية في أي دولة يتأثر بمجموعة من العوامل، هذه العوامل تعرف بمحددات صنع السياسة الخارجية والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات أساسية:

أولا: المحددات الموضوعية: تعرف بالمحددات الموضوعية لأنها متواجدة في بيئة صنع السياسة الخارجية، لكنهـــا مستقلة عن صانع هذه السياسة، وهي تنقسم إلى نوعين من المحددات:

1- المحددات الداخلية: وهي تشمل أساسا التوجهات المجتمعية، ونوعية النظام السياسي، إضافة إلى دور جماعات الضغط والرأي العام والأحزاب السياسية .

2- المحددات الخارجية: هي العوامل المؤثرة على عملية صنع السياسة الخارجية، وهي موجودة في البيئة الدولية، وتشمل توزيع القوة في النظام الدولي، المكانة الدولية، إضافة إلى التفاعلات الدولية وضوابط القواعد والمنظمات الدولية.

ثانيا: المحددات النفسية: تتعلق بكيفية فهم صانع السياسة الخارجية للمحددات الموضوعية، وتشمل بشكل أساسي عقائد ومدركات وتصورات صانع السياسة الخارجية.

ثالثا: المحددات الوسيطة: وهي المحددات التي تنصرف إلى هيكل وعملية صنع السياسة الخارجية بما في ذلك صنع واتخاذ القرار وهي تضع قيودا على تأثير المتغيرات والمحددات الموضوعية والنفسية على صنع السياسة الخارجية.

عند الحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية نجدها تخضع لتأثير مجموعة من العوامـــل تقع ضمن إطار المحددات السابقة، فعلى المستوى الداخلي تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية بتأثيـــر العديد من جماعات الضغط كاللوبي الصهيوني الذي يعمل على الضغط على حكومة الولايات المتحدة لتوفير الدعم الدائم لإسرائـــيل، كما يلعب اللوبي النفطي هو الآخر دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية من أجل الحصول على عقود التنقيب وربما دفع الولايات المتحدة نحو الحروب لأجل ذلك، إضافة إلى ذلك يلعب المركب الصناعي العسكري هو الآخر دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية وذلك يدفعها نحو الحروب من أجل بيع السلاح إضافة إلى تضخيم مهددات الأمن القومي الأمريكي من أجل رفع النفقات العسكرية.

إن للجماعات الدينية والفكرية تأثر كبير في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، ونخص بالذكر كل من الحركة المسيحية الصهيونية وتيار المحافظين الجدد الذي لعب دورا رائدا خلال فترة إدارتي بوش الابن 2008/2000، دون أن ننسى دور المؤسسات الدستورية، وبالعودة إلى المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية سنجدها تتجسد أساسا في الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على النظام الدولي، وتشمل المحددات الخارجية أيضا المنافسة الدولية على غرار منافسة كل من الإتحاد

الأوروبي، اليابان والصين للهيمنة الأمريكية، أما فيما يخص المحددات النفسية فإننا نتحدث عن الجوانب العقائدية والانتماءات الدينية
والفكرية لصانع القرار الأمريكي.

❖ أهميـــة الموضوع:

كأي موضوع علمي فإن لموضوعنا هذا أهمية علمية وأخرى عملية:

الأهمية العلميـــــــة:

تتمثل الأهمية العلمية للموضوع في محاولة سد النقص الذي تعاني منه الدراسات والأبحاث التي تتناول موضوع صنع السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه التدخل العسكري الفرنسي في مالي، حيث تعاني المكتبة العربية من نقص حاد في المراجـــع الخاصة بهذا الموضوع، إضافة إلى أن هذه الدراسة تهتم بفترة زمنية هامة في التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية والتي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث قامت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ببناء سياسة خارجية قائمة على ما يعرف بالحرب على الإرهاب.

الأهمية العمليـــــــة :

تتمثل الأهمية العملية للموضوع في إبراز الدور الذي تلعبه مكافحة الإرهاب في صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على دعم وتأييد الدول التي تعمل على مكافحة الإرهـاب ومن ثم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وما يترتب عليه من آثار سلبية، وبالتالي على الدول التي تعاني من انتشار هذه الظاهرة سواءا في إطار إقليمها الداخلي أو ضمن إطار الدول المجاورة لها اتخاذ التدابير اللازمـــة لتجنب التدخلات الأجنبية وما يترتب عليها من مساوئ.

❖ أسبـــاب اختيار الموضوع:

تنقسم أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

الأسباب الموضوعية:

يدخل هذا الموضوع في صميم تخصص الطالبين حيث يعد موضوع صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية موضوع جوهري في حقل العلاقـــات الدولية، وله مكانته الخاصة في تخصص الدراسات الأمنية على اعتبار أن موضوع مكافحة الإرهاب يشكل أحد التحديات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، كذلك لا أحد يمكن أن ينكر الدور الذي تلعبه الحرب العالميـــة الأمريكية على الإرهاب في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية .

الأسباب الذاتية:

تعود بالدرجة الأولى إلى ميول الطالبين الشخصية المتعلقة باهتمامهم الكبير بالمواضيع الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية من حيث محدداتها وأهدافها ونتائجها.

❖ إشكالية البحـــــث:

تتمحور إشكالية بحثنا في:

الكيفية التي تم من خلالها صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي اتجاه التدخل العسكري الفرنسي في مالي ؟

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1/- ما هي العوامل المتحكمة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية؟

2/- كيف أسهمت المؤسسات الاقتصادية الأمريكية في توجيه الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي؟

❖ فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

أ/ الفرضية الرئيسية:

الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي جاء نتيجة لاعتبارات اقتصادية

ب/ الفرضيات الفرعية:

1- عند صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تؤدي مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية دورا كبيرا في التأثير على هذه العملية .

2- أدت الضغوط التي مارستها المؤسسات والشركات الاقتصادية الأمريكية دورا كبيرا في توجيه الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

❖ منهجية الدراســـــة:

من أجل ضبط موضوع دراستنا تم الاعتماد على مقاربة منهجية تتكون من المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة .

- **المنهج التاريخي:** تم استخدام المنهج التاريخي من خلال دراسة وتحليل الخلفيات التاريخية للمؤسسات والبنى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، إضافة إلى استعراض أهم الأحداث والتطورات التي مرت بها الأزمـــة المالية.
- **منهج دراسة الحالـــة:** تم توظيف هذا المنهج من خلال دراســة صنع القرار الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي كدراسة حالة لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية .

❖ تحديد الدراســـة:

يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من (2012- إلى غاية الآن)، وهي الفترة التي تلت الانقلاب العسكري في مالي وبداية أزمة هذا البلد. أما الإطار المكاني فيتمثل في دولة مالي والتي تدخلت فيها فرنسا عسكريا من أجل مواجهة التحديات الأمنية في هذه الدولة.

❖ أدبيات الدراســة:

بما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة المهيمنة على النظام الدولي فلا ريب أن تكون الدراسات التي تناولت المحددات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية متوفرة بشكل كبير، لذلك عند تطرقنا للإطار النظري لمحددات السياسة الخارجية الأمريكية اعتمدنا على مجموعة من المراجع التي تناولت هذا الموضوع بإسهاب، ويعد كتاب الدكتور مصطفى صايج، **السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية** من بين الدراسات الهامة في هذا المجال، حيث تطرق فيه إلى المحددات الداخلية والخارجية لصنع السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية بشيء من التعمق والتحليل.

كما تطرقت الدكتورة عبير بسيوني عرفة علي رضوان في كتابها الموسوم **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين** إلى المحددات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد "باراك أوباما" وحاولت ربط تلك المحددات بمناطق مختلفة من العالم على غرار قارات أوروبا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، يضاف إلى ذلك كتاب الدكتور ياسين العيثاوي المعنون بـــ: **السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية** وتطرق فيه إلى دور المؤسسات الدستورية والبنى السياسية المختلفة من جماعات الضغط والتيارات الفكرية والدينية ومراكز الفكر في صنع السياسة الأمريكية سواءا الداخلية والخارجية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي من الدراسة فلم يقع بين أيدينا ولا مرجع عالج الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، حيث يعد هذا الموضوع من القضايا الحديثة في العلاقات الدولية.

❖ صعوبات الدراســـة:

عند دراستنا لموضوع صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية: الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي واجهتنا مجموعة من الصعوبـات نذكرها كالأتي:

- ضيق الوقت: حيث تعد الفترة الزمنـية الممنوحة لإنجاز هذا البحث غير كافية جداً، حيث يتطلب هذا البحث فترة زمنيـة طويلة بين جمع المراجع، وانتقاء المعلومات وتحليلها وكتابتها.
- ندرة المراجع: حيث يعد موضوع محددات الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي من المواضيع الحديثة التي لم يتناولها الباحثون بالتحليل والدراسة بشكل واف.

- الترجمة: من حيث ترجمة البيانات والمعلومات من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ترجمة علمية أكاديمية دقيقة.

تقسيم الدراســـــــة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، هي كما يلي:

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل ضبط المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية مفهوم السياسة الخارجية وفيه تطرقنا إلى تعريف السياسة الخارجية إضافة إلى محددات السياسة الخارجية، وتفسير السياسة الخارجية في نظرية العلاقات الدولية، وتناولنا في المبحث الثاني ماهية مفهوم القرار وفيه أشرنا إلى تعريف القرار وأنواع القرارات ومراحل عملية صنع القرار، وأخيرا تطرقنا في المبحث الثالث ماهية مفهوم التدخل، ضمن هذا المبحث تحدثنا عن مفهوم التدخل وتأثير التدخل على سيادة الدولة إضافة إلى المقاربات المفسرة للتدخل.

الفصل الثاني: تمحـــور هذا الفصل حول المحددات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية وفيه أشرنا إلى دور المؤسسات الدستورية وجماعات الضغط والتيارات الفكرية إضافة إلى مراكـــز الفكر في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية وفيه أشرنا إلى دور المكانـــة الدولية والمنافسة الدولية إضافة إلى مكافحة الإرهـــاب، وأخيرا هيئة الأمم المتحدة في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الثالث: في هذا الفصل تم التركيز على الموقف الأمريكي من التدخل الفرنسي العسكري في مالي، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول قمنا بدراسة خلفيات الأزمـــة المالية من حيث مراحل تطور هذه الأزمـــة والتي تتمثل في مرحلة ميلاد الأزمـــة (1963-1989)، ومرحلة العمل المسلح (1990-2011)، وأخيرا مرحلة انفجار الأزمة الراهنة (2012-إلى غاية الآن)، وفي المبحث الثاني تناولنا التدخل العسكري الفرنسي في مالي، ضمن هذا المبحث أشرنا إلى الأزمـــة المالية بين المقاربة الدبلوماسية والمقاربة التدخلية وفيه أشرنا أيضا إلى أسباب هذا التدخل، وتمحور المبحث الأخير حول الإرهاب كمحدد للموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي وفيه قمنا باستعراض الحرب الأمريكية العالمية على الإرهـــاب إضافة إلى التنظيمات الجهادية في شمال مالي، وأخيرا التأييد الأمريكي للتدخل العسكري الفرنسي في مالي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

من المعروف أن لكل حقل علمي مصطلحاته الخاصة به و التي تميزه عن الحقول العلمية الأخرى، و يعد حقل العلاقات الدولية كحقل معرفي غني بالمصطلحات الخاصة به إلى درجة يصعب حصرها و الإلمام بها.

سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مفاهيم رئيسية تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية و التي لها ارتباط مباشر مع موضوع دراستنا تتمثل هذه المفاهيم في:

السياسة الخارجية والقرار والتدخل، حيث يعد موضوع السياسة الخارجية على درجة كبيرة من الأهمية وذلك أن تحليل السلوك الخارجي للدول يسمح بتجنب الحروب إضافة إلى ترشيد سلوك الدولة من خلال تزويد صناع القرار بمختلف البيانات والمعلومات، وكذلك يعتبر مفهوم القرار ذا أهمية في العلاقات الدولية لأن التفاعلات الدولية ما هي إلى في الأخير عبارة عن قرارات تصدر فيما بينها.

ويشكل موضوع التدخل أحد المواضيع الهامة في العلاقات الدولية، حيث أنه منذ ظهور مفهوم الدولة القومية عام 1648 كان ينظر إلى هذا المفهوم بشكل مذموم غير أن التطورات التي حدثت بعد الحرب البارة زادت من أهمية هذا الموضوع والذي أصبح ينتهك مبدأ رئيسي من مبادئ العلاقات الدولية وهو السيادة.

المبحث الأول: ماهيـــــة السياسة الخارجية

نتناول في هذا المبحث تحليل ماهية السياسة الخارجية في ثلاثة مطالب متتالية، حيث نتناول في المطلب الأول تعريف السياسة الخارجية والتفريق بينها و بين المصطلحات القريبة، ونتناول في المطلب الثاني نظرة مختصرة عن مستويات تحليل السياسة الخارجية وأخيرا في المطلب الثالث نتطرق إلى تفسير السياسة الخارجية في إطار نظرية العلاقات الدولية.

المطلب الأول: تعريف السيـــــــاسة الخارجية

لا يوجد هنالك تعريف موحد للسياسة الخارجية، و السبب يعود إلى الزاوية التي ينظر منها كل باحث إلى المفهوم، يعرف **مارسيل مارل** السياسة الخارجية على أنها : " ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود".[1] يوحي هذا التعريف إلى أن النشاط الحكومي يقوم على شطرين رئيسيين، شطر داخلي يتعلق بمسائل السياسة الداخلية و شطر خارجي يتعلق بالشؤون الخارجية و هو الذي يطلق عليه مفهوم السياسة الخارجية.

ويعرف الدكتور **عطا محمد زهرة** السياسة الخارجية على أنها : " برنامج عمل للتحرك الخارجي يتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، و المصالح التي تحرص على تأمينها و صيانتها والوسائل و الإجراءات التي تراها ملائمة لذلك وفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات".[2]

ويعرفها الدكتور عبد المجيد العبدلي على أنهـــا: " فن تسيير الدولة اتجاه محيطها الخارجي في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين: دول و منظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخري، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية".[3] يركز هذا التعريف على دور الفطنة والذكاء والحنكة الذاتية لصانع القرار في إدارة شؤون دولته الخارجية، وهذا التعريف أيضا لا يحصر السياسة الخارجية في الدول فقط بل يجعلـــــها تتعدى ذلك، إلى المنظمات الدولية أو الجماعات المختلفة داخل الدول الأخرى.

ويعرف **جيمس روزنو** السياسة الخارجية على أنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفـــــا."[4]

---

[1]-هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** (الأردن :جامعة اليرموك، 2010)، ص.14.
[2]- عطا محمد زهرة، **مقدمة في العلوم السياسية** (إربد: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية و النشر و التوزيع، 2008)، ص.239.
[3]- عبد المجيد العبدلي، **قانون العلاقات الدولية** (تونس: دار أقواس للنشر و التوزيع، 1994)، ص.7.
[4]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: دار الجيل، ط2، 2001)، ص.7.

حسب هذا التعريف فالسياسة الخارجية تنحصر في العلاقات بين الدول دون غيرها، أي أن هذا التعريف عكس التعريف السابق، كذلك فحسب هذا التعريف فالسياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يمارسها الممثلون الرسميون في الدولة و بشكل مدروس وغير عشوائـــي.

مما سبق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج نوردها كالتالي :

- ✓ السياســـة الخارجية هي نشاط موجه أساساً نحو المحيط الخارجي للدولة، بمعنى تحقيق مصالح الدولة في الخارج.
- ✓ السياسة الخارجية تعكس البرامج الواعية المدروسة بشكل دقيق من جانـب الدولة، بمعنى أن السياسة الخارجية ليست مجرد ردود أفعال تلقائية غير محسوبة العواقب.
- ✓ السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يتبعها الممثلون الرسميون للدولة.

مما سبـــق يمكن القول أن السياسة الخارجية هي: تلك البرامج الواعية و المدروسة بشكل دقيق من جانب الدولة و الموجهة أســـــــــاسا لخدمة المصالح الخارجية للدولة و التي يتبعها الممثلون الرسميون للدولة.

يمكن التمييز بين السياسة الخارجية و مجموعة من المفاهيم القريبة.

أول هذه المفاهيم هو العلاقات الدولية و التي يمكن تعريفها على أنها: "عملية التفاعل أو التبادل بين الفاعلين الدوليين والتي تتسم بنوع من أنواع الاعتماد المتبادل، فالعلاقات الدولية تشمل أي عملية تبادل:

اقتصادية، سياسة، واجتماعية، أو ثقافية بين عدد من الفاعلين الدوليين :دولة، منظمة دولية، حركة تحرر، شركة متعددة الجنسيات".[1]

من خلال هذا التعريف يمكن اكتشاف الفرق بين السياسة الخارجـــية و العلاقات الدولـية، حيث أن هذه الأخيرة هي محصلة تفاعل مجموعة من السياسات الخارجية لمجموعة من الدول، فمحلل السياسة الخارجية يبحث في الأسباب التي تدفع الدول إلى اتخاذ سلوكيات معينة في النسق الدولي، بينما يدرس محلل العلاقات الدولية تأثير هذه السلوكيات على العلاقـــــات بين الـدول.

و يمكن التمييز بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية من حيث النطاق الجغرافي لكليهما، حيث أن نشاط السياسة الخارجية موجه بشكل أساسي إلى البيئة الخارجية، في حـــين أن نشاط السياسة الداخلية هو متعلق بالمجتمع الداخلي للدولة، غير أن هذا لا ينفي وجود علاقة بين كلتا السياستين، وذلك تبعا لما بين مقومات السياستين من تبادل وارتباط.

[1]- عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة (عنابة :دار العلوم، 2007)، ص.27.

إن ثمة علاقة لا تنكر بين السياسة الإنفاقية في شأن الدفاع الوطني و بين الحالة التي عليها الأمن الدولي، و في نفـــس الشيء بالنسبة لطبيعة العلاقة بين السياسة الاقتصادية في شأن المشكلات الداخلية لدولة ما و بين تجارتها الخارجية.[1]

تتقارب أيضا السياسة الخارجية مع الدبلوماسيـــة وتعرف الدبلوماسية على أنها: " فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومات والقوى الأجنبية والعمل على أن تحترم ولا تنتهك ولا يستهان بحقوق وهيبة الوطن في الخارج، وإدارة للشؤون المالـــية وتوحيد و متابعة المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة".[2] من هذا التعريف يمكن القول أن الدبلوماسية ما هي إلا وسيلة من وسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية.

وأخيرا تتقاطع السياسة الخارجية مع الإستراتجية و التي تعرف على أنهـــــا:" استخدام القوة لتحقيق أهداف سياســـــــية."[3]

من خلال هذا التعريف أيضا نجد أن الإستراتجية هي في الأساس مفهوم ذات طابع عسكري، و هي أداة من أدوات تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

إضافة يمكن القول أن وسائل تنفيذ برامج السياسة الخارجية لا تنحصر فقط في الدبلوماسية و القوة العسكرية، بل تتعدى ذلك لتشمل الوسائل الإستخباراتية و الوسائل الاقتصادية على غرار العقوبات والمساعدات الاقتصادية و الدعـــــــاية.

وأخيرا تدور موضوعات السياسة الخارجية حول القضايا ذات الطابع الأمني و العسكري، القضايا ذات الطابع الاقتصاد، السيـــــاسي و الثقافـــي.

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية

نقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتحكمة في صياغـــة السياسة الخارجية لدولة معينة، يمكن تقسيم هذه المحددات إلى ثلاثة فئات رئيسية:

أولا: المتغيرات الموضوعية :

يقصد بالمتغيرات الموضوعية تلك المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية و هي متغيرات مستقلة عن فهم صانع السياسة الخارجية لتلك المتغيرات[4]، ضمن هذا النوع من المتغيرات نجد

---

[1]- جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ت.ر: غازي عبد الرحمن القصيبي (جدة: مطبوعات تهامة، 1984)، ص.11.
[2]- علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية :الظاهرة و العلم –الدبلوماسية و الإستراتيجية** (عمان:دار الشروق للنشر و التوزيع، 2004)، ص.164.
[3]- **المرجع نفسه**، ص.183.
[4]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.137.

أيضا نوعين آخرين من المتغيرات، يشمل النوع الأول المتغيرات الداخلية وهي متغيرات تقع داخل إطار الدولـــة ذاتها و يقع في إطارها المتغيرات الجـــغرافية و الاقتصادية و الديمـوغرافية.[1]

فالدول التي تمتلك مساحة جغرافية واسعة و اقتصاد قوي إضافة إلى موارد بشرية مؤهلة وذات حجم كبير تنجح سياستها الخارجية في تحقيق أهدافها بشكل أكبر من الدول التي تعاني في المجالات السابقة.

تشمل كذلك البيئة الداخلية الرأي العام و الذي يؤثر هو الآخر بشكل كبير على عملية صنع السياسة الخارجية، لكن تأثير الرأي العام على هذه العمـــلية يتطلب توفر شرطين رئيسيين همـــا:

- أن تكـــون الدولة ديمقراطية، لذلك نجد أن أغلب تأثـــيرات الرأي العام على عملية صنع السياسة الخارجية غالـــبا ما تكون في الدول الغربية ذات الأنظمة السياسية الديـــمقراطية.
- درجة اهتمام الرأي العام بقضايا السياسة الخارجية، حيث كلما زاد اهتمام الرأي العـــام بقضايا السياسة الخارجية زاد تأثـــيره في مجال السياسة الخارجية.

من بين المحددات الداخلية للسياسة الخارجية نـــجد الدور الكبير الذي تلعبه جماعـــات الضغط على غرار اللوبي الصهـــيوني و المركب الصناعي العسكري إضافة إلى الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تخضع السياسة الخارجية لتأثير الخصائص القومية و النظام السياسي للوحـــدة الدولية.[2] فالطبيعة العدوانية للشخصيـــة القومية اليهودية اتجاه المسلمين و العرب تجعل من السياسة الخارجية للدولة العبرية تعبر بشكل دائم عن سلوكيات متطرفة تمارســـها بحق هؤلاء النـــاس.

ومما لاشك فيه أن السياسة الخارجية التي يتم صنعها في ظل نظام سياسي ديمقراطي، تختلف عن تلك التي تصنع في ظل نظام تسلطي، حيـــث تخضع الأولى للكثير من التحليل و التدقيق و تعكس المصلحة العامة بشكل أساسي، أما الثانية فهي تعكس مظاهر العشوائية واللامبالاة والمصلحة الشخصية.

ويشمل النوع الثاني من المتغيرات الموضـــوعية، المتغيرات الخارجية وهي تلك المتغيرات التي تقع في النسق الدولي والتي تشمل أساسا بنية النظام الدولي، حيث أن السياسة الخارجية لدولة معينة في ظل نظام تعددي تختلف عن سياستـــها الخارجية في ظل نظام ثنائي و عنـــها في ظل نظام أحادي القطبيـــة.

---

[1]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (الجزائر، دار الخلدونية، 2007)، ص.291.

[2]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.138.

وتخضع السياســـــة الخارجية عند صناعتها لمتغير التحالفات الدولية، إذ من المتعذر و المستحيل أن تقدم دولة مثـــل روسيا على الاعتداء على إحدى الدول الخليجية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبرها منطقة حيوية لأمنها القومي.

إجمالا لا يمكن حصر المتغيرات الخارجية في متغيرات النسق الدولي، والمسافة الدولية و التفاعلات الدوليـــــة، و الموقـــــف الدولي.[1]

ثانيا: المتغيرات النفسية

وهي تشير إلى فهم صانع السياسة الخارجية للمتغيرات الموضوعية، فالمتغيرات النفسية هي الوسيط الذي تنتج من خلالها المتغيرات الموضوعية آثارها في السياسة الخارجية.[2] و هي تشمل أساسا مدركات و تصورات صانع السياسة الخارجية للحوافز القادمة من البيئة الخارجية فصانع القرار الذي يتصور أن دولته قوية مقارنة مع دولة أخرى سيتصرف بناءا على هذا التصور حتى وإن لم تكن دولته قوية.

ثالثا : المتغيرات الوسيطة

و يقصد بها تلك المتغيرات التي تتداخل في التأثير في شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فأثر المتغيرات الموضوعية و النفسية يتحدد بشكل معين بعملية صنع السياسة الخارجية و هيكل هذه العملية بما في ذلك عملية صنع و اتخاذ القرار، فهذه العملية تضع قيودا معينة على قدرة القائد السياسي على ترجمة بيئته النفسية و خصائصه الذاتية إلى سياسة خارجية.[3]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية في نظرية العلاقات الدولية

سنتناول في هذا المطلب تفسير السياسة الخارجية في نظريات العلاقات الدولية،سنعتمد في ذلك على تقليدين نظريين في العلاقات الدولية، همـــا النظرية الواقعية و النـــــظرية الليبرالية.

ويرجع اختيارنا لهاتين النظريتين، إلى كون النظرية الواقعية هي المهيمنة على المجال الأكاديمي للعلاقات الدولية، وتعد الليبرالية المعارض الدائـــــم للواقعية حيث تحظى بشهرة واسعة بين الأكاديميين الدوليين، ولها زعم قوي بأنها البديل التاريخي للواقعية وبتعبير tim dunn: " وعلى غرار الأحزاب

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.138.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.139
[3]- **المرجع نفسه**، ص.140.

السياسية، الواقعية هي الحزب الطبيعي للحكومة، والليبرالية هي زعيم المعارضة و التي تتمثل وظيفتها الأساسية في انتقاد الذين هم في السلطة".[1]

الفرع الأول: النظرية الواقعية

إن تقاليد الواقعية السياسيـــة لها تاريخ طويل بحيث من الممـــكن إرجاعها إلى المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس **Thucydides** الذي عاش في القرن الخامس قبل الميـــــلاد و يعتبر كتابه" تـــاريخ الحرب البيلوبونيزية ***history of the peloponnesian war*** " محاولة مقبولة لتوضيح أصول الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوة، و يبدو أن الروايـــة التي سجلها عن تلك الحرب أصبحت مثلا يحتذى بل إن الدروس التي استخلصها منها تنطبق على الكثير من الحروب اللاحقة.[2]

سنميز ضمن إطار النظرية الواقعية بين اتجاهين رئيسيين، حيث تجسد الواقعية الكلاسيكية الاتجاه الأول، أمـــا الاتجاه الثاني فتجسده الواقعية الجديدة.يعد كتاب هانز مورغانثو" السياسة بين الأمم" هو التعبير المثالي عن الواقعية الكلاسيكية، والذي يفترض فيه أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع قوة و من أجل القـــــوة، فالقوة حسب مورغانثو هي وسيلـــة وغاية، تتمثل أبرز الافتراضات النظرية للواقعية الكلاسيكية فـــــي:

1/ الطبيعة البشرية الشريرة، فالإنسان هو شرير بطبعه، أو هو ذئب لأخيه الإنسان على حد تعبير توماس هوبز.

2/ عدم وجود تجانس في مصالح الدول كما يدعي المثاليـــــون، إلى درجة تقود الدول إلى التصادم فيما بينها.

3/ الفصل بين الأخلاق و السياسة، حجتهم في ذلك أن الروابط الأخلاقية تعيق نجاح العمل السياسي.

4/ تمثل القوة والمصلحة الوطنية، وأخيرا ميزان القوة، مفاهيم التحليل الرئيسية للنظرية الواقعية.

إن التفسير الواقعي الكلاسيكي للسياسة الخارجية يتحدد ضمن الافتراضات الواردة أعلاه، فالمصالح الأنـــــــانية و الدوافع الشريرة هي التي تحرك النفس البشرية و تثير أطماع رجال السياسة للجنوح إلى وسائل القوة و الحرب لتحقيق هذه المصالح.[3] كذلك فالدول تســـــــعى دائما إلى تحقيق مصالحهـــا الوطنية في بيئتها الخارجية ولو لم تكن هناك مصلحة وطنية للدولة في الخارج لما كانت هناك

---

[1]- فاطمة الزهراء حشاني، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2007)، ص.43.

[2]- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية :مركز كومستان للدراسات الإستراتجية، 2007)، ص.173.

[3]- عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية** (عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2010)، ص.86.

سياســـــــة خارجية أصــلا، هذه المصالح غالبا ما تتصف بكونها غير متجانسة الأمر الذي يؤدي إلى وقوع الحروب إذ يجد السياسي أو السلطة في القوة الوسيـــــلة الأكثر نجاعة و فاعلية في تحقيق مصالح دولهم.[1]

و تجسد الواقعية الجديدة الاتجاه الرئيسي الثاني ضمن إطار النظرية الواقعية، إذ يرجع ظهور النظرية الواقعية الجديدة إلى سنة 1979م عندمـــــا نشر **كينث والتز** Kenneth Waltz كتابه **"نظرية السياسة الدولية** Theory of Internationnal Relations **"** تقوم الواقعية الجديدة على الافتراضات التـــــــالية:

1- الدولة فاعل وحيد ووحدوي في العلاقات الدولية.

2- فوضوية النظام الدولي، حيث تعنى الفوضى عدم وجود سلطة مركـــزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول.

3- تسعى الدول إلـــــى تحقيق أقصـــى ما يمكن من الأمن قبل كل شيء.

4- مبدأ الاعتماد على الذات.

إذن حسب الواقعية الجديدة فالسياسة الخارجية للدول موجهة أساسا بالسعي نحو تحقيق أقصى قدر ممكن للأمن، حيث يرى الواقعيون الجدد أن هناك اختلاف كبير بين النظام الدولي و الداخلي للدولـــــــة، ففي إطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم لأن السلطة المركزية الداخلية هي التي تتولى القيـــام بتلك العملية، أما على مستوى النظام الدولي لا توجد هناك سلطة عليا تضبط سلوك الدول، لهذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا بالاعتماد على الذات.

نستنتج من هذا أن سعي الدولـــة إلى تحقيق أمنها يعنى بالضرورة زيادة قوتـــها، الأمر الذي تفهمه الدول الأخرى على أنه تهديد لها لذلك تبادر إلى الرد بشكل مماثل وهو ما يقودنا إلـــى مفهوم المعضلة الأمنية.

الفرع الثاني: الليبرالية

تمتلك الليبرالية بعدا متجذرا في تاريخ الأفكار السياسية، أخذا في الاعتبار فلاسفة الأخلاق و السياسة والاقتصاد مع بداية العصر الحداثي الأوروبي **ايمانويل كانط، آدم سميث، جيرمي بينثام.**[2]

تتمثل أهم الافتراضات الليبرالية في :

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.87.

[2] - رابح زغوني، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية : فحص للمقاربات النظرية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2008)، ص.36.

- أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية.
- الدولة ليس فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد و جماعات و مصالح و بيروقراطيات متنافسة.
- الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع، فإلى جانب مسائل الأمن الوطني تزداد أهمية المسائل الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، إذا فإن تفسير النظرية الليبرالية للسياسة الخارجية للدول لا تعكس توجهات و اهتمامات الدولة، بل تخضع إلى تأثيرات الفواعل من دون الدولة مثل جماعات الضغط و التيارات الدينية، كما تخضع لتأثير الفواعل من فوق الدولة على غرار المنظمات الدولية التي تعمل على ضبط سلوكيات الدولة و توفر منبر يلتقي فيه صناع القرار للدول المختلفة كما تعمل على تزويد مختلف الدول بنوايا بعضها البعض، و أخيرا فإن السياسة الخارجية وفق النظرية الليبرالية لا تهتم بالقضايا الأمنية و العسكرية فقط بل هناك مجالات اهتمام متعددة على غرار القضايا الاقتصادية و البيئية التي أساسها التعاون بين الدول.

المبحث الثاني: ماهية القرار

يبرز موضوع القرار كأحد المواضيع المهمة في حياة الأفراد وكذا الدول، و تبرز أهمية القرار في حياة الأفراد من خلال القرارات العديدة التي يتخذونها يوميا و التي تمسهم بشكل مباشر أو غير مباشر وقد تمس أسرهم و علاقتهم بالآخرين.

أما على مستوى الدولة فهو يرتبط بكسب الرأي العام، وتحقيق الأمن، والصحة، والسكينة العامة.[1]

وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم القرار وأنواعه و أبرز المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار في ثلاث مطالب متتالية.

المطلب الأول : مفهوم القرار

لا يوجد هناك اتفاق بين الباحثين على تعريف موحد للقرار، فدفيد ايستون يرى أن القرار هو: "مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع."[2]

يشير التعريف السابق إلى أن القرار هو تلك السياسات و التوجيهات الصادرة عن السلطة الحكومية من أجل تحقيق أهداف و مصالح المجتمع، غير أن ما يعاب على هذا التعريف غير أنه يحصر القرار في المجال الداخلي دون أن يتعداه إلى المجال الخارجي.

---

[1]- سرير عبد الله رابح، **عملية صنع القرار و تطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر**، أطروحة دكتورة غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006)، ص.36.

[2]- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ت.ر: وليد عبد الحي (الكويت : دار كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع، 1985)، ص.305.

كما يعرف القرار على أنه: " الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها."[1] حسب هدا التعريف فإنه يفترض وجود مجموعة من السياسات و البدائل الممكنة و المتاحة في مواجهة مشكل معين على أن يتم اختيار البديل الأفضل من بين هذه البدائل، لكن هذا التعريف يورد خاصية أساسية للقرار و هي عدم التأكد من نجاح القرارات المتخذة، هذا الأمر متوقف بشكل أساسي على التقديرات الدقيقة و القراءات الجيدة لمتخذي القرار.

أما "نيجرو" فيعرف القرار على أنه: " الاختيار الواعي بين البدائل المتاحة لموقف معين " أي أن القرار يقضي بوجود مشكلة أو موقف معين يستوجب الحل، ويفترض وجود مجموعة من البدائل، التي تحتاج إلى تحليل ودراسة واعية حتى يتم اختيار القرار الأمثل.[2] وعليه يمكن القول أن القرار هو : " اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل مواجهة مشكل معين سواءا في المحيط الداخلي أو الخارجي ".

عند اتخاذ القرار هناك مجموعة من القيم التي يمكن أن تقود سلوك متخذ القرار وتحدد اتجاهه والتي يمكن تلخيصها في :

1 ـ القيم السياسية :

إن متخذ القرار قد يقيم بدائل القرار وفقا لدرجة أهميتها بالنسبة لحزبه السياسي، فالقرارات غالبا ما تدرس في ضوء القيمة السياسية التي تتوقعها الجماعات الحزبية و المصلحية وتصب في أغراضها، وقد حرص علماء السياسة على إخضاع هذه القاعدة ودراستها، فمن القرارات ما يتخذ لمنفعة اتحاد نقابي أو منظمة عمالية أو جمعية زراعية أو أحيانا لصالح حزب سياسي معين.[3]

2- القيمة التنظيمية:

وكذلك يتأثر متخذو القرار لاسيما البيروقراطيون منهم ببعض القيم التنظيمية عند اتخاذهم للقرارات فالمنظمات الإدارية توظف الكثير من الحوافز و تطبق الكثير من العقوبات لضبط موظفيها وجعلهم يؤدون الإعمال وفقا لقيمها وتقاليدها، ويلتزم الموظفون عادة بهذه القيم حفاظا على بقاء منظمتهم وحرصا على سمعتها ودورها في محيطها.

---

[1]- **المرجع نفسه.**

[2]- عبد الحكيم عمار نابي، **المشاركة في صنع القرار في ليبيا منذ 1998: دراسة ميدانية لشعبية الزاوية**، أطروحة دكتورة غير منشورة (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006/2005)، ص.37.

[3]- جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، ت.ر:عامر الكبيسي (دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، دت)، ص.30.

وهناك بعض الموظفين يكافحون في سعيهم و اتصالاتهم مع المنظمات الواعدة المتميزة حيث يبحثون عن فرص لتطوير نشاطاتهم أو توسيع دائرة عملهم و نشاطهم.[1]

3- القيم الفردية :

ويعتبر الدافع الذاتي للعاملين من أجل الحفاظ على مكانتهم أو مناصبهم أو لزيادة عوائدهم المالية والمعنوية أساسا لاتخاذ بعض القرارات، فالسياسي الذي يرتشي لمنح فرصة أو رخصة إنما يسعى لتوظيف مكانته لزيادة منافعه فهو ينطلق من قيمة في عقله، و كذلك الرئيس الذي يقول لن أكون من بين الرؤساء الذين خسروا الحرب فإنه بذلك يتمسك بموقعه في التاريخ فهو يضع اعتبارا فرديا من وراء هذا القرار.[2]

4- قيم السياسات :

غالبا ما يسعى السياسيون إلى مراعاة مطالب الرأي العام و مصالحهم، حيث يعمل صناع السياسة العامة على التصويت على بعض التشريعات و اللوائح القانونية التي يعتقدون فعلا أنها تخدم الصالح العام حتى ولو أغضبت الأحزاب التي ينتمون إليها.[3]

5- القيم الأيديولوجية :

الأيديولوجية هي مجموعة القيم و المعتقدات المترابطة التي تساهم في تصوير العالم المحيط وتوجه المؤمنين بها من الموظفين لاتخاذ القرارات المنسجمة معها.[4] يحدد ريتشارد سنايدر في نموذجه الخاص كيفية صنع القرار، و العوامل المتحكمة في هذه العملية و التي يحددها في المحيط الخارجي، المحيط الداخلي، البنية الاجتماعية و السلوكية، عملية صنع القرار و أخيرا القرار.

ويمكن وصفها كما يلي:

- **المحيط الخارجي**: ويشمل الوضع السياسي الدولي، المنظمات الدولية، الرأي العام العالمي والمصالح الاقتصادية الدولية، القانون الدولي و الأخلاق الدولية.[5]
- **المحيط الداخلي**: يشمل السياسات الداخلية و الرأي العام و الموقع الجغرافي، الثقافة العامة وطريقة تنظيم المجتمع و أدائه لوظائفه.

---

[1]- **المرجع نفسه.**
[2]- **المرجع نفسه**، ص.31.
[3]- **المرجع نفسه.**
[4]- **المرجع نفسه.**
[5]- إيناس شيباني، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الابن** : دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2010/2009)، ص.34.

- **البنية الاجتماعية والسلوكية :** يندرج ضمن هذا الإطار نظام القيم في المجتمع والأنماط المؤسسية العامة وكيفية تحديد الأدوار و تخصيصها في المجتمع وسمات التنظيمات الاجتماعية، كذلك أنواع ووظائف الجماعات الاجتماعية.
- **عملية صناعة القرار:** و تتألف من ثلاث فئات من العناصر هي:

مجال الصلاحيـــات، الاتصالات و المعلومات إضافة إلى الحوافز الشخصية وتلك التي يحددها الدور.[1]

المطلب الثاني : أنواع القرارات

هناك تصنيفات عديدة للقرارات تستند هذه التصنيفات إلى معايير يمكن ذكرها على النحو التالي:

1- معيار درجة العموم و الشمول:

يقوم هذا المعيار على كون الهدف من القرار هو عام أو خاص ونجد في إطار هذا المعيار الأنواع التاليـــــــة:

أ- القرارات الإستراتجية : وهي القرارات ذات الأهمية القصوى وهي متعلقة أساسا بالمصالح العليا للدولة وغيرها من المؤسسات الأخرى سواءا الاقتصادية أو غيرها.

ب- القرارات السياسية : وهي القرارات المرتبطة بالسلطة و السيادة العامة في الدولة.[2]

ج- القرارات الإدارية: وهي القرارات المتعلقة بمؤسسات الإدارة العامة و التي تحدد كيفية تسيير هذه المؤسسات والنظم و اللوائح الداخلية الخاصة بها.

2- معيار طبيعة القرار :

بالنظر إلى طبيعة القرار نجد نوعين من القرارات :

أ- القرارات التنظيمية: هي القرارات الصادرة عن المدير أو رئيس المؤسسة في إطار عمله كمسئول رسمي يتصرف في إطار قواعد النظام الرسمي المعلن والمعروف للمجتمع.[3]

ب- القرارات الفردية : هي جملة القرارات التي يتخذها المدير في إطار تقديره لأعمال الأشخاص والأفراد و التي تمس في موضوعها شخصا واحدا من تعيين أو ترقية أو تأديب أو إحالة على التقاعد أو منح رخصة أو غلق محل.

---

[1]- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.197.
[2]- سرير عبد الله رابح، **مرجع سابق**، ص.56.
[3]- **المرجع نفسه.**

3- المعيار الموضوعي :

يشير هذا المعيار إلى الموضوع الذي يشمله القرار المتخذ ووفقا لهذا المعيار نجد الأنواع التالية:

أ-القرار الاقتصادي:وهو المتعلق بالنشاطات الاقتصادية من حيث المواد و السلع المصدرة والمستوردة، وجلب الاستثمارات الخارجـــية، كما يتعلق أيضا بوضع الميزانية العامة وسياسة الأجور وبناء المؤسسات الاقتصادية.

ب- القرار الاجتماعي: وهي القرارات المتعلقة بمحاربة الظواهر الاجتماعية ذات الطابع السلبي مثل: الجريمة المنظمة، السرقـــة، القتل وظواهر النزاعات الأسرية كالطلاق وتشرد الأطفال وظاهرة التسول، إضافة إلى الحمالات التحسيسية من أجل التوعية بمخاطر تعاطي المخدرات وشرب الخمور.

ج- القرار الثقافي: وهي القرارات المتعلقة بالاهتمامات ذات الطابع الإعلامي، التربوي والرياضي حيث تتولى المؤسسات المركزية والمحلية المهتمة بالمجال الثقافي اتخاذ قرارات في مجال اختصاصها تعرف بالقرارات الثقافيـــــــــة.[1]

4- معيار درجة التأكد /المخاطرة:

وفقا لهذا المعيار نجد نوعين من القرارات، قرارات تتخذ في ظل ظروف التأكد حيث تتوفر جميع المعلومات و البيانات المتعلقة بالموقف وبالتالي تكون درجة المخاطرة معدومة.

أمـــا النوع الآخر في ظل هذا المعيار هو القرارات التي تتخذ في ظل ظروف عدم التأكد حيث لا تتوفر المعلومات بشكل علم عن الموقف الأمر الذي يجعل درجة الخطورة في ظل قرارات عدم التأكد تكون عالـــــية.

5- معيار الصفة :

أ- قرارات رشيدة: في هذا النوع من القرارات يتم اتخاذ القرار بناءا على دراسة واعية و تقييمية لكل البدائل المتاحـــة وفق مبدأ العقلانية، إذ في ظل هذا النوع فإن القرار يكون وفق لقاعدة الرجل الاقتصادي الذي يسعي إلى تعظيم المكاسب إلى أقصى درجة في مقابل تقليل الخسائر إلى الدرجات القصوى.

ب- قرارات غير رشيدة: هذا النوع من القرارات يتم اتخاذه بطرق عشوائية واعتباطية غير خاضعة للدراسة و التحليل الواعي.

[1]- **المرجع السابق**، ص.57.

6- من حيث الموقف:

حسب هذا المعيار نجد القرارات التـــــــالية:

أ- القرار الحاسم: القرار الحاسم هو القرار النهائي الذي يتخذ في مواجهة موقف معين و الذي يؤدي في الأخير إلى القضاء على المشكل و إيجاد الحل.

ب- القرار التوفيقي: وهو الذي يدور حول تلاعب صانع القرار بالموقف، وحل المشكلة حل غير حاسم، وبدون المواجهة الصريحة أو التصفية الكاملة للمشكل، ولا يقف هذا القرار عند مجرد التأجيل و لا يرقي إلى مرتبة الحل الحاســـــــم.[1]

ج- القرار المؤجل: في هذا النوع يقوم صانع القرار بتأجيل حل المشكلة ودون أن يقوم بحسم حقيقي للموقف.

7- معيار التكرار و الحداثة :

ضمن إطار هذا المعيار نجد نوعين من القرارات، القرارات المجدولة و القرارات غير المجدولة.

أ-القرارات المجدولة: و هي القرارات التي تعالج مشكلات متكررة حيث في كل مرة تظهر مشكلة جديدة من النوع الذي ظهر في السابق يتم التعامل معها بنفس القرار الذي تم به أثنـــــــاء ظهور المشكلة في الأول شرط أن تكون خصائصها متشابهة.

ب- القرارات غير المجدولة : يشير هذا النوع من القرارات إلى تلك القرارات غير الروتينية، حيث في كل مرة تظهر فيها مشكلة معينة يتم مواجهتها بقرار خاص وذلك يرجع أساســـا إلى الاختلاف في الخصائص بين المشكلات.

المطلب الثالث: مراحل صنع القرار

تمر عملية صنع القرار بمجموعة من المراحل تصف على النحو التالي:

أ- إدراك الموقف: تبدأ عملية صنع القرار بوجود حافز في البيئة الخارجية لهيكل اتخاذ القرار وقد يكون نتيجة سلوك معين تقوم به إحدى القوى الخارجية.[2]

---

[1]- عبد الحكيم عمار نابي، **مرجع سابق**، ص.39.

[2]- فريد بن بولعيد، **إدارة أوباما و عملية السلام الفلسطينية –الإسرائيلية :"2008-2012 "**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012)، ص.21.

ب- تحديد المشكلة أو الهدف: تبدأ بالبحث عن المعلومات بهدف فهم أبعاد التهديدات أو الفرص التي خلقها الحافز ويرى **سنايدر** أن صانع القرار في تحديده للمشكلة التي تواجهه يتأثر بالغاية المرغوب إنجازها و الوقت المناسب لإنجازهـــــا.[1]

ج- تحليل و تقييم المعلومات تبريرها: بعد وضع الأهداف يصبح من المهم إيجاد العوامل المؤثرة في القضايا، وماذا يفكر الآخرون و ماذا يخططون لفعله و ما هو تأثير السياسات التي ينفذونها.[2]

وكيف يتم معالجة المشكل، وتساعد دقة المعلومات على الفهم الصحيح للقرار و لعلاقاته المتداخلة وتمكن من السرعة في اتخاذ القرار بل يتعين التحقق من مصداقيتها و إعطائها معنى معينا يتعلق بالقرار.[3]

د- تقييم البدائـــــل: في هذه المرحلة يتم تحديد الخيارات الممكنة لمواجهة المشكل، ويتم حساب النتائج المترتبة عن كل بديل.

وتخضع عملية تقييم البدائل للعديـــــد من العوامل و المتغيرات، بمعنى توجد مجموعة من الطرق التي يتم من خلالـــها حساب النتائج المترتبة عن كل بديل أشهر هذه الطرق ما يسمي بالنموذج الرشيد.

و- اتخاذ القرار: و يتمثل في التوصل إلى صيغة لها القدرة على حـــــــل المشكلة بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب لما ينطوي عليه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة.[4]

ه- تنفيذ القرار: في هذه المرحلة يتم نقل القرار السياسي من حالتـــــــه النظرية إلى حالتـه العملية من خلال الاعتماد على مجموعة من الصيغ المناسبة في ظل معطيات الموقف.[5]

ي- متابعة التنفيذ: وضع القرار موضع التنفيذ لا يعني انتهاء المشكلة و نجاح القرار في مواجهة الموقف، بل لابد من متـــــــابعة للقرار من أجل التعديل أو الإضافة أو الملاءمة.

غير أن ما يمكن قوله هو أن المراحل السابقة ليست ثابتة، أي أن هناك اختلاف بين الكتاب والمختصين في نظريـــــة القرار حول مراحل صنـــع القرار وذلك على النحو التالي:

أ- تحديد المشكلة، ب/تحليل المشكلة، ج/تعريف الحلول البديلة، د/ تقرير أفضل الحلول، ه/إصدار القرار[6]، إضافة إلى كل ما سبق فإن القرار يتخذ في هيئات معينة تفرض قيود على عملية اتخاذ القرار،

---

[1]- ثامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة** (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص.70.
[2]- عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2008)، ص.32.
[3]- ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص.70.
[4]- فريد بن بلعيد، **مرجع سابق**، ص.23.
[5]- ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص.71.
[6]- إبراهيم درويش، **الإدارة العامة بين النظرية و الممارسة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص.23.

وهنا نميز بين صنع القرار و **اتخاذ القرار** حيث أن اتخاذ القرار هو مرحلة من مراحل صنع القرار **بالنسبة إلى اتخاذ القرار** وهو عملية شاملة كلية، هناك أنواع متعددة لوحدة اتخاذ القرار و تشمل :

أ- وحدة القائد المسيطر: ضمن هذه الوحدة يقوم القائد باتخاذ القرار دون الرجوع إلى أخذ موافقة بقية أعضاء الوحدة، و الأعضاء في هذه الوحدة يؤيدون القائد في جل أرائه في قضايا السياسة الخارجية.[1]

ب- وحدة القائد المستقلين: في هذه المجموعة يبرز دور القائد كما هو الحال في المجموعة الأولى إلا أن الأعضاء مستقلين عنه بسبب انتمائهم إلى وحدات و مؤسسات مستقلة، لكنهم غير مفوضين من هذه الوحدات، وكل عضو من الأعضاء المنتمين إلى هذه الوحدات يدافع عن أرائه الخاصة.

ج- وحدة المفوضين: تتشابه هذه المجموعة مع المجموعة الثانية، لكن أعضاء هذه الوحدة هم مفوضين من المؤسسات التي ينتمون إليها، إذا ليس بمقدورهم تغيير أرائهم من دون استشارة للمؤسسات التي ينتمون إليها، الأمر الذي يؤدي إلى البطء في عملية صنع القرار بسبب انقسام الوحدة على نفسها بسبب اختلاف مصالح المؤسسات التي ينتمون إليها.[2]

[1]- أحمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية :الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا** (عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2013)، ص.291.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.291.

الشكل(1): مخطط يوضح مراحل عملية صنع القرار

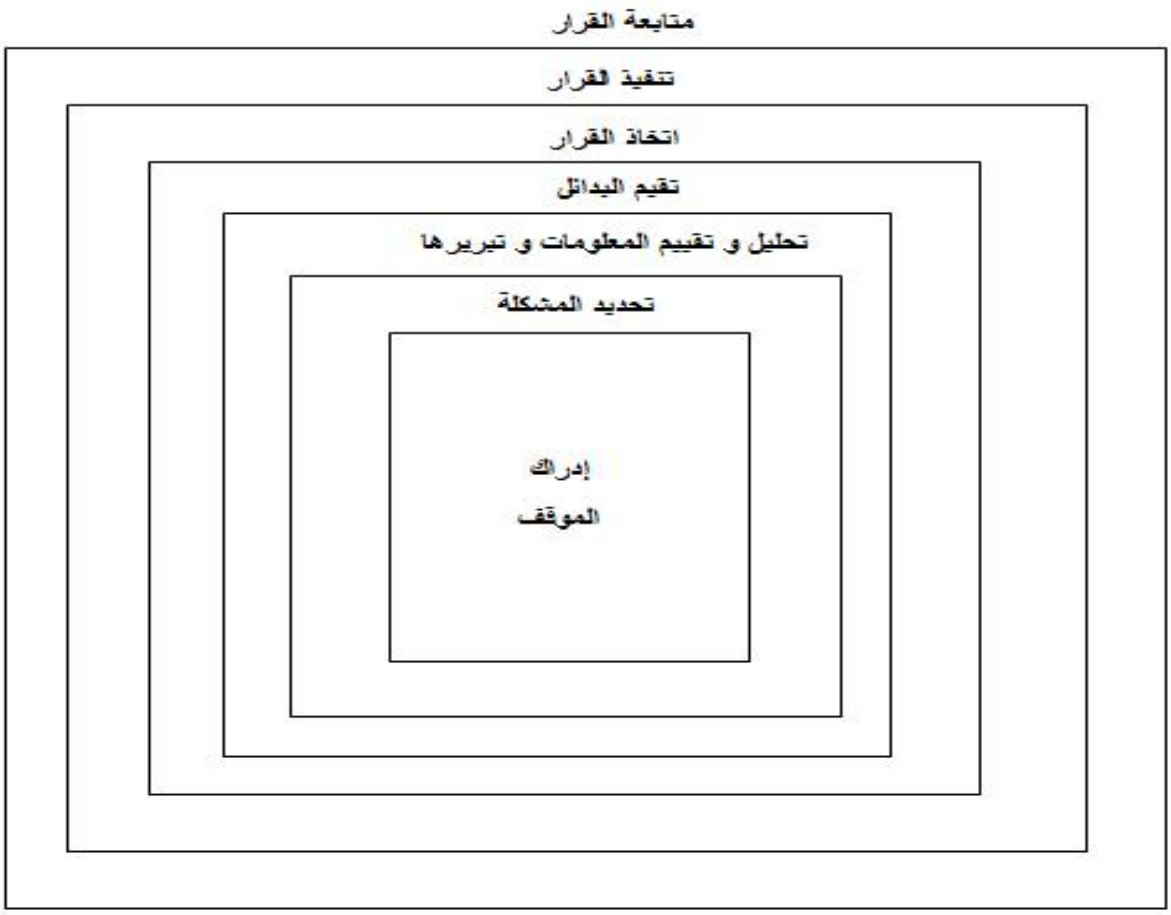

المصدر: من إعداد الطالبين

المبحث الثالث: ماهية التدخل

انعقد مؤتمر ويستفاليا عام 1648م، وأسس لمبدأ سيادة الدولة على أراضيها، حيث لا يجوز الاعتداء على سيادة الدول الأخرى وهو الأمر الذي نجد مختلف المواثيق الدولية تركز عليه، لكن هذا المبدأ تعرض لتهديد كبير من قبل مفهوم آخر جوهري في العلاقات الدولية و هو مفهوم التدخل لذلك سنتناول في هذا المبحث التدخل و تأثيره على السيادة و المقاربات المفسـرة له في ثلاثة مطالب متتـالية.

المطلب الأول: تعريف التدخل

ورد في المعجم الوسيط أن التدخـــل يعني " دخل قليلا قليلا " أي أن التدخل بهـــذا المعنى يفيد التدرج في العملية بكل وعي و إرادة..و تدخل في الخصومة، أي دخل في دعواها من تلقاء نفـسه للدفاع عن مصلحة له دون أن يكون طرفا من أطرافها.[1] كما ورد في الأدبيات المهتمة بالعلاقات الدولـــية بأن التدخل هو " ممارسة سلطة عامة من جانب دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة."[2]

هذا التعريف يربط بين مفهوم " التدخل " ومفهوم " الغزو " حيث يساوي بين كلا المفهومـــين، كما يحصر عملية القيام بالتدخل في دولة واحدة في الوقت الذي يمكن فيه للعملية أن تتم عن طريـــق مجموعة دولية تحت غطاء الأمم المتحدة كحلف الناتو مثلا.يعرف ر.ج فينسنت R.J Vincent التدخل على أنه: << الأعمال التي تقوم بها دولـــة ما أو مجموعة من الدول في إطار دولة ما، أو منظمة دولية تقوم بالتدخل القسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، و هذا التدخل هو عمل منفرد له بدايتـه ونهايته وهو موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل وليـــس بالضرورة أن يكون هذا العمل قانونـــيا أو غير قانوني، ولكنه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية>>.[3]

هذا التعريف يشترط على الجهـــة المتدخلة عدم التماس طلب أو رضا الدولة التـــي تقع عليها التدخل.يعرف جوزيف ناي الابن التدخل على أنه " ممارسات خارجية تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة."[4]

ويفرق جوزيف ناي بين المفهوم الضيق للتدخل الذي يعكس أساسا التدخل باستعمال القوة العسكرية والمفهوم الواسع الذي يشمل جمع أنواع السلوك من الإجبار القليل إلى أعلى درجـــات الإجبار حسب الشكل التالي:

---

[1]- **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية (مصر: مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004)، ص.275.

[2]- مارتن غرفيش، تيري أوكالافان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،ت.ر:** مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.132.

[3]- جون بيليس، ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ت.ر :مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.819.

[4]- جوزيف.س نايا الابن، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ،ت.ر:** أحمد أمين الجمل ومجدي كامل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1997)، ص.196.

الشكل (2): شكل يوضح مستويات التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

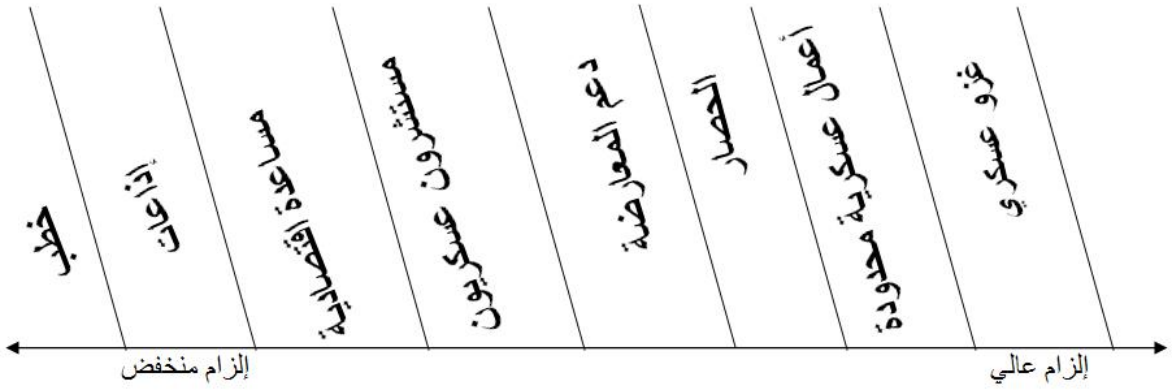

المصدر: جوزيف س ناي الابن، المرجع السابق، ص.196.

حسب هذا الرسم البياني تلعب درجة القوة المستخدمة في التدخل دورا مهما لأنه على أساسها تتوقف درجة الاختيار المتاحة للشعوب.

في الطرف الأدنى قد يأخذ التدخل شكل خطاب من طرف رئيس دولة للتأثير على السياسة الداخلية لدولة أخرى، كذلك تعمل بعض منها على إنشاء إذاعات وقنوات تلفزيونية لبث رسائلها ووجهات نظرها المناهضة لجهة معينة، وتعتبر المساعدات الاقتصادية إحدى الأشكال الأخرى للتدخل و ذلك بدفع الدول المتلقية لهذه المساعدات إلى تبني سلوكيات معينة تتفق و أهداف الدولة المانحة أو الامتناع عن القيام بخطوات معينة بما يتفق و أهداف الدولة المانحة.

وإذا تقدمنا في السلم نجد أن تقديم المساعدات العسكرية هو أيضا شكل من أشكال التدخل على اعتبار أن الدولة المتلقية لهذه المساعدات ستبقى هي الأخرى رهينة إملاءات الدول المتقدمة لهذه المساعدات، كما يعتبر دعم المعارضة أيضا شكل من أشكال التدخل سواءا كان هذا الدعم سياسي أو عسكري، إضافة إلى ذلك يورد جوزيف ناي التدخل العسكري المحدود كشكل آخر أو كدرجة أخرى في سلم التدخل و علي سبيل المثال يعتبر تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا مثالا واضحا على هذا الشكل الذي جاء لحماية المدنيين الليبيين من قصف الطيران الحربي للعقيد القدافي و بالتالي إقامة حظر جوي ضد الطائرات الحربية التابعة للنظام الليبي، أما أقصى درجات الإجبار في هذا المقياس فتتمثل في

الغزو الكامل أو الاحتلال و أمثلة ذلك الغزو الأمريكي لدولة الدومينيكان عام 1965م و جرينادا عام 1983م.[1]

المطلب الثاني : تأثير التدخل على سيادة الدولة

ارتبط مفهوم السيادة بوجود الدولة القومية الحديـــثة و أصبح احد أهم خصائصها، وحين توصف الدولة بأنها كيان يتمتع بالسيادة فالمقصود أن الدولة هي التنظيم السياسي و الاجتماعي الذي يحق له وحده دون غيره أن يحتكر أدوات الإكراه.[2]

تعرف السيادة على أنـــها : "قدرة الدولة على التصرف بحرية كاملة و دون أية قيود تفرض عليها عدا تلك التي ترتضيها لنفســـها."[3] يقوم مبدأ السيادة على شقين أساسيين حيث يشمل الشق الأول الوجه الداخلي للسيادة، أي قدرة الدولة على التصرف بكل حرية داخل مجالـــها الإقليمي، أما الشق الثاني فهو متعلق بالوجـــــه الخارجي للسيادة، بمعني قدرة الدولة على ممارسة حقوقهـــا الخارجية دون وصاية دولة أخرى.

مما سبق نستخلص أن السيادة لها مجموعة من الخصائص نذكرها على النحو التالي:

- **السيادة مطلقة**: بمعنى أنه ليس هنالك سلطة أو هيئـــــة أعلى منها في الدولة.

- **السيادة شاملة:** أي أنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة و من يقيم في إقليمها، باستثناء البعثات التمثيلية للدول الأخرى.

- **لا يمكن التنازل عنها**: أي الدولة لا تستطيع أن تتنازل عن سيادتها لدولة أخرى أو لجهة أخرى.

- **السيادة دائمة**: دائمة بدوام استقلال الدولة.

-**السيادة لا تتجزأ:** بمعنى أنه لا يوجد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحدة.

بالرغم من الخصائص السابقة للسيادة إلا أن هذا المفهوم أصبح يواجه تحديات كبيرة من مبدأ التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول، لقد تغيرت البيئة الدوليـــــة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور عصر الهيمنـــة الأمريكية، حيث يسعى الأمريكيون إلى السيطرة على العالم وتكريس المشروع الإمبراطوري الأمريكي، لذلك أصبح مفهوم التدخل يأخذ تبريرات عديدة تصوغ للأمريكيين التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكن الغريب في الأمر أن هذه المبررات هي ذات طابع أخلاقي، على غرار التدخل الإنساني والتدخل من أجل نشر الديمقراطية إلى غير ذلك.

---

[1]- المرجع نفسه، ص.197.

[2]- احمد غزل، **أثر العولمة على الدولة القومية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2008/2007م)، ص.76.

[3]- المرجع نفسه، ص.77.

ونظرا للتأثيرات السلبية الكثيرة الناتجة عن مبدأ التدخل، قامت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول بابتكار مفهوم جديد، وذلك من أجل تجنب الآثار الجانبية للتدخل و حماية سيادة الدول، وهو المعروف باسم " مسؤولية الحماية " R2P وذلك لمواجهة التبريرات الإنسانية التي تقدمها الدول الكبرى بغية التدخل في شؤون الدول خصوصا دول العالم النامي، هذه التبريرات التي سرعان ما تتحول إلى أهداف سياسية.

فمسؤولية الحماية لا تعني مجرد مسؤولية رد الفعل و إنما مسؤولية الوقاية و كذلك مسؤولية إعادة البناء.[1] لقد حدد تقرير " مسؤولية الحماية " مجموعة من المعايير التي يجب أخذها في الاعتبار عند كل عمليات التدخل الإنساني و التي يمكن تحديدها في:[2]

1- القضية العادلة: بمعنى أن يكون التدخل لحماية الإنسانية.

2- الإذن الصحيح: بمعنى التدخل بإذن المنظمات الدولية.

3- النية الصحيحة: بمعنى أن يكون التدخل لوقف الآلام البشرية، ولكي يكون كذلك لابد أن يكون التدخل جماعي.

4/- الملجأ الأخير: بمعنى أن يتم اللجوء إلى التدخل بعد فشل الوسائط الدبلوماسية.

5/- التناسب: بمعنى أن تكون الوسائل متناسبة مع الغايات.

6/- الاحتمالات المعقولة: أن يكون هنالك احتمالات كبيرة للنجاح.

المطلب الثالث: المقاربات المفسرة للتدخل

سنتناول في هذا المطلب ثلاثة مقاربات رئيسية تفسر لنا أسباب اللجوء إلى التدخل، وقد اخترنا هذه المقاربات الثلاثة لما لها من تأثير و ممارسة على الواقع الدولي.

الفرع الأول: المقاربة الواقعية

لقد سبق وأن تطرقنا للمقاربة الواقعية في مطلب سابق لذلك فإننا لن نكرر ما تناولناه، تقوم المقاربة الواقعية على مجموعة من المفاهيم التحليلية الأساسية، لعل أبرزها القوة، المصلحة الوطنية، و أخيرا ميزان القوة، هذا الأخير الذي يعتبر المفهوم الرئيسي الذي تبنى عليه المقاربة الواقعية تفسيرها الخاص للتدخل.

---

[1]- منصر جمل، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية : دراسة في المفهوم و الظاهرة**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2010)، ص.96.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص.171.174.

يتمثل أساس نظرية التوازن في أنها تحاول البحث عن قواعد للعلاقات الدولية حيث تكون هذه القواعد محققة لمبدأ التوازن بين الدول المختلفة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأمـــن و السلم العالميين.

وعليه يرى الواقعيين أن الضامن الأساسي للسلم و الأمن الدوليين هو ميزان القوة و يأتي التدخل كضامن أساسي لميزان القوة، و بالتالي يمكن القول أن التدخل لدى الواقعيين هو موجه أساسا لتحقيق توازن القوة بين الدول و من ثمة تحقيق السلم و الأمن الدوليين.

الفرع الثاني: المقاربة الليبرالية

ترجع الأصول الفكرية الليبرالية إلى الثورة العلمية للقرنين السادس عشر و السابع عشر، وأفكار التنويـــــر بمختلف تياراتها الفكرية، و إلى الثورتين الفرنسية و الأمريكية اللتين أكدتا على مبدأ الحرية و الحقوق الإنسانية و التي يرى أنصار هذه النظريـــــة أنها جوهر فكرهـــم.[1]

إن أهم الافتراضات التي تقوم عليها المقاربة الليبرالية و التي لها علاقـــة وطيدة بمفهوم التدخل تشمل أساسا: الحرية و احترام حقوق الإنسان و العدالة الاجتماعية و نشر الديمقراطية، لذلك يتم تفسير التدخل من وجهة نظر الليبرالية على انـــــه لنشر الحرية و الديمقراطية و تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

غير أن راولس صاحب كتاب **"قانون الشعوب"** و هو أحد رواد الليبرالية يري بضرورة التوافق بين أسباب الحرب المزمع شنها و بين الأسباب الشرعية للحرب التي تبنى وفقا للمؤسســـــات الدولية مثل: هيئة الأمم المتحدة على اعتبار وجود هذه المؤسسات كفيل بإحلال الســـــلام.[2]

الفرع الثالـــــث: نظرية الحرب العادلـــــة

الحرب قد تكون عملا عدوانيا أو عملا مشروعا، فلا يوجد معيار محدد لتوظيف أي حرب بأنها عملا عدوانيا أو مشروعا، إلا عبر اجتهادات تقوم على فكرة الحرب العادلة، فيؤكـــــد المفكر الروماني **شيشرون** وخطيب رومـــا الشهير في القرن الأول قبل الميلاد أن الدولة المثالية يجب أن لا تخوض غمار الحرب إلا دفاعا عن سلامتـــــها و كرامتـــها.[3] وفي هذا السياق يؤكد الفيلسوف و رجـــل الديـــن أوغستـين أن الحرب توصف عادلة إذا كان هدفها الانتقام من المخطئين أو توقيع العقاب على أمة ترفض تقويم الأخطاء التي ارتكبتها، أو إعادة ما اغتصبته دون وجه حق.[4]

---

[1]- مليكة قادري، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2009/2008)، ص.43.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.45.

[3]- جمال سلامة علي، **تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2013)، ص.148.

[4]-**المرجع نفسه.**

أما القديس **توما الإكويني** يضع ثلاثة شروط رئيسية للحرب العادلة هي: **أن تكون** سلطة **إعلان** الحرب بيد من يقدر جيدا طبيعة **الأخطار، و أن** يكون هناك خطأ يستحق عقاب، **وأن تكون** نية المحاربين **في جانب الحق و العدل**.[1]

مما سبق ذكره فإن نظرية الحرب العادلة تفسر لنا التدخل من وجهة نظر أخلاقية حيث لا تكون غاية التدخل هي الاعتداء على **الدول الأخرى** و نهب ثرواتها و مواردها و إنما لمعاقبة المخطئين

و المعتدين و إعادة الحق إلى أهله.

إن اختيارنا لهذه المقاربات الثلاثة راجع إلى التجسيد **الواقعي** لهذه المقاربات في **الواقع الدولي، فمن** وجهة النظر **الواقعية** فإن التدخل الأنجلوأمريكي في العراق راجع بالأساس إلى تعديل ميزان القوة **في الشرق الأوسط** لصالح إسرائيل التي طالما هددها الرئيس العراقي بشن هجمات عسكرية ضدها.

كذلك يرجع التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في **كوسوفو وليبيا** إلى حماية المدنيين من انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت تمارس بحق الشعبين **ومعاقبة المسئولين** عن هذه الانتهاكات، **وهو الأمر الذي** يعني استناد كلا التدخلين إلى المقاربتين **الليبرالية و مقاربة الحرب العادلة**.

[1]- **المرجع نفسه**، ص.149.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم الرئيسية للدراسة وتتمثل في السياسة الخارجية والقرار والتدخل، وهي مفاهيم رئيسية ضمن حقل العلاقات الدولية، حيث تتعدد التعاريف المقدمة لهذه المفاهيم والسبب يعود إلى الزاوية التي ينظر بها كل باحث إلى هذه المفاهيم.

إن الأفكار العامة التي توصلنا لها في هذا الفصل تتمثل في كون السياسة الخارجية تشير إلى سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي وهي تتحدد ضمن مجموعة من المستويات (الفردي والوطني والدولي).

أما القرار فهو يشير إلى عملية الاختيار الواعي لبديل من بين مجموعة من البدائل المتاحة في ظل ظروف عدم التأكد وتمر عملية اتخاذ القرار بمجمـــوعة من المراحل تبدأ بعملية تحديد المشكلة ووصولا إلى مرحلة متابعة تنفيذ القرار وتخضـع عملية صنع القرار لمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، ويشير مفهوم التدخل إلى الممارسات الخارجية التي تحدث تأثيرا على السياسة الداخلية للدولة ويتحدى أحد المبادئ التقليدية في العلاقات الدولية وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، باختصار هناك ترابط بين هذه المفاهيم الثلاثة فالسياسة الخارجية ما هي في الأخير سوى قرار يتخذ على مستوى الدولة أما التدخل فهو موضوع من مواضيع السياسة الخارجية المتعددة.

الفصل الثاني:

محددات السياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد:

تشير السياسة الخارجية إلى سلوكية دولة معينة اتجاه الفواعل الدولية الأخرى، فقد تكون هذه الفواعل دول، منظمات دولية، شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات إرهابية، قد تعكس موقفها إزاء قضية معينة، من المعروف أيضا أن دراسة السياسة الخارجية تعنى محاولة فهم و تفسير سلوكيات الدول وتصرفاتها اتجاه البيئية الخارجية، ومن أجل فهم و تفسير تلك السلوكيات لابد من الرجوع إلى المحددات والجوانب المؤثرة التي دفعت دولة معينة إلى تبنى موقف معين في سياستها الخارجية، هذه المحددات يمكن تقسيمها إلى محددات داخلية وأخرى خارجية، حيث تشمل المحددات الداخلية تلك البني الداخلية والتي من شأنها التأثير على السياسة الخارجية للدولة، أما المحددات الخارجية فهي تشمل القيود والفرص الموجودة في النظام الدولي والتي من شأنها هي الأخرى التأثير على السياسة الخارجية للدولة، ممـــــا سبق سنتناول فهذا الفصل المحددات الداخلية و الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

تتمثل المحددات الداخلية للسياسة الخارجية في الأبنية و الجماعات السياسية والاقتصادية والفكرية التي تقع ضمن الإطار الداخلي للدولة، و تتمثل المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية في المؤسسات الدستورية، و جماعات الضغط، و التي تشمل أساسا كل من اللوبي الصهيوني واللوبي النفطي إضافة إلى المركب العسكري الصناعي، كما تشمل المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية مختلف الجماعات و التيارات الفكرية، ونقصد هنا تيار المحافظين الجدد وتيار المسيحية الصهيونية، كما تؤدي مراكز الفكر دورا كبيرا في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية وذلك من خلال إجراء البحوث والدارسات وتقديمها لصناع القرار لبناء استراتجياتهم وفقا لها.

المطلب الأول: دور المؤسسات الدستورية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يتمثل القوام المؤسسي لعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية بشكل أساسي في السلطة التنفيذية (الإدارة الأمريكية)، إضافة إلى السلطة التشريعية (الكونجرس الأمريكي).[1]

الفرع الأول: دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يقصد بالسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأمريكي، رئيس الدولة، ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية مجموعة من المؤسسات وهي: وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، جهاز المخابرات، وأخيرا مجلس الأمن القومي الأمريكي، ويختلف دور هذه المؤسسات من فترة زمنية لأخرى وذلك راجع للعديد من الظروف أهمها السمـــــــات الشخصية لمسئولي هذه المؤسسات.[2]

ويعد الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية هو المحدد الأول لخيارات السياسة الخارجية، حيث يتمتع بشرعية مصدرها الشعب الذي انتخبه.

وقد منح الدستور الأمريكي للرئيس سلطات متعددة، فهو المسئول الأول عن السلطة التنفيذية وله صلاحيـــــة تعيين كبار موظفي الدولة، بعد موافقة الكونجرس، كما يخول له الدستور إبرام المعاهدات الدولية بعد موافقة الكونجرس أيضا، كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحـــــــــة.[3]

حيث يحق له إرسال الجنود الأمريكيين إلى أي بقعة من الأرض تتهدد فيها المصالح الأمريكية.

---

[1]- عبير بسيوني عرفة على رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011)، ص.22.

[2]- مصطفى صايج، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية** (الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2010)، ص.72.

[3]- محمود شرقي، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العراق: 1990-2006**، أطروحة دكتورة، غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007)، ص.43.

كما سبق وأشرنـا إليه، فإنه هناك مجموعة من المؤسسات التي تقع ضمن إطار السلطة التنفيذية والتي تمارس دورا كبيرا على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

من بين هذه المؤسســـات نجد مجلس الأمن القومي الذي أنشا عام 1974، حيث تكمن مهمته في تقديم الاستشراف والنصح للرئيس فيما يتعلق بتكامل السياسة الداخلية والخارجية والأمنية والعسكرية.[1] ومن بين تلك المؤسسات نجد وزارة الخارجية والتي تستمد مكانتها من بعدها التاريخي، فهـــي واحدة من بين أول أربع وزارات تأسست مع ظهور الولايات عام 1789.

في الكثير من الأحيان تكون العلاقة متوترة بين الرئيس ووزير الخارجية وذلك راجع أساسا إلى أن الوزير يعمل خارج الضغوط الداخلية والخارجية عكس الرئيس وبالتالي ما يهم الرئيس هو كسب الأصوات في الانتخابات القادمة ما يجعله يضع مصلحته الخاصة في المقام الأول، عكس الوزير الذي يجعل مصلحة الولايات المتحدة في المقام الأول.[2]

أما فيما يخص القضايا المتعلقة بشؤون الدفاع، تظهر من خلالها وزارة الدفاع كأحد المؤسسات الرئيسية المؤثرة على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، على اعتبار المؤسســـــــة العسكرية هي الضامن الرئيسي للأمـــــــــن القومي الأمريكي في مواجهة التحديات الخارجية، سواءا تلك القادمة من الدول الأخرى أو القادمـــــــة من المنظمات أو الجماعات الإرهابية.

وأخيرا يلعب جهاز المخابرات دورا مؤثرا للغاية في عملـــــــية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك راجع إلى طبيعة المهمـة الموكلة لهذا الجهاز، وهي جمع المعلومات الإستخباراتية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فبإمكان هذا الجهاز أن يقدم معلومات مغلوطة أو ناقصة بشكل يتفق مع مصلحته الخاصة أو مصلحة جهات معينة، ويكمن حصر نشاط وكالة المخابرات المركزية في ثلاثة محاور أساســـــية.[3]

1- إدارة الاستعلامات: حيث تهتم بدراسة نوايـــــــا البلدان الأعداء مع التركيز على التوجهات الكبرى للعالم، من خلال تقديم التقارير والتحاليل التي تمس الأمن القومي الأمريكي.

2- إدارة العمليات: وتتمثل في تنشيط شبكة من الجواسيس والمتعاونين في مختلف مناطق العالم.

3- إدارة العلوم والتكنولوجيا: أي استخدام الاستكشافات التكنولوجية لخدمة الاستعلامات.

---

[1]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.77.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.81.
[3]- **المرجع نفسه**، ص.105.

الفرع الثاني: دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تتكون الهيئة التشريعية من مجلســـــين: النواب والشيوخ ويطلق عليها اسم الكونجرس، وينتخب مجلس النواب من قبل الشعب الأمريكي أي أن مجلس النواب يمـــــــثل الشعب الأمريكي ويختلف التمثيل في مجلس النواب حسب عدد سكان كل ولايـــــة، أما التمثيل في مجلس الشيوخ فهو متساوي لجميع الولايات ولكل ولاية ممثلان في المجلس.[1]

ولقد أعطى الدستور الأمريكي للكونجرس مجموعة من الصلاحيات في مجال السياسة الخارجية وتشمل أساسا:

التصديق على الحرب إضافة إلى التصديق على تعيينات الرئيس من سفراء وقناصل وأخيرا المصادقة على المعاهدات، فبالرغم من كون الرئيس هوالقائد الأعلى للقوات المسلحة، يمكن للكونجرس أن يقيد من قدرته على استخدام القوات المسلحة خارج حدود البلاد وفقا للقانون الخاص بسلطات الحرب الصادر في عام 1973.[2]

إلا أنه في الواقع فإن العديد من الرؤساء تجاهـــــلوا سلطة الكونجرس بإصدار قرارات الحرب في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية إلا في خمس حروب من أصل 130 حرب جرت حتى الآن.[3]

أما فيما يتعلق بالإمضاء والتصديق على الاتفاقيات الدولية والذي يتحدد بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحضور، إلا أن الرؤساء الأمريكيين يلجئون عادة إلى الاتفاقيات الرئاسية التي تكون بين رؤساء الدول والتي لا تتطلب موافقة مجلـــــــس الشيوخ، على الرغم أن مجلس الشيوخ يحق له الاعتراض على تعيين أحد السفراء إلا أن التقاليد جرت في الولايات المتحدة على أن اختيار الرئيس يكون مؤكدا ومقبولا في أغلب الأحيان.[4]

المطلب الثاني: دور جماعات الضغط في عملية صنع السياسة الخارجية الامريكية

سنتناول في هذا المطلب بالتحليل لدور ثلاثة جماعات رئيسية من جماعات الضغط والتي يظهر تأثيرها جليا في السياســـــة الخارجية الأمريكية والتي نذكرها تواليا: اللوبي الصهيوني، اللوبي النفطي، المركب العسكري الصناعي.

---

[1]- صالح جواد الكاظم، علي غالب، **الأنظمة السياسية** (جامعة بغداد: كلية القانون، (1190-1991)، ص.80.
[2]- محمود شرقي، **مرجع سابق**، ص.44.
[3]- لاري إلويتز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية**، ت.ر: جابر سعيد عوض (القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996)، ص.151.
[4]- محمود شرقي، **مرجع سابق**، ص ص.45.46.

تعرف جماعات الضغط على أنها مجموعة من الأفراد لديهم مصالح مشتركة يسعون لتحقيقها بالضغط على صناع القرار، وتتعدد وسائل جماعات الضغط عند سعي هذه الأخيرة لتحقيق مصالحها المختلفة ويمكن رصد الوسائل التي تعتمدها الجماعات الضاغطة من أجل تحقيق مصالحها في النقاط التالية:

1- وسيلة الإقناع: تسعى جماعات الضغط إلى اعتماد طرق الإقناع عند الاقتراب من المسئولين والنافدين في السلطة من خلال المناقشات وتوظيف الحجج والدلائل وصولا إلى تحقيق أهدافها المتوخاة.

2- وسيلة الترغيب: وذلك بتبني أساليب الترغيب والاستمالة من خلال التأثير عن طريق شراء الذمم والإغراءات المادية بمختلف أنواعها.

3- وسيلة الترهيب والتهديد: وذلك من خلال القيام بحملات ضغط واسعة تستهدف المسئولين وصانعي القرار، ونواب الشعب بإرسال برقيات تهديد بإسقاطهم من مناصبهم وتأليب الرأي العام ضدهم.

4- وسيلة القوة: وتتمثل في اللجوء إلى الحركات الاحتجاجية العنيفة، الإضرابات، المظاهرات وشل عمل الحكومة.

5- وسيلة الدعاية والترويج. اعتماد وسيلة الدعاية والترويج من خلال التأثير في الرأي العام بواسطة وسائل الإعلام المختلفة، فكم من حكومة سقطت عن طريق حملة إعلامية مضادة لها.

6- وجود ممثلين: عن جماعات الضغط ينشطون في مؤسسات صنع القرار، ويعملون على تمرير المشاريع الخاصة بهذه الجماعات.

الفرع الأول: اللوبي الصهيوني

اللوبي كلمة تشير إلى معنى الرواق، أين كان يجتمع رجال الأعمال الأمريكيين في أروقة غرف التشريع في الكونجرس الأمريكي للقاء المشرعين الأمريكيين للحصول على مزايا خاصة، أما فيما يخص اللوبي الصهيوني فهو يشير إلى جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية و التي تسعى إلى توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بما يخدم مصلحة إسرائيل.

و تتكون شبكة اللوبي الصهيوني من أكثر من 500 منظمة و جمعية و تجد هذه المنظمات مساندة اليهود الأمريكيين و أنصار المسيحية الصهيونية.[1]

ولقد نجح اللوبي الصهيوني في تحقيق هدفين رئيسيين لصالح إسرائيل هما:

[1]- عبير بسيوني علي رضوان، **مرجع سابق**، ص.29.

1- الدعم الدائم للولايات المتحدة لصالح إسرائيل في جميع قضاياها مع العرب.
2- المساعدات المالية الأمريكية التي تقدم لإسرائيل و البالغة حوالي 3 ملايير دولار.

إن أسباب نجاح اللوبي الصهيوني تعود بالأساس إلى مجموعة من العوامل و التي تتمثل أساسا في الثراء اليهودي و انعكاس ذلك على دعم الحملات الانتخابية، إضافة إلى سيطرة اليهود على مراكز الإعلام الكبرى في الولايات المتحدة، دون أن ننسى القوة الانتخابية التي يشكلها اليهود في أمريكيا إضافة إلى التواجد على مستوى أعلى قيادات الدولـــــة إذا ما علمنا أن معظم اليهود جامعيين.[1]

الفرع الثاني: اللوبي النفطي

إن المقصود باللوبي النفطي هو الشركات البترولية الأمريكية الخاصة والعملاقة، والتي تمارس ضغوط كبيرة ورهيبة على الإدارات الأمريكية من أجل الوصول إلى آبار البترول في مختلف أرجاء الكون، وفي مقدمة هذه الشركات شركة **شيفرون Chevron** و شركة **ايكسون Exxon**، وشركة **أركو Arco** وشركة **هالبارتون Haliberton**.

يمكن أن نلخص الرهانات الخفية للحرب على الإرهاب بكلمة واحدة هي النـــــــفط، ويبدو أن خريطة الملاجئ و الأهداف في الشرق الأوسط و آسيا الوسطى تماثل تلك المتعلقة بمصادر الطاقة الأساسية في العالم إلى حد بعيد في القرن الواحد و العشرين.[2] تؤدي الشركات النفطية دورا كبيرا في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك راجع للعلاقة العضوية بين النخبة الحاكمة

والشركات النفطية، لاسيما في عهد إدارة الرئيس جورج بوش الابن حيث كانت إدارة هذا الأخير ذات ارتباطات عضوية بجماعات النفط، ومن الضروري أن نتوقف عند الشخصيات المحورية في صناعة القرار في إدارة بوش الابن وعلاقتها بالجماعات النفطية، لكي نستشف دور هذه الجماعات النفطية في صناعة القرار الأمريكي.

ريتشارد بيرل شغل منصب رئيس مكتب السياسات الدفاعية في البنتاغون في الفترة الرئاسية الأولى في إدارة بوش، وينتمي لمؤسســـة **أمريكان أنتربريز American Enterprise Institute** ويتلقى عمولته المالية من الشركة النفطية **اكسون موبيل Exxon Mobil** التي تعد من الممولين الهامين للمركز السابق وهذا ما جعل الشخصيات الفاعلة في المؤسسة يطالبون بالحرب على العراق للحفاظ على الاستراتيجي النفطي لصالح الشركات النفطية التي تم إبعادها في فترة صدام حسين.[3]

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001** (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص.30.
[2]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.189.
[3]- **الرجع نفسه**، ص.220.

كونداليزا رايس، مستشارة الأمن القومي ثم وزيرة الخارجية في الفترة الرئاسية الثانية للرئيس بوش تولت منصب في إدارة الشركة النفطية **شيفرون تيكساكو Chevron Texaco**، كما حملت احدى الناقلات البحرية للنفط تصل حمولتها إلى 129 ألف طن، اسم كونداليزا رايس، ولتجنب الملابسات بين الوظيفة الحكومية و المصالح النفطية الشخصية، أعيد تسمية الناقلة البحرية.[1]

ريتشارد تشيني، عمل نائبا للرئيس بوش الابن و كان قبل ذلك رئيس شركة هاليبارتون **Haliberton**، المختصة في المنتجات و الخدمات النفطية، كما تولى إدارة المعهد الأمريكي للنفط **American Petroleum Institute**، ويعد تقرير ريتشارد تشيني النموذج الأمثل الذي يحدد لنا دور الشركات النفطية في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من خلال ما يعرف بمجموعة عمل لتنمية الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية National Energy Policy Development Group وحسب التوصيات السرية لمجموعة ريتشارد تشيني فإن النفط العراقي سيكون البداية لإستراتجية طويلة المدى، تمتد من بحر قزوين إلى الخليج الغيني بغرب إفريقيا.[2]

الفرع الثالث: المركب العسكري الصناعي

يشير المجمع العسكري الصناعي إلى مجموع الشركات الأمريكية الخاصة، و التي تقوم بإنتاج الأسلحة الحربية.في عام 1957م آثار رايت ميلز قضية المركب العسكري الصناعي في دراسته المعنونة " نخبة القوة "، فمن بين قطاعان نخبة القوة التي حللها ميلز هناك ثلاثة قطاعات تهتم اهتماما محددا بزيادة الإنفاق العسكري و هي: قطاع رجال الأعمال و قطاع القادة السياسيين وقطاع العسكريين، و مما يسهل التواطؤ بين هذه القطاعات هو عملية تبادل الأدوار فيما بينها،[3] لم يقتصر الأمر على خبراء السياسة الخارجية الامريكية فقط، إذ وصف **غورباتشوف** المجمع العسكري الصناعي عام 1986م بأحد أسباب إطالة أمـــــد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي السابـــــق، وشدد على أن الإدارة الأمريكية تفكر بالطريقة نفسها التي يفكر بها المجمع العسكري الصناعي و أن الرئيس ليس حراً في اتخاذ قراراتـــــه،[4] يعمل المركب الصناعي العسكري على دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى خوض غمار الحروب من أجل بيع السلاح وذلك عبر إثارة التوترات وخلق بئر الأزمات عبر مختلف أرجاء العالم، إضافة إلى ذلك يعمل هذا المركب على تضخيم التهديدات الخارجية للأمن القومي

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.221.
[2]- **المرجع نفسه**، 222.
[3]- لويد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية**، ت.ر.أحمد مفتي، محمد السيد السليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، 1989)، ص.203.
[4]- علي جميل محمد، **اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين**، رسالة ماجستير غير منشورة (العراق:جامعة القديس كليمون العالمية، 2006)، ص.38.

الأمريكي بغية رفع الميزانية العسكرية الأمريكية و توظيفها في شراء السلاح من عند هذه الشركات وذلك لمواجهة هذه التهديدات.

ويعد النموذج الأمثل لتأثير المركب العسكري الصناعي على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، هو " **لجنة تحرير العراق** Committee For the Liberation of Iraq"، و التي تأسست في نوفمبر 2002م وطالبت بشن الحرب على العراق.[1] وما يهمنـا في هذا المجال وجود ممثلين في اللجنة من شركة " **لوكهيد مارتن** Lockheed-Martin " إحدى الممولين الرئيسين للبنتاغون بالمنتجات الصناعية العسكرية، و من بين الممثلين، **بروس جاكسون** Bruce Jackson، نائب رئيس الإستراتجية و التخطيط في الشركة السابقة، إضافة إلى **ستيف هادلي** Steve Hadley، الذي عمل مباشرة مع جاكسون و كان احد مساعدي وزير الدفاع في إدارة جورج بوش الأب، و أخيرا **توم دونلي** Donnelly Tom، نائب مدير مشروع القرن الأمريكي الجديد، و المنطق الواضح لوجود شركة **لوكهيد مارتن** في لجنة الحرب على العراق لا يخرج عن استعمال نفوذها للتأثير على صانع القرار من أجـــــل تحقيق مبيعات أكثر من الأسلحة و تجريب أسلحة ذات تكنولوجيا جديدة من أجل إغراء زبائن جدد، و هذا يدخل في المنطق العام للشركة.[2]

المطلب الثالث: دور التيارات الفكرية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يعتبر تيار المحافظين الجدد، والتيار الديني المسيحي الصهيوني من أكثر التيارات الفكرية تأثيرا على السياسة الخارجية الأمريكية، لذلك سيتم التركيز في هذا المطلب و بشكل أساسي على هذين التيارين.

الفرع الأول: المحافظين الجدد

ذاع سيط المحافظين الجدد و كثر الحديث عن نفوذهم و هيمنتهم داخل الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن، دخـــل مصطلح المحافظين الجدد قيد الاستعمال و التـداول في سبعينيات القرن العشـرين

وأول من استخدم هذا المصطلح " **مايكل هارينجتون** " للإشارة إلى بعض الأشخاص السياسيين الذين تحولوا من اليسار الليبرالي إلى اليمين، بسبب تردد اليسار في الوقوف بوجه السوفييت المعادين للولايات المتحدة.[3] والمحافظين الجدد ليسوا حزب أو منظمة و إنما هم مجموعة من الكتاب و المفكرين الذين

[1]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.179.
[2]- مصطفى صايج، **مرجع نفسه**، ص.180.
[3]- حسام عبد الفتاح أبو نحلن، **المحافظون الجدد و تأثيرهم على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**: مشروع نشر الديمقراطية نموذجا 2001-2008م، رسالة ماجستير غير منشورة (غزة: جامعة الأزهر، 2011)، ص.20.

يسعون إلى فرض الهيمنة الامريكية على العالم، إن ما يربط هؤلاء الأشخاص التقاؤهم فكريا على ثلاثة محاور هي:[1]

1- إيمان نابع من معتقد ديني، أن الوضع الإنساني يعرف بأنه الاختيار بين الخير و الشر والمعيار الحقيقي للسياسة هو استعداد الخيرين لمواجهة الأشرار.

2- التأكيد على أن المحدد الجوهري للعلاقة بين الدول هو القوة العسكرية و الرغبة في استخدامها.

3- التركيز على الإسلام في الشرق الأوسط كمصدر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية.

مما سبق فإن المحافظين الجدد يدعون لأنفسهم بالخيرية في مواجهة الإسلام الشرير، لذلك لن يتأخروا في استخدام القوة العسكرية، لمواجهة ذلك الطرف الشرير، يتبني المحافظون الجدد توجها بالإعجاب بسياسات حزب الليكود اليميني الإسرائيلي، المتضمنة فكرة الحرب الوقائية، و التي تمثلت إحدى وقائعها بقيام إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي " أوزيراك "عام 1981م، إضافة إلى ذلك يتبنى المحافظون الجدد حماسا كبيرا للديمقراطية و نشرها في العالم.[2] من هنا يتضح التأثير الكبير للمحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية وبالخصوص إبان فترة حكم بوش الابن حيث جاء على لسان الرئيس نفسه إتباع إستراتجية الحرب الوقائية كإستراتجية جديدة بعد أحداث 11 سبتمبر بمواجهة التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريـــــكية، كذلك يمثل مشروع الشرق الأوسط الكبير أحد مظاهر تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الامريكية، من ناحية الديمقراطية، فهذا المشروع الطموح يشير إلى ضرورة نشر الديمقراطية الأمريكية في بلدان الشرق الأوسط، ويمكن تحديد أهداف المحافظين الجدد في الشرق الأوسط من خلال السياسة الخارجية الأمريكية في النقاط التالية.[3]

- القضاء على أسلحة الدمار الشامل و احتلال العراق و السيطرة المباشرة على مصادر النفط.
- الحرب على الإرهاب و احتلال أفغانستان و فرض هيمنة عالمية.
- السيطرة على منطقة الخليج و منافذه و منع قيام دولة للفلسطينيين.
- دعم انفصال جنوب السودان.
- نشر الديمقراطية الأمريكية في الشرق الأوسط و تغيير الأنظمة العربية.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.21.

[2]- أميمه عبد اللطيف، **المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر و الحركة** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص.17.

[3]- حسام عبد الفتاح أبو نحل، مرجع سابق ص ص، 97.74.

مما سبق نلاحظ أن المحافظين الجدد نجحوا في تحقيق معظم أهدافهم المسطرة حيث تم إسقاط العراق و السيطرة على آباره النفطية و احتلال أفغانستان، إضافة إلى انفصال دولة جنوب السودان، وعدم حصول فلسطين على دولة عضو في الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: الحركة المسيحية الصهيونية

تعود نشأة اليمين الديني الأمريكي إلى البدايات الأولى لتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في القرن السابع عشر على يد المهاجرين البروتستانت، الذين هاجروا من بريطانيا بسبب الاضطهاد الذي كان يلاحقهم، حيث وجدوا في أمريكا الملجأ و الملاذ بوصفها أرضا جديدة يمكن أن يبنوا فيها أحلامهم و عالمهم الخاص.[1] في بداية تكوين اليمين الديني الأمريكي كان المذهب الديني المعتنق هو المسيحية البروتستانتية النقية والخالية من أي تأثير يهودي أو صهيوني، غير أن سعي اليمين الديني للانتشار والتنظيم أدى إلى ضرورة التحالف مع اللوبي الصهيوني بوصفه صاحب الخبرة الأبرز و الأكبر في التنظيم فضلا عن إجادته للعبة ممارسة الضغوط وتوظيف المصالح

وأدى هذا التحالف إلى نشأة ما يعرف بالمسيحية الصهيونية.[2] إن واحد من أبرز القواسم المشتركة بين المسيحية والصهيونية هي ما يتعلق بقضية (النبوءات المستقبلية) و التي يمكن عدها فيما يلي.[3]

- ✓ أرض الميعاد و الشعب المختار: إن المقصود هنا بأرض الميعاد هو مدنية القدس، التي وعد الله بها شعبه المختار وهم اليهود.
- ✓ مملكة المسيح و الملك الألفي السعيد: فالمسيحية الصهيونية، تؤمن بالعودة الثانية للمسيح، و من ثم قام حكمه لألف سنة و محاربته لقوى الشر مجتمعة تحت راية الدجال.
- ✓ نبوءة معركة هارمجدون و نهاية العالم.

يمثل كل من **جيري فالويل Jerry Falwell**، **وبيلي غراهم** Billy Graham إضافة إلى بات **روبرتسون Pat Robertson** طليعة قادة تيار المسيحية الصهيونية، **فجيري فالويل Jerry Falwell** مؤسس منظمة " **الأكثرية الأخلاقية " The moral Majority** قد أعلن أن " الوقوف ضد إسرائيل هو معارضة الله ".[4] أما **بيلي غراهام Billy Graham** هو من أكثر القادة شعبية على الإطلاق حيث تزعم منظمة " **مؤتمر المعمدانيين الجنوبي "**، وقد استغل هذه الشعبية لمناصرة إسرائيل منذ تأسيسها عن طريق

---

[1]- ياسين العيثاوي، **السياسة الأمريكية و القوى السياسية** (عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2009)، ص.201.
[2]- المرجع نفسه، ص.202.
[3]- راجح ابراهيم السباتين، **المسيحية البروتستانية و علاقتها بالصهيونية في الولايات المتحدة**: دراسة عقدية تحليلية (عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2013)، ص ص.139.175.
[4]- صورية تريمة، **" التراث اليهودي المسيحي في الثقافة الأمريكية ودوره في دعم ارائيل"**، فكر و مجتمع، م.1.ع.8 (أفريل 2011)، ص.195.

نفوذه من خلال كتاباته التلفازية و الاذاعية.[1] كذلك بات **روبرتسون Pat Robertson** مؤسس شبكة CBN، يتميز بولائه التام لإسرائيل، فهو يزور هذا البلد بشكل مستمر ويقول أن هذه الدولة هي تحقق للنبوءات و أنها الدولة التي ستمجد في مملكة الألف عام القادمـــــــة.[2]

تؤثر الثقافة الدينية المسيحية الصهيونية بشكل كبير في مواقف السياسيين الأمريكيين في دعم إسرائيل، خاصة و بشكل كبير في عهد بوش الابن، فصداقة بوش لـ" **إيفانز** " راعي كنيسة دالاس ومؤسس حركة " **العهد 9** "و التي ساهمت بشكل كبير في تشكيل تفكيره و سلوكياته السياسية وذلك ما انعكس على مواقفه السياسية اتجاه إسرائيل حيث يقول بوش:**<< إن أمن إسرائيل من مصالح أمريكا الحيوية >>**، و أضاف علاقتنا مع إسرائيل هي علاقات عقائدية وعميقة و ليست عابرة متغيرة بتغير الأحداث.[3]

المطلب الرابع: دور مراكز الفكر في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

برز دور مراكز البحث في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، ومن الصعب تحديد التأثير الأكبر لأحد هذه المراكز على حساب المراكز الأخرى، لأن تأثير هذه المراكز يتغير بتغير الإدارات الأمريكية ذاتها.[4]

إن مؤسســـات الفكر و الرأي مؤسسات مستقلة ثم إنشاؤها بهدف إجراء الأبحاث و إنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة، وهي تسد فراغا في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة، و بين عالم الحكم، من جهة أخرى ذلك أن دافع الأبحاث في الجامعات يكون في أحيان كثيرة متعلق بالنقاشات النظرية التي لا تتصل بشكل مباشر بالواقع السياسي الحقيقي، تتميز المؤسسات الفكرية الأمريكية بميزانياتها الضخمة مقارنة بالمراكز الفكرية في باقي أنحاء العالم.

و يتم تمويل معظم هذه المؤسسات من الهبات و المنح التي تقدم إلى هذه المراكز سواءا من أفراد أو مؤسسات خيرية أو الحكومة الأمريكية التي تتعاقد مع هذه المراكز الفكرية للقيام بأبحاث معينة مقابل مبالغ مالية محددة، و تتمثل أهمية هذه المؤسسات بشكل أساسي في الخدمات التي تقدمها للسياسة الأمريكية حيث تقوم بـــ:[5]

- ✓ توليد أفكار و خيارات جديدة: إذ تقوم هذه المراكز بتقديم الأفكار الجديدة إلى مؤسسة السياسة الخارجية و هو ما يؤثر في طريقة تفكير صانع القرار.
- ✓ إيجاد مجموعة جاهزة من الخبراء و المختصين للعمل في الحكومة.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.196.
[2]- **المرجع نفسه**، 197.
[3]- **المرجع نفسه**، ص ص.203.202.
[4]- عبير بسيوني، عرفة علي رضوان، **مرجع سابق**، ص.28.
[5]- شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص.40.

- ✓ تتخذ مكانا للنقاش: بتنظيم لقاءات دورية مع صناع القرار.
- ✓ تثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم وحشد تأييدهم لسياسة معينة.

تقوم مؤسسات الفكر بتقديم المشورة و التعاون مع صناع القرار في كافة الميادين السياسية و الاقتصادية و الأمنية والاجتماعية، و حتى العسكرية، وبشكل خاص مواضيع الأمن القومي والإرهاب، إن مراكز الفكر الأمريكية أقدر على التكيف مع القضايا الجديدة مقارنة بالبيروقراطية الحكومية و ذلك راجع إلى مجموعة من المميزات التي تتمتع بها هذه المراكز.[1]

- ✓ مجهزة بصورة أفضل للتعامل مع الطبيعة المتشابكة لمسائل السياسة العالمية.
- ✓ أكثر قدرة على جمع و إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسة.
- ✓ أكثر قدرة على تأمين الترابط و التداخل في العملية السياسية بدءا من جمع المعلومات وصولا إلى تكوين المعرفة السياسية.
- ✓ أكثر قدرة على ابتكار وسائل تطبيق السياسات من البيروقراطيات الحكومية التي تكون مقسمة داخليا على دوائر و مجالات اختصاص متعددة.

فيما يخص التطور التاريخي لمؤسسات الفكر و البحث في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها مرت بأربعة أجيال في الغالب، ففي الجيل الأول ظهرت مؤسسات الفكر كمؤسسات أبحاث حول السياسة، نتيجة لرغبة كبار المحسنين و المثقفين في خلق مؤسسات يجتمع فيها القادة و البحاثة لمناقشة القضايا العالمية و ظهر في إطار هذا الجيل: **مؤسسة كارينغي الخيرية للسلام** عام 1910، مؤسسة **هوفر حول الحرب و الثورة و السلام** عام 1919، و أخيرا **مجلس العلاقات الخارجية** عام 1919.[2]

أما فيما يخص الجيل الثاني فقد ظهرت المراكز الفكرية المتعاقدة مع الحكومة و ذلك لتقديم النصح في مجال السياسة الخارجية لصانعي القرار الأمريكيين، حيث ظهرت مؤسسة **" راند "** عام 1948.[3] وبعد ذلك في الجيل الثالث أصبحت مؤسسات الفكر و الرأي العام تعرف بالمراكز الدعائية لقضايا عامة حيث أصبحت تجمع بين أسلوب الأبحاث السياسية و تقنيات التسويق الجريئة، و عليه رحبت هذه المراكز خلال هذه المرحلة بالفرص السانحة للتأثير على كل من اتجاه و مضمون السياسة الخارجية حيث شهد هذا الجيل ظهور مركز **" الدراسات الإستراتجية و الدولية "**عام 1962، إضافة إلى مؤسسة **" هيريتج "** عام 1973 ومعهد**" كاتو"**عام 1977.[4] لقد شهد الجيل الرابع ظهور مؤسسات الفكر والرأي الميراثية، و التي منها مركز كارتر في *مدينة أطلنطا* ومركز نيكسون للسلام

[1]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.395.
[2]- علي جميل محمد، **مرجع سابق**، ص ص.40،41.
[3]- **المرجع نفسه**، ص.42.
[4]- **المرجع نفسه**.

و الحرية في واشنطن العاصمة و هي مؤسسات أنشأها سابقون تينوون ترك أثرهم دائم لهم في السياسة الخارجية و الداخلية [1].

إن ما يجب الإشارة إليه أنه يوجد هنالك تداخل بين مكونات المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية، و على سبيل المثال هناك تداخل بين تيار المحافظين الجدد ومراكز الفكر ففي دراسة بعنوان: **" بليار من اجل الأفكار "One Billion For Ideas**، حيث وجدت هذه الدراسة أن حوالي عشرين مركز تفكير من بين المراكز الأكثر نفوذا في السياسة الأمريكية هي تخضع لهيمنة وسطوة المحافظين الجدد حيث أن هذه المراكز تتملك موارد مالية ضخمة و يتم استخدامها لأغراض سياسية و هو ما يتنافى مع مبدأ أساسي في القانون الأساسي لمراكز التفكير والمتعلق بعدم الانتماء الحزبي، وتشير دراسة هارفارد عن اللوبي الإسرائيلي التي قام بها كل من جون ميرشايمر وستيفن والت حول اللوبي الإسرائيلي السياسة والخارجية الأمريكية حيث أكدا على هيمنة اللوبي الإسرائيلي على مراكز التفكير التي تؤدي دور هام في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أنشأ اللوبي الصهيوني مركز خاص به 1985، والمعروف **بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى** Washington Institute for Near East Policy يلاحظ كل من ميرشايمر ووالت أن تأثير اللوبي الصهيوني يمتد أبعد من هذا المعهد ليشمل معهد أمريكان أنتربريز American Enterprise Institute و**معهد بروكينغز** Brookings **ومركز سياسات الأمن** Center For Seurity policy، **ومعهد تحليل السياسة الخارجية** Foreign Policy Research Institute.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية

تؤدي المحددات الخارجية دورا كبيرا في تحديد السياسة الخارجـــــــية الأمريكية فأمريـــــكا هي الدولة المهيمنة على النـــظام الدولي اليوم فهي تعمل دائما على ضمان هذه الهيمنـــة والمكانـــــة، إضافة إلى ذلك تواجه الولايات المتحدة الأمريكية منافسة شرسة من خلال العديد من الدول على غرار الصيـــن وفرنسا فيما يخص السعي للسيطرة على الموارد العالـــــمية، كما تواجه الولايات المتحدة تحديات أمنية كثيرة قادمة من البيئة الخارجية والتي تتمثل أساسا في الجماعات الإرهابية والتي تعمل على تهديد المصالح الأمريكية في مختلف أرجاء العـــــالم، وسنتناول في هذا المبحث أربع مطالب تشمل: المكانة الدولية، المنافسة الدولية ومكافحة الإرهاب في ثلاثة مطالب متتالية وفي المطلب الرابع سنتناول دور الأمم المتحدة في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية وذلك راجع إلى النظرة الأمريكية لهذه المنظمة خاصة في ظل الهيمنة العالمية لهذه الدولة.

[1]- **المرجع نفسه**، ص.43.

المطلب الأول: المكانة الدولية

في عام 1991، صرح الرئيس بوش << إن حرب الخليج، لم تكن فقط بسبب دولة واحدة صغيرة، ولكنها كانت فكرة كبرى تمثل نظاما عالميا جديدا>>.[1]

انطلاقا من هذه المقولة فالرئيس بوش، قد أبدى للعالـــــم أن سقوط الاتحاد السوفييتي يعني نهاية عصر الثنائية و الانتقال إلى عصر الأحادية و الهيمنة الأمريكية على العالم، لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع فريد من نوعه بعد انهيار غريمها المنافس لهـــــا، و بالتالي فهي تمثل الآن القوة العالمية الأولى و الوحيدة في آن.[2]

فهي القوة العسكرية المتفوقة في العالم وهي القوة الاقتصادية العظمى والقطب التكنولوجي الرائد.

يفيـــــد تفضيل هذه العناصر في معرفة مدى واقعية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

الفرع الأول: القدرات العسكرية:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أعتى قوة عسكرية في التاريخ، تتوفر لها القدرة على خوض غمار حروب متعددة في آن واحـــــد، وإمكانية تحقيق النصر في هذه الحروب، حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قرابة **200000 ألف رأس نووي**، و مخزون هائل من الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية و المتعددة المديات من العابرة للقارات إلى صواريخ الميدان.[3]

يضاف إلى ذلك ما تمتلكه من ترسانـــــة ضخمة مما يسمى الأسلحة ذات النزعة الإفنائية (الكيميائية و البيولوجية و الأسلحة الايكولوجية)، ويصبح بإمكان هذه المحزونات الهائلة تدمير كوكب الأرض مرات عدة، وتنفق الولايات المتحدة الأمريكية سنويـــــا ما نسبته **6%** من إجمالي دخلها القومي على التسلح و هي النسبة الأعلى في العالم و بما يوازي 30% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي مع ملاحظة أن المبلغ الإجمالي للميـــزانية في ارتفاع مستمر بسبب تلبية متطلبات الأداء العسكري الأمريكي على الصعيد العالمي.[4]

---

[1]- جوزيف.س ناي الابن، **مرجع سابق**، ص.273.

[2]- زبيغنيو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية و ما يترتب عليها جيواستراتجيا**، ت.ر: مركز الدراسات العسكرية (مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999)، ص.14.

[3]- مرمد عبد الستار أمين، **" نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد "**، دراسات دولية، م.1، ع.35 (أكتوبر، 2009)، ص.100.

[4]- **المرجع نفسه**، ص.102.

الفرع الثاني: القدرات الاقتصادية

تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبتـــــه 26% من التجارة العالمـــــــية، وفي نفس الوقت يشكل الرأسمال الأمريكي 40% من حجم الرأسمال العالمي المتحرك.

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بين مصدري المال، بما قيمته 159 مليار دولار، كذلك دخلت الولايات المتحدة بناتج قومي إجمالي بلغ في عام 2000م ما قيمته 9 تريليون دولار من أصل 30 تريليون دولار إجمالي الناتج العالمي لنفس العام.[1]

الفرع الثالث: القدرات التكنولوجية

تشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لازالت في أعلى ســــــلم الابتكار التكنولوجي قياسا بالقوى المنافسة لها، ووفقا للترتيب الذي أورده دليل التنمية البشرية لعام 2001 فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في أعلى الدول القائدة للتكنولوجيا من حيث:[2]

- عدد براءات الاختراع الممنوحة للأفراد المقيمين فيها.
- عدد المستقبلين للانترنيت.
- عدد المستخدمين للهواتف النقالة.
- نسبة الاستهلاك العام للطاقة.
- نسبة إسهام الصادرات الصناعية في مجمل صادراتها الخارجية.
- نسبة صادرات التقنية العالية في جدول الصادرات الصناعية.
- نسبة الإنفاق على عملية البحث والتطوير.
- مستوى التأهيل والتدريب والمهارات البشرية.

إن التحليل السابق للقدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للمراكز الريادية في مختلف المجالات السابقة يجعل الولايات المتحدة فعلا قوة مهيمنة على النظام الدولي، كذلك أدى إلى ظهور ما يعرف " بإستراتجية الهيمنة " وهي إستراتجية تسعى إلى إدامة

[1]- **المرجع السابق**، ص.102.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.104.

السيطرة الأمريكية على العالم بعد الحرب الباردة، والسبيل الوحيد لذلك هو أن تقوم الولايات المتحدة بزيادة قوتها إلى أقصى حد.[1]

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سعيها للمحافظة على مكانتها الدولية كزعيمة للنظام الدولي على منع ظهور دول جديدة يمكن لها أن تعمل على تهديدها من خلال طمعها في أن تكون هي الدولـــــــة المتزعمة للنظام الدولي، بدل الولايات المتحدة، لذلك نجد أن فئة لا بأس بها من الاستراتيجيين الأمريكيين تعتقد انه على الولايات المتحدة أن تحول بين الصـــــين وبين أن ترتفع إلى مصاف الدول العظيمة و ذلك بالتحريض على الاضطرابات الداخلية فيها أو بشن حرب وقائية عليها في حال فشل الطريقة الأولى، كذلك يلاحظ أن **واشنطن** تعمل أيضا على منع بروز ألمانـــــيا واليابان كدولتين عظمتين وهذا بإدخالهما في الأنظمة الأمنيـــــة والاقتصادية الخاضعة لسيطرة الولايـــات المتحدة الأمريكية.[2]

المطلب الثاني: المنافسة الدولية

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحالي منافسة شرسة من طرف مجموعة من الدول على غرار الصيـــــن وفرنسا و روسيا خصوصا في المجال الاقتصادي، وبالضبط فيما يخص النفط وهناك العديد من الكتابات و الدراسات الأكاديمية التي تصف القرن الحادي و العشريـــــن على أنه

" القرن الصيني " ويشبهونه بالصعود الأمريكي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[3]

ويظهر التحدي الصينـــي للولايات المتحدة من خلال العجز التجاري الذي تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين حيث تعد الصين هي المشكلة التجارية الأولى التي تواجهها أمريـكا.[4]

كذلك تمثل الصين تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية من خلال تركيزها على الجانب الدبلوماسي من أجل الوصول إلى مصادر النفط عبر العالـــم عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد أساسا على سياسة الترهيب، إضافة إلى ذلك تمتلك الصين موارد بشرية ضخمة مقارنة مع الولايات المتحدة تصل إلى حوالي مليار ونصف المليار نسمة توظفها الصين في تكوين اليد العاملة المؤهلة إضافة إلى الخدمة العسكرية، حيث تمتلك الصين أكبر جيش في العالم من حيث العدد، دون أن ننسى أن الصين دولة نوويـــــة ما يجعلها منافسا شرسا للولايات المتحدة الأمريكية، تشكل قارة إفريقيا ساحة التنافس

---

[1]- أديب يوسف، شيش، "إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي و العشرين أم توازن القوى،" [في: www.reefent.gof.sy/booksproject/fikr/4-5/e3ada.pdf، تاريخ دخول الموقع: 2013/05/31 على الساعة 22:30]

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.459.

[4]- **مرجع نفسه**، ص.461.

الرئيسية بين الصيـــــن والولايات المتحدة الأمريكية و ذلك راجع أساسا إلى الموارد الاقتصادية التي تزخر بها القارة، وترسخت العلاقات الصينية – الإفريقية مع انطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000 و الذي حضره 43 رئيس دولة افريقية، وتم تحديد أهداف التعاون في عدة مجالات تشمل التجارة، و الاستثمار و الصناعة و إلغاء الديون، و الزراعة و السياحة، و الموارد الطبيعية، إضافة إلى الصحة و التكنولوجيا و التعليم.[1] ولقد أصبحت إفريقيا هي الهدف الأساسي للصين و ذلك رغبة من الصين تعد تزايد استهلاكها اليومي للبترول في ضمان تدفق هذا المرد، إليها بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق و سيطرتها على كامل الموارد البترولية للخليج، و استنفاذ احتياطات إندونيسيا أحد المصدرين الرئيسين للصين في هذا المجال.

الشكل رقم (03):

القيمة التجارية للاستثمار النفطي الصيني في إفريقيا 2007.

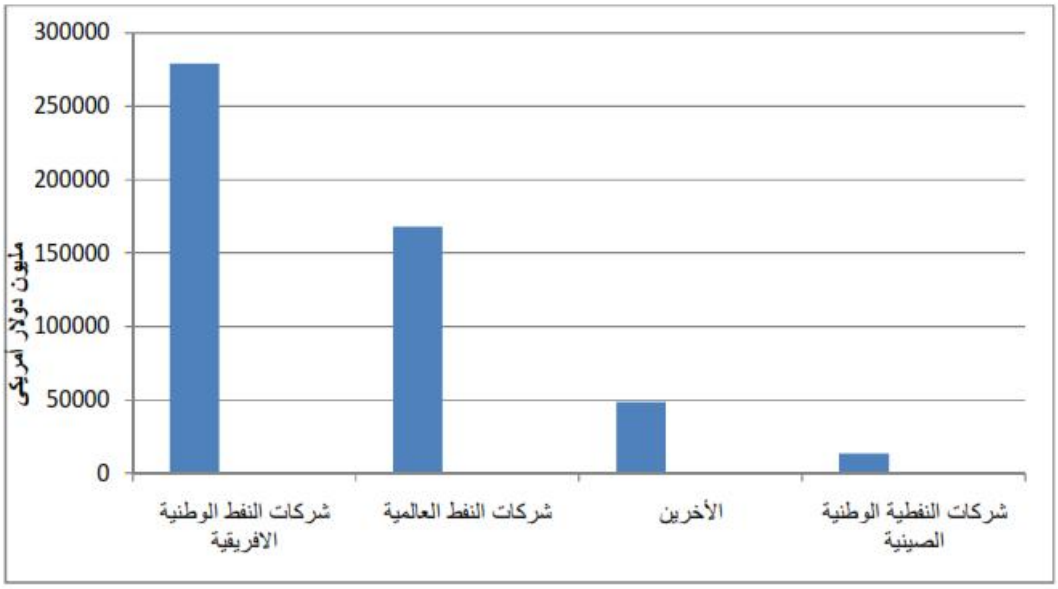

المصدر: ريمة كاية، **العلاقات الأمريكية-الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011/2010، ص.158.

وفقا لهذا الجدول تمثل الاستثمارات الصينية ما مجموعه 3% من مجموع الشركات المستثمرة في إفريقيا.[2] تمثل فرنســـــا بالنسبة للمصالح الأمريكية تهديدا لا يقل عن التهديد الصيني، ومما يدلل على المنافسة الكبيرة لفرنسا اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية هو معارضتها الشديدة للتدخل الأمريكية عام 2003 على العراق، إضافة إلى قيادتها لحلف الناتو للتدخل في ليـــبيا عام 2011، و تشكل قارة

[1]- ريمة كاية، **المرجع السابق**، ص ص، 154، 155.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.158.

إفريقيا على غرار الصين ساحة تنافس كبير بين فرنـــسا و الولايات المتحدة، فقارة إفريقيا تاريخيا تابعة وخاضعة للنفوذ الفرنسي، وترتكز المصالح الفرنسية في القارة الإفريقية بصفة خاصة في تأمـــين مصادر رخيصة للمواد الخام و ضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات الصناعية وفي مقدمة المواد الخام التي تسعى فرنســـــا لتأمينها يأتي النفط.[1]

تقوم الإستراتجية الفرنسية في القارة الإفريقية على تبني الأسلوب الدفاعي و الهجومـــي في آن واحد، حيث تسعى للحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية من خلال النزعة الدفاعية، إضافة إلى تبنى النزعة الهجومية في ظل تغلغل صيني و أمريكي يهدف إلى الاستفادة من الموارد الطاقوية التي تتوفر عليها القارة.[2] وقد اعتمدت فرنســـا في إعادة تسويق نفسها إفريقيا على تغير طبيعة علاقتها مع الدول الفرانكفونية من التبعية إلى الشراكة إضافة إلى دعمها للأنظمة الصديـــقة لها في القارة على غرار التدخل العسكري في مالي.[3]

كما عملت فرنسا على أن تثبت وجودها في إفريقيا من خلال مشاركتها في القوات العسكريـــة الأوربية (eu fort) التي قرر الاتحاد الأوروبي نشرها في كل من شرق تشاد و إفريقيا الوسطى وتتشكل هذه القوات من حوالي 4000 جندي من بينهم 2000 جندي فرنسي ما يعكس الهيمنة الفرنسية عليها.[4] إن ما يزيد من نفوذ التحدي الفرنسي لأمريكا في القارة الإفريقية هو الجانب اللغوي، فاللغة الفرنسية هي السائدة في وسط و غرب إفريقيا و المؤسسات التعليمية و المراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة.[5]

كما لجأت فرنسا، إلى إتباع الآليات السياسية و الدبلوماسية لتأمين مصالحها في القارة الإفريقية حيث تبنت ورعت تسوية بعض النزاعات الإفريقية، منها الضغوط التي مارستها على مجلس الأمـــن الدولي لاستصدار القرار رقم 1080 خلال نوفمبـــــر 1996، بعد بداية الصراع الذي أطاح بالرئيس الزائيري **موبوتوسيسيكو** وقد سمح هذا القرار بإرسال قوة متعددة الجنسيات إلى شرقي الزائير لأغراض إنسانية من أجل رعاية اللاجئين، غير أن ذلك لم ينجح لأن الولايات المتحدة رفضت ذلـك.

واعتبرت أن هذه العملية بمثابة محاولة فرنسية لإنقاذ عرش الرئيس **موبوتوسيسيكو.**[6]

---

[1]- **المرجع نفسه،** ص.162.
[2]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010 /1011)، ص.149.
[3]- **المرجع نفسه.**
[4]- **المرجع نفسه،** ص.150.
[5]- **المرجع نفسه.**
[6]- كاية ريمة، **مرجع سابق،** ص.165.

كخلاصة لهذا المطلب نقول أن ما يزيد من التحدي الفرنسي للولايات المتحدة في قارة إفريقيا هو اعتماد فرنسا على مجموعة معقدة من الآليات من أجل بسط نفوذها في القارة، تشمل أساسا الآليات الاقتصادية، العسكرية، السياسية والثقافية.

المطلب الثالث: مكافحة الإرهاب

يشيـر مفهوم الإرهاب إلى الاستخدام أو التهديد باستخدام العنف غير المشروع لتحقيق أهداف سياسية، يعزى الإرهاب في أي مكان لعدة أسباب، قد تتعلق بالتعصب الديني أو الإيديولوجي أو بسبب الحكم الدكتاتوري والمصاعب الاجتماعية و الاقتصادية.[1] غير أن الإرهاب الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر كان مرتبط بالسياسة الأمريكية اتجاه الدول الإسلامية على غرار الدعم الأمريكي المنقطع النظير لإسرائيل على حساب العرب والمسلمين، وهو الأمر الذي أدى إلى تغذية مشاعر الكراهية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية من طرف المسلمين والعرب.لقد دفعت أحداث 11 سبتمبر الولايات المتحدة إلى غزو أفغانستان سنة 2001، وذلك بحجة أن تنظيم القاعدة المتهم الأول في هذه الأحداث يتخذ من أفغانستان مقرا له ولتدريباته إضافة إلى ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريـــكية بغزو العراق عام 2003 بحجة دعم الرئيس العراقي صدام حسين لتنظيم القاعدة، إن الهدف الرئيسي من وراء الحرب ضد الإرهاب هو إعطاء واشنطن شرعية التدخل في أي منطقة من مناطق العالم، تتواجد بها هذه الجماعات الإرهابية، غير أن المناطق التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها مناطق لتفريغ الإرهاب، تتطابق بشكل كبير مع خريطة مصادر الطاقة الرئيسية في العالم، ليصبح بذلك الغرض من الحرب على الإرهاب هو الوصول إلى مصادر الطاقة الرئيسية في العالم، في ظل المنافسة الكبيـــرة سواءا من طرف الدول الكبرى على غرار الصين و روسيا الاتحادية و فرنسا، أو القوى الإقليمية مثل إيران و تركيا.تعمل الولايات المتحدة على حصار المنظمات الإرهابية خصوصـــا في الشرق الأوسط و ذلك من خلال فرض حصار أو مساعدة الدول التي ينمو على أرضها الإرهاب والقضاء عليه، وشمل ذلك عدة دول مثل الصومـــال و اليمن و جيبوتي وسوريا و لبنان و ليبيا والسودان، وكذلك محاولة تجفيف منابع تمويل المنظمات الإرهابية، حيث استصدرت قرارا من مجلس الأمن لتجميد ومصادرة أموال هذه المنظمـــــات على غرار حركات المقاومة الفلسطينية مثل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي وحزب الله اللبناني، وحركات المقاومة العراقية.[2] لقد أدى التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق، الحركات الإرهابية إلى البحث عن أماكـــن جديـــدة

[1]- سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا:كلية الآداب و العلوم)، ص.79.

[2]- وائل محمود الكلوب، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط** بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم)، ص.84.

أكثر آمنا، ومن بين هذه المناطق الساحل و المغرب العربي، الأمر الذي دفع الرسميين الأمريكيين في حديثهم عن المنطقة يؤكدون على أن الساحل هو أفغانستان جديدة تتجه له القاعدة كملجأ آمن.[1] لقد أدت الظروف الدولية، التي تلت الحرب على الإرهاب في أفغانستان و العراق في قيام تكتل للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة، ويتشكل هذا التكتل من تجمع كل من الجماعة السلفية للدعوة و القتال الجزائرية، و الجماعة الليبية المقاتلة، إضافة إلى الجماعة المغربية المقاتلة، وأخيرا الجماعة التونسية المقاتلة، و التي تتبنى أيديولوجية جهادية.[2] تفرض جبهة الساحل تحديات كبيرة للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك راجع إلى تخوف الأمريكيين من تحول منطقة الساحل إلى منطقة غير مستقرة، حيث تتأثر المصالح الاقتصادية الأمريكية بشكل كبير على غرار الجزائر، حيث بلغت الاستثمارات النفطية الأمريكية فيها في 2005 حوالي 4.5 مليار دولار.[3]

كذلك يتخوف الأمريكيين من تعرض خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والرابط بين **أبوجا** عاصمة نيجيريا وميناء **بني صاف بالجزائر** على طول 4000كلم من أجل نقل غاز خليج غينيا اتجاه أوروبا للاعتداء، وبالفعل قامت الجماعات الانفصالية " القوات التطوعية لشعب دلتا النيجر" بتهديد نيجـــــــريا بقيادة حرب شاملة إذا لم تضمن أحسن توزيع لعائدات النفط، وذهبت إلى غاية تهديد الشركات الأجنبية كي تغادر المنطقة.[4] على الرغم من أن الولايات المتحدة تقدم تواجدها في المنطقة على أنه يسعى للقضاء على الإرهاب إلا أن السبب الحقيقي وراء ذلـــــك هو تأمين مصالحها النفطية في المغرب العربي و خليج غينيا، حيث تمثل القارة الإفريقية في السوق الدولية للطاقة حوالي 30%.[5] و تشمل آليات التواجد الأمريكي في إفريقيا ما يلي:[6]

1- عمليات الطوارئ الإفريقية للتدريب و المساعدة african cotingency operatuins training and assistance (A.C.O.T.A)، تم إنشاؤها في 2002، حيث أن التدريبات التي تقترحها تكون وفق الاحتياجات الفردية لكل جيش.

2- برنامج الأمن الساحلي Coastal security program(.C.SP): وهو برنامج لتحسين قدرات الدول الإفريقية على مراقبة سواحلها و حماية آبار النفط المكتشفة حديـــــثا، ووضع حد للقرصنة، إضافة إلى تحسين قدرة الدول الساحلية على حماية حدودها المائية في مواجهة الصيد غير الشرعي.

---

[1]- اسماعيل بو الروايح، **الأبعاد الإستراتجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي** (الجزائر، المغرب، تونس) 2001-2008، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام 2009-2010)، ص.125.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.125.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.127.

[4]- **المرجع نفسه**، ص ص.130.129.

[5]- **المرجع نفسه**، ص.132.

[6]- **المرجع نفسه**، ص ص.137.134.

3- مبادرة السلام الشامل Global peace Operations Initiative(G.P.O.I): تم المصادقة عليها في 2004، وخصص لها حوالي 660 مليون دولار لمدة أربع سنوات من التدريب والتجهيز و توفير الدعم اللوجستيكي للقوات المسلحة، التي تريد المشاركة في عمليات حفظ السلام.

4- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل (P.S.I) pan-sahel initiative: تستهدف أساسا النيجر، مالي، التشاد و موريتانيا و تقوم على إرسال مدربين من القوات الخاصة لتكوين قوات هذه البلدان على تقنيات مكافحة الإرهاب.

5- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء trans-sahara counter terrorism initiative (.T.S.C.I.I): هذه المبادرة جاءت نتيجة نجاح مبادرة بان الساحل، و ذلك بإدراج دول جديدة إلى قائمة الدول السابقة هي: الجزائر، المغرب، تونس، نيجيريا، السنغال.

المطلب الرابع: الأمم المتحدة

يعود ظهور الأمم المتحدة إلى الرابع و العشرين من أكتوبر 1945، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في المحيط الهادي وذلك بشكل رسمي.[1]

نشأت هيئة الأمـــــم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لتحقيق أهداف نبيلة تمثلت أساسا في:[2]

- حفظ السلم و الأمن الدوليين.
- تنمية العلاقات الودية بين الدول.
- تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية.
- أن تكون الأمم المتحدة مركز لتنسيق أعمال الدول وفقا للأهداف السابقة و للوهلة الأولـــــى يبدو أن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية سيكون عالما مليء بالســـلام والأمـــــن.

حيث ستعمل هيئة الأمم المتحدة على دفـــــع عجلة النمو في مختلف الدول، كما تعمل على حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية و القضاء على الحروب و النزاعات إلا في حالات معينة غيـــــر أن كل ذلك لم يحدث فقد أدت قيام الحرب الباردة إلى الحد من قدرة الأمم المتحدة على العمل كقوة ايجابية للأمن الدولي.[3]

فالصراع أثناء الحرب الباردة بين القوتين العظمتين كان مرتبطا أساسا بمسألة البقاء من عدمه خاصة في ظل تطور الأسلحة النووية، الأمر الذي أدى بالقوتين إلى ضمان أمنهما القومي بنفسيهما دون اللجوء إلى الأمم المتحدة، غير أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة فمع اختفاء

---

[1]- يوسي إم، هانيماكي، **الأمم المتحدة :مقدمة قصيرة جدا**، ت.ر، محمد فتحي خضر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعلم و الثقافة، 2013)، ص.20.

[2]- تونسي بن عامر، **قانون المجتمع الدولي المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، 2007) ص ص.178.179.

[3]- يوسي إم هانيماكي، **مرجع سابق**، ص.24.

المواجهة المتواصلة بين الشرق و الغرب توقع الكثيرون بأن يستطيع مجلس الأمن أخيرا يطلع بدوره الشرعي في توفير السلم و الأمن و ضمانهما ووفق " خطة السلام " المبرمة عام 1992، ستستخدم الأمم المتحدة الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام و حفظ السلام لترك بصمتها على النظام الدولي التالي للحرب الباردة.[1] لكن قبل ذلك بشر الرئيس الأمريكي بفكرة رئيسية بعد الحرب الباردة، حيث تحدث عن مفهوم " النظام العالمـــــي الجديد " و الذي يعني به بشكل أساسي التحول في دور الأمم المتحدة إلى هيئة تجيز و تبرر التدخلات الأمريكية في الخارج، و التي تجسدت بشكل جلي في العمليات العسكرية التي قادتها أمريكيا تحت لواء الأمم المتـــــحدة، عقب الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 أين دبرت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من قرارات مجلس الأمن بالإجماع أجازت استعمال القوة العسكرية لإخراج العراق من الكويت.

لـــــقد أكدت حرب الخليج من خلال الإجماع على قرار استخدام القوة العسكرية ضد العراقيين على أن هذه المرحلة مرحلة الهيمنة الامريكية، بوصف الولايات المتحدة القوى العظمـــــى الوحيدة القادرة على إنجاح أو وأد أي مبادرة لمجلس الأمن.[2]

عام 2003 بينت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى على أنها قادرة على القيام بعملية عسكرية ضخمة دون مباركـــــة مجلس الأمن، واختزل دور الأمم المتحدة في مجرد متفرج يطلب له المشاركة في بعض المهام الإنسانية بعد اكتمال العمليات العسكرية.[3]

كذلك في أكتوبر 2001 قادت الولايات المتحدة عملية عسكرية أطاحت بحكومة طالبان في أفغانستان، وطلب تدخل الأمـــم المتحدة بعد ذلك كراع لعملية تخطيط الشكل الذي ستكون عليه أفغانستان مستقبلا.[4]

وحدها الولايات المتحدة تريد أن تقتـــــــل منظمة الأمم المتحدة، لأنها ترى أنها لم تعد تتواءم مع المتغيرات الدولية التي أعقبت الحرب الباردة، ومن ثم لا تكرس لها التفوق الذي تشعر به بعد خروجها منتصرة من هذه الحرب، ويرى نفر من الباحثين أن موقف أمريكا الرافض للأمم المتحدة ينطلق من خلفية نظرية تفسرها النظرة الإمبراطورية الاستعلائـــــية التي تحكم السلوك الأمريكي حاليا اتجاه الحكومات و المنظمات الدولية على حد السواء.[5]

فمن الطبيعي أن تسعى الولايات المتحدة الأمريـــــــكية في ظل توازن القوى العالمي الجديد إلى أن تصوغ قانونا دوليا جديدا يكون أكـــــــثر طواعية لها و أكثر تعبيرا وخدمة لمصالحها السياسية

---

[1]- **المرجع السابق**، ص.28.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.67.
[3]- **المرجع نفسه**، ص.68.
[4]- **المرجع نفسه.**
[5]- سعيد اللاوندي، **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة و النشر والتوزيع، 2004)، ص.251.

والماديـــة، هذا يعنى ضرورة تعديل ميثاق الأمـــــم المتحدة أو أبعد من ذلك صياغة ميثاق أممي جديد يناسب الوضعية الدولية الجديدة، ويعكس موازين القوى داخل العلاقات الدولـــــية، حيث تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كقـــــوة وحيدة إمبراطورية، فقد بات واضحا أن الأمريكيين يتجاوزون المنظمات الدولية بما فيها مجلس الأمن.[1] حيث تلجأ له الولايات المتحدة من أجل إضفاء الصبغة الشرعية على ممارستها.

[1]- **المرجع نفسه**، ص.252.

خلاصة الفصل:

على الرغم من كون النظام السياسي الأمريكي قائم على الفصل الجامد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أنه بإمكان هذه الأخيرة الحد من سلطات الأولى بموجـــــــب الدستور الأمريكي.في إطار السلطة التنفيذية تؤدي وزارة الخارجية دورا كبيرا في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية، و ذلك من خلال كونها المؤسسة الأولى المسئولة عن السياسة الخارجية، كذلك يرجع تأثير وكالة المخابرات الأمريكية ومجلس الأمن القومي على السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة الأدوار التي تمارسها، حيث تقوم وكالة المخابرات المركزيــة بجمع المعلومات التي تهدد الأمــن القومي الأمريكي

وهو الأمر نفسه بالنسبة لمجلس الأمن القومي الذي يقوم بتقديم النصائح و الإرشادات الرئيسية في مجال الأمن القومي.

أما وزارة الدفـــــاع فيعود تأثيرها أساسا إلى كونها تمثل المؤسسة العسكرية المسئولة عن ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية.إن الدعم الأمريكي المتواصل لإسرائيل على حساب جيرانها العرب وتعهد الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرة، على ضمـــــان أمن إسرائيل راجع أساسا إلى تأثير اللوبي الصهيوني في أمريكا، غير أن تأثير اللوبيات و جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية لا يقتصر فقط على اللوبي الصهيوني، فسعي أمريكا الدائم في الحصول والوصول إلى المصادر الطاقوية، إضافة إلى إشعال الحروب و الميزانية العسكرية المرتفعة، يرجع أساسا إلى تأثير كل من اللوبي النفطي والمركب العسكري الصناعي.

تعتبر فترة الرئيس بوش الابن الفترة الذهبية لتأثير الجماعات الدينية والفكرية على السياسة الخارجية الأمريكية، والتي يعكسها أساسا كل من التيار المسيحي الصهيوني والمحافظين الجدد الذين يمتلكون عداء كبير اتجاه الإسلام والمسلمين والدعم الدائم لإسرائيل حيث عكست الحرب على أفغانستان 2001، وحرب العراق 2003 تأثير كلا الجماعتين على السياسة الخارجية الأمريكية، إن النجاح الكبير للسياسة الخارجية الامريكية راجع بشكل كبير إلى مراكز الفكر و التي تقوم بتقديم النصائح لصناع القرار الأمريكيين إضافة إلى تزويد الحكومة بالخبراء المتمكنين في السياسة الخارجية، وإن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لا نظير لها تجعل منها تسعى دائما إلى الحفاظ على هذه المكانة ومنع الدول الأخرى من الوصول للقوة التي وصلت إليها لكي لا تشكل لها تهديد في المستقبل.

كما تشكل مكافحة الإرهاب أحد المحددات الخارجية الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية من أجل حماية مصالحها في مختلف أرجاء العالم، كذلك المنافسة الدولية من قبل الدول الأخرى للولايات المتحدة تجعل من هذه الأخيـــــرة تبنى استراتجيات تأخذ هذا المعطى في الاعتبار بشكل كبير، إن

النظرة الأمريكية الخاصة اتجاه منظمة الأمم المتحدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة جعل منا نتناول تأثير هذه المنظمة على السياســـــة الخارجية الأمريكية و التي لا تتجاوز حدود تنفيذ الإملاءات الامريكية، إضفاء الشرعية على سلوكياتها.

يمكن القول أنه في إطار هذا الفصل توجد علاقة تكامل بين المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية فهناك مثلا علاقة بين المركب العسكري الصناعي ضمن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية و المحافظة على المكانة الدولية للولايات المتحدة الامريكية والتي تتجسد أساسا في الحفاظ على الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ضمن المحددات الخارجية حيث يبرز **مشروع القرن الأمريكي الجديد** Projecit For A New American Century، و الذي يهدف إلى الإبقاء على الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على الكون من خلال التفوق التكنولوجي العسكري الذي يتطلب الزيادة المستمرة في نفقات الميزانية المخصصة للشؤون الدفاعية، وما يهمنا في هذا المجال تلك العلاقة العضوية بين أصحاب المشروع و المركب الصناعي العسكري، حيث نجد مدير المشروع ويليام كريستول هو مدير لشركة **مارتين ماريانا** Martin Marietta Corporation، وبعد اندماج هذه الشركة مع شركة **لوكهيد مارتين كورب** Lockheed Martin Corp، في مارس 1995 كلف بتحليل استراتجيات المؤسسة في قطاع الدفاع و أسواق الصناعات الجوية، كما نجد من بين أعضاء المشروع توماس دونولي **Thomas Donnelly**، مدير المبادرة الإستراتجية و الاتصالات في شركة لوكهيد مارتين، إضافة إلى نائب الرئيس بوش الابن ريتشارد تشيني حيث كانت زوجته لين تشيني Lynne Cheney، متصرفة إدارية لشركة لوكهيد مارتين في الفترة 1994-2001.

وكمثال ثاني عن الترابط و التكامل بين المحددات الداخلية و المحددات الخارجية للسياســـة الخارجية الأمريكية نجد العلاقة التي تربط بين كل من اللوبي الصهيوني و المحافظيـــــن الجدد ومحاربة الإرهاب، حيث يتبنى كلا الطرفين أفكار ومعتقدات متطرفة اتجاه الإسلام والمسلمين وربطهم بالإرهاب المتطرف الذي يشكل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية والعالـم.

الفصل الثالث:

الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي

تمهيد:

ضمن هذا الفصل سنقف على مضمون الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي بمعنى هل تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية هذا التدخل أم تعارض، ولأجل معرفة مضمون الموقف الأمريكي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

سنتناول في المبحث الأول الأزمة المالية من حيث التطور التاريخي للأزمـــة وأسبابها، و نتناول في المبحث الثاني التدخل العسكري الفرنسي في مالي من حيث المبررات التي ساقتها فرنسا من وراء هذا التدخل، والأسبـــاب الحقيقية لهذا التدخـــل.

وأخيرا في المبحث الثالث سنتطرق للتأييـــد الأمريكي للتدخل العسكري الفرنسي في مالي من منطلق الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب

المبحث الأول: التطور التاريخي للأزمـــة الماليــة

تعود جذور الأزمة المالية إلى ما بعد الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي عام 1960، ويعد السبب الرئيسي للأزمة المالية، إلى سياسات التهميش و الإقصاء التي تعتمدها حكومـــة باماكو إزاء سكان الشمال، لذلك سنتعرف في هذا المبحث على مختلف المراحل التي مرت بها تطورات الأزمة المالية، حيث سنتناول في المطلب الأول مرحلة ميلاد الأزمة المالية و الممتدة من 1963 إلى 1989، وفي المطلب الثالث سنتناول مرحلة الأزمة الراهنة من 2012 إلى غاية الآن، محاولين معرفة خصائص كل مرحلة من المراحل و الأعمال المسلحة و الاتفاقيات التي شهدتها.

المطلب الأول: مرحلة ميـلاد الأزمـــة (1963- 1989)

يقع إقليم أزواد في شمال جمهورية مالي على مساحة تقدر بحوالي 850.000كلم²، تمثل حوالي ثلثي مساحة مالي البالغـــــــة 1.240.192كلم²، يحد الإقليم من الشمال الجزائر و من الشرق النيجر ومن الجنوب بوركينافاسو وغربا موريتانيا، يضم الإقليم ثلاث مدن رئيسية هي: **تمبكتو، جـــاوا وكيدال،** وتشكل الصحراء الكبرى غالب تضاريس أزواد عدا الجزء الجنوبي منه الذي يخترقه نهـــر النيجر، حيث تتركز على هذا النهر معظم مدن وقرى الإقليم، يعتمد سكان أزواد في حياتهم على رعاية الماشية بشكل عام خصوصـــــا بالنسبة للعرب والطوارق، أما شعب **الفولان** فيعتمد على الاعتناء بالبقر بشكل خاص، بينما تعتمد قبائل **السونغاي** على الصيد و الزراعة على ضفاف النهر، بعد استقلال مالي عام 1960، تطلع سكان الشمال إلى عهد جديد تزول فيه الفوارق الجنسية وتضمحل فيه السلوكيات العرقية التي غرسها المستعمر الفرنسي في مالي، لكن التدابير التي اعتمدتها الحكومة المالـــــــية بعد الاستقلال لم تكن في مستوى تطلعات الأزواديين حيث أن السلطة والمال كانت من نصيب الجنوبيين الأمـــر الذي أدى إلى الشعور بالتذمر و الإحباط في نفوس الشماليـــــــن.[1] حيث يؤدي تحيز النظم السياسية لجماعة إثنية على حساب الجماعات الأخرى إلى إضعاف قدرتها التوزيعية وبالتالي عدم الوفاء ولو بالحد الأدنى بمطالب مختلف الجماعات الإثنية.[2] لقد قامت حكومة باماكو بالاستيلاء على سكان الإقليم الشمالي وممتلكاتهم ومنعت القوافل التجارية من المرور، كما فرضت ضرائب ثقيلة على الرعاة وأساءت لرؤساء القبائل والأعيان، وهذا ما أدى في الكثير من الأحيان، إلى نشوب نزاعات مسلحة بين السلطات المالـــــية من جهة و الطوارق من جهة أخرى.[3]

1- هناء قاسمي، عبد الرؤوف بن الشيهب، **المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة**، رسالة ماستر غير منشورة (**جامعة** قسنطينة3: كلية العلوم السياسية 2012-2013)، ص.11.

2- مادي ابراهيم كافي، " **الأزمة السياسية في مالي**"، آفاق افريقية،م.10.ع.36 (2013)، ص.109.

3- هناء قاسمي، عبد الرؤوف بن الشيهب، **مرجع سابق**، ص.12.

فحسب نظرية الاحتياجات الأساسية (Needs Basic Human)، فإن النزاعات تحدث و تتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها.

ويفرق أنصار هذه النظرية بين الاحتياجات و المتطلبات، و يرون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات و ليس الثانية،[1] وهو ما لم تعمل الحكومة المالية على تحقيقه، لقد عاش إقليم ازواد حالة من عدم الاستقرار السياسي من خروج الاستعمار الفرنسي من مالي عام 1960، بسبب السياسات العنصرية والاقصائية التي انتهجتها حكومة باماكو ضد الإقليم و سياساتــه خصوصا العرب والطوارق منهم، وترى نظرية الحرمان النسبي أن لأي مواطني دولة معينة مجموعة من المطالب التي يسعون لتحقيقها و ضمن هذه النظرية فإن عجز الدولة عن تلبية هذه المطالب ووصولها إلى حد معين أقل بكثير من الاشباعات المرجوة، فإن ذلك يؤدي اتساع الفجوة بين المطلوب والمحقق، الأمر الذي يقود في النهاية إلى ثورة المواطـــــــنين على حكومة تلك الدولـــة، وهو ما حدث في شمال مالي، حيث كان أول تمرد قام به سكان أزواد ضد حكومة باماكو وذلك سنة 1963، بدأ هذا التمرد من كيدال و يطلق عليـــــه تمرد كيدال، لقد قام الجيش المالي في مواجهة هذا التمرد بقتل النساء والأطفال وتسميـــم الآبار وأحرق حتى الماشية، وهو ما صرح به السفير العراقي في مالي وقتذاك همام هاشم الألوسي ويرجع السبب الرئيسي للتمرد من وجهة نظر الشماليين إلى تسليم الضباط الفرنسيين الذين كانوا يحكمون إقليم شمال مالي السلطة للعسكريين الماليين، الذين تصرفوا بدورهم تصرف المحتل في الشؤون العامة و الخاصة لسكان شمال مالي.[2]

ترجع نشأة حركات التمرد في شمال مالي عام 1964، حيث تأسس عدد من الحركات الثورية المعادية للحكومة احتجاجا على معاناة شعوب المنطقة، من تردي أوضاعها ولم ترتبط هذه الحركات بجماعة إثنية محددة، بل ضمت كل من الطوارق والعرب ومن أهم الحركات التي ظهرت في تلك الفترة: حركة الطوارق المقاومة Mouvement de la Resistance Touareg، و الحركة الشعبية للأزواد Mouvement populaire de L'azouad، إضافة إلى الجبهة الإسلامية العربية لأزواد Front Islamique Arabe de l'azouad.[3] بعد قمع الحركة المسلحة بشكل نهائي عام 1964، قام العديد من الطوارق بالهجرة نحو البلدان المجاورة خاصـــــة الجزائر واستمرت هذه الهجرة من 1964-1973، لقد خلقت هذه المرحلة صدمة لدى سكان الشمـــــــال، وأحدثت شرخا كبيرا بين الحكومة المركزية و الطوارق خصوصا بعد قيام الرئيس " موديبوكاتيا "بإعدام اللاجئين الطوارق الذين تم تسليمهم من قبل الحكومة الجزائرية، كما تم وضع

1- زياد الصامدي، **حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني** (جامع السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009)، ص.15.
2- ابراهيم كونتاو، " **النزاع المسلح في مالي** " قراءات افريقية، ع.16(أفريل 2013)، ص.33.
3- مادي ابراهيم كانتي، **مرجع سابق**، ص.111.

المنطقة تحت الإدارة العسكرية كما أن الاستثمار الاقتصادي و المشاريع التنموية كانـــــــت ضعيفة وفي مراقبة دائمة و هو ما عمق عزلة المنطقة.[1]

وخلال سنوات 1972-1973-1974، انتشر الجفاف في شمال مالي، مما دفع بمجموعات أخرى من الطوارق على الهجرة نحو الجزائـــــــر، و يقول " إياد غالي " في هذا الصدد << إن الذي لم يفقد عائلته أو قريـــــب من أقرباءه بسلاح الجيش المالي سنة 1963، فقده بالموت جوعـــا سنوات 1972-1973-1974، و هو ما أدى إلى نزوح السكان و الهجرة الثانية هربا من الفقر والجوع والموت>>، و الملاحظ أن تجربة الهجرتين قد أسهمت في تكوين و نضج الاتجاه التحرري لدى الشباب الطوارقي حيث كـــانت هنالك اتصالات عامي 1978-1979، مع جبهة البوليزاريو، وكذلك الاتصال بالليبيين وتتويج ذلك بعقد مؤتمر لمناقشة قضية " الأزواد " و هو ما عرف بمؤتمر **" خميس"** وكان ذلك بمديـــــنة " خميس " الليبية يوم 1 سبتمبر 1980.[2]

بعد ذلك أدلى العقيد معمر القدافي في 1980/10/16 بتصريح ندد فيه بممارسات النظام المالي ضد الأزواد وتم افتتاح أول معسكر تدريبي لهم في ليبيا، وبعدها قاموا بالمشاركة في الحرب مع فلسطين بعد العدوان الإسرائيلي على مقر الحكومة الفلسطينية المؤقتة في لبنان 1982، وبعد العودة إلى ليبيا تم إدماجهم في صفوف المقاتليـــــن الطوارق واستخدامهم كمرتزقة في الحرب الليبية ضد نظام " حسين حبري " في تشاد، وهو ما أكسبهم العديد من الخبرات العسكرية.[3]

وفي غضون 1987 تم عقد المؤتمر الثاني لتدارس شؤون الحركة السرية للأزواد، وتم الاتفاق على إعادة تنظيم صفوف الحركة للإسراع في القيام بتفجير الحركة المسلحة في شمال مالي، و بين عامي 1988-1989 تم تشكيل أولى الخلايـــــا السرية للحركة في مدن (كيدال وغاو وتومبكتو) في شمال مالي.[4]

المطلب الثاني: مرحلة بداية العمل المسلح (1990-2011)

في مطلع التسعينيات تفجرت الأوضاع من جديد بسبب استمرار السياسات التهميشية ضد الأزواد والمصحوبة بتردي الحالة المعيشية لسكان الإقليم نتيجة لموجة الجفاف القاسية التي رضخ تحتها الإقليم طوال العقدين الماضيين، دون أن تحرك الحكومة الماليـــــة ساكنا، و هو ما أدى بالأزواديين إلى استعمال القوة المسلحة ضد الحكومة المركزية، وكانت أولى شرارة للصدام بين الطرفين، ففي عام

1- هناء قاسمي، عبد الرؤوف بن الشيهب، **مرجع سابق**، ص.14.
2- **المرجع نفسه**.
3- **المرجع نفسه**.
4- **المرجع نفسه**، ص.15.

1990 اندلع تمرد آخر بهجوم من المسلحين الطوارق في منطقة **ميناكـــا**، وسعى **الرئيس موسى تراوري** – رئيس الدولة وقتذاك – إلى احتواء التمرد، وبحث حل جذري للمشكلة عبر منح منطقة **كيدال** في (الشمال الشرقي)، حكما ذاتيا أوسع و هو ما ساعد بالفعل في تخفيف الصراع، لكن بعض المناوشات العسكرية استمرت.[1] و كانت معركة **" توكسيمان** "الشهيرة يوم 4 سبتمبر 1990 منعرجا حاسمـــا في تاريخ الصراع، إذ استطاعت الحركة الشعبية **الأزوادية** من أن توجه ضربات مفاجئة للقوات المالية، و أن تغنم الكثير من الأسلحة و المعدات والذخائر، وهو ما أدى إلى الطموح نحو تحقيق المزيد من المكاسب والانتصارات من خلال تصعيد الاشتباكات، وكان رد الجيش المالي من خلال عمليـــات مضادة استهدفت القواعد العسكرية التي كان المسلحون **الازواديون** ينطلقون منها حيث استخدم الجيش المالي مختلف أنواع الأسلحة بهدف السيطرة على أهم و أكبر القواعد **(تجرارات**).[2]

وفي عام 1991م تم توقيع اتفاق في **تمنراست** (جنوب الجزائر)، في محاولة من الدولة لإنهاء التمرد ولكنه مع الأسف لم يؤد إلى نتائج ملموســـة، تركز هذا الاتفاق في اللامركزية في شمال البلاد، و استيعاب مقاتلي الطوارق في الوظائف العمومية بما فيها الأمنية، ولم يمنع كل ذلك من استمرار الاضطرابات في بعض أجزاء من شمال البلاد.[3] وأفضى نفس الاتفاق على توقيع الميثاق الوطني لسنة 1992 مع الحكومة المالية والذي تقبل بموجبه منح صلاحيات محلية موسعة لأقاليم الشمال ووضع خطة تنموية خاصة بها، تشمل زيادة وتوسيع الاستثمار الحكومي في التنمية المحلية عبر إقامة البني التحتية و تأمين مواطن الشغل للمقاتلين الطوارق، ودمجهم في المنظومة الإدارية والعسكرية والأمنية للدولة الماليـــــة.[4]

في عام 1996 تم عقد اتفاقية أخرى بين المتمردين الطوارق والحكومة المركزيـــة، عرفت هذه الاتفاقية باسم " اتفاقية **كوناري** " نسبة للرئيس المالي السابق " ألفا عمر كوناري "هذا الاتفاق تم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة وتنازلات قدمتها الحكومة المركزية في "باماكو " كخروج الجيش المالي من مناطق الشمال التي تعتبر معقل رئيسي لحركات التمرد، إضافة إلى تقديم وعود بتنمية هذه المناطق رغم أن دولة مالي تعد من أفقر دول العالم، ومن أجل احتواء هذه الحركات ذهب الرئيس المالي إلى أبعد من ذلك وهو إشراكهم في العملية السياسية كتعيين وزراء من الطوارق والعرب من شمال مالي في توزيع الحقائب الوزارية وإعطائهم مناصب سامية في الدولة وترقيات عالية في الجيش والشرطة والجمارك.

1- ابراهيم كونتاو، **مرجع سابق**، ص.33.
2- هناء قاسمي، عبد الرؤوف بن الشيهب، **مرجع سابق**، ص.16.
3- ابراهيم كونتاو، **مرجع سابق**، **نفس الصفحة**.
4- هناء قاسمي، عبد الرؤوف بن شيهب، **مرجع سابق**، ص.58

غير أن هذا الاتفاق المبرم بين أزواد و حكومة باماكو لم يعمر كثيرا، ففي 23 ماي 2006 قام مئات من المتمردين الطوارق السابقين في مالي الذين كانوا انضموا إلى صفوف الجيش أو ألقوا السلاح، بالعودة للتمرد عبر مهاجمة قواعد عسكرية في الشمال و الشرق والسيطرة عليها بالعودة بالذخائر والأسلحة وقاد التمرد مقاتلو " حركة تحالف 23 مايو الديمقراطي من أجل التغيير"، لكن بعد وساطة جزائرية في جويلية 2006 و بإشراف من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قاد سفير الجزائر في باماكو السيد " عبد الكريم غريب " اتفاق سمي " اتفاق الجزائر " وقد نص الاتفاق على هدنة طويلة الأمد، لكن وبسبب المناوشات التي حدثت بشأن سوء فهم الطرفان لبعض بنود الاتفاق، تم إلحاق هذا الأخير ببرتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق في 20 فيفري 2007.[1]

لكن هذا الاتفاق الذي أبرم بوساطة جزائرية لم يصمد طويلا، نتيجة لعد التزام الحكومة المالية بتعهداتها اتجاه تنمية الشمال المالي، مما أدى إلى تصعيد الصراع بين الحكومة المركزية في باماكو وثوار الطوارق، وعليه اتهمت الحكومة المالية الطوارق بالإرهاب كما صبغتهم بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ونتيجة لترويج الحكومة المالية أنها أصبحت عرضة لهجمات ثوار الطوارق المتحالفين مع تنظيم القاعدة حسب وصفها لهم، تدخلت الولايات المتحدة بحكم توجهاتها الخاصة بمكافحة الإرهاب للوقوف إلى جانب الحكومة المالية، عبر دعم الجيش المالي بالمعدات والتدريب بالإضافة إلى مشاركة طائراتها العسكرية بإنزال إمدادات للجيش المالي في معاركه في الشمال.

هذا التدخل الأمريكي في أزمـــــة مالي، زاد من حدة اشتعال الحرب بين قوات الدفاع المالية وثوار الطوارق التابعين للحركة الوطنية لتحرير أزواد، مما جعل ثوار الطوارق يستهدفون طائرة نقل عسكرية أمريكية كانت تقوم بعمليات إمداد و إنزال لوجستي لقوات الدفاع المالي في شمال غرب مالي قبالة الحدود مع الجزائر في مطلع العالم 2007.[2] وفي العام نفسه شارك العقيد الليبي السابق "معمر القدافي"، في احتفال المولد النبوي في **مدينة تمبكتو**، و اهتم حينها بدعم حركات التمرد الطوارقية، حيث صرح " *حسن مانغا* " الذي كان نائـــبا في البرلمان المالي وأحد قيادات حركة التمرد في شمال مالي << لقد تدربنا عند القدافي، وقال لنا أن نقوم بالثورة في مالي والنيجر مجموعة واحدة، فعند الصراع بين الطوارق و الحكومة في مالي، على الطوارق في النيجر مساعدة إخوانهم في مالي و العكس>> في العام 2007 وقع تمرد تزامن للطوارق في **" كيدال "** شمال مالي مع آخر في أغاديز " بشمال النيجر استمر حتى عام 2009، نفذ التمردان تحالف للمتمردين من البلدين رفضا منهم لاتفاق السلام بالجزائر الموقع

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.59.

[2]- عاصم فتح الرحمن أحمد حاج " تطور الأوضاع في مالي". [في-**www.soudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36-/977-2011-05-24-08-48-1/35-24-10-06-02-2013-49965.**] تاريخ دخول الموقع 2014/04/25 **على الساعة** [09.00]

في العام السابق تخللته هجمات على ثكنات وخطف جنود ماليين.في 17 فيفري 2009 مئات من المتمردين يلقون السلاح في **كيدال** على إثر عملية أمنية للجيش في شمال شرق البلاد، وفي أوت ثم عقد لقاء مصالحة في **تمبكتو** شاركت فيه مختلف مجموعات الشمال، وفي أكتوبر 2011 فر من الجيش ضباط من الطوارق انضموا إلى صفوف التمرد بعد توقيع اتفاقيات السلام، وتوجهوا إلى الشمال حيث عاد أيضا مئات الرجال المدججين بالسلاح معظمهم من الطوارق الذين قاتلوا في ليبيا إلى جانب معمر القدافي.[1]

المطلب الثالث : مرحلة انفجار الأزمة الراهنة (2012_إلى غاية الآن)

في ظل تردي الأوضاع في الشمال و الدور الكبير للجماعات المتطرفة الإرهابية قامت دعوات في العاصمة باماكو تطالب الرئيس **" أمادو توري "** بإعطاء العناية الكبيرة للوضع في الشمال الأمر الذي أدي إلى انقلاب عسكري على حكمه بقيادة النقيب **" أمادو سانغو "** في 22 مارس 2012، تحت مبرر أن الرئيس أخفق في حماية أمن البلد و حمايته ووحدة أراضيـــــــه.[2]

وما يميز النخب الجديدة الحاكمة أنها ضعيفة و عاجزة عن طرح نفسها كبديل قادر على تجاوز إخفاقات الحكومة السابقة، لقد جاء الانقلاب قبل أقل من شهر على الانتخابات الرئاسية في مالي، حيث في ظل هذه الفوضى و الصراع بين العسكريين و السياسيين، استغل المتمردون المسلحون ذلك الوضع وسيطروا في غضـــــون أيام على مدن **كيدال وتمبكتو وغـــاو**، كبرى مدن الشمال وتمركزت كل حركة في مدينة من المدن الثلاثة، و في 06 أفريـــــــل 2012 تفاجأ العالم بإعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد أن شمال مالي دولة مستقلة للطوارق و أن إعلان الاستقلال يسري في الحال، غير أن المشكلة التي واجهت الرئيس **" أمادو توري "** في صراعه مع المتمردين الشماليين تكمن أساسا في ضعف القدرات التسليحية للجيش، فضلا عن ضعف الإمكانيات المادية للبلاد، خاصة في ظل عودة 7 آلاف مقاتل قادمين من ليبيـــــــا، بعد مشاركتهم مع كتائب القدافي في مواجهة الثوار.[3]

أما فيما يخص الانقلابيين فهم لن يستطيعوا مواجهة المتمردين بسبب بقاء السبب الخاص بضعف التسليح، بل إن وضعهم سيكون أصعب على اعتبار أنهم يحاربون على جهتين الآن، الأولى جبهة

---

[1]- مادي ابراهيم كانتي، **مرجع سابق**، ص.112.

[2]- **عبد الله راقدي، " مسألة استقلال طوارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر"**، الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945-قالمة، الجزائر، 2014، ص.14.

[3]- **بدر حسن شافعي " التدخل المؤجل** : الأبعاد الداخلية و الإقليمية لأزمة مالي"، **إفي digtal.ahram.org/articles.aspx ?serial=1187045&eid=4561. تاريخ الدخول للموقع 2014/04/24، على الساعة** 14.30]

الطوارق، والثانية النظام المخلوع، وكبار قيادات الجيش و الحرس الثوري، وهي مواجهة ليست بالسهلة.[1] ويختلف التمرد الحالي للأزواديين عن غيره في عدة وجوه:

أولا: إن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالية، نيجيرية، موريتانية، وجزائية) نشطت في منـــاطق الطوارق حيث استطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى جانبها، واستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القدافي قبل سقوطه.[2]

ثانيا: إن جميع اتفاقيات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية و الحركات الطوارقية قبل هذا التمرد، و التي كانت برعاية دول مجاورة و على رأســـــــها الجزائر، قد استنفذت إمكانيات استمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي و لم تنعكس إيجابيا على سكان الشمال.[3]

ثالثا: جرت حركة التمرد هذه المرة في وقـــــــت كانت فيه الحكومة المالية في أضعف حالتـها على اثر انقلاب 22 مارس 2012، حيث أصبحت السمة الرئيسية للوضع في العاصمة المالية باماكو هي صراع على السلطة في ظل توازن قوى هش بين الرئيس و معاونيه في مواجهة الانقلابين.[4]

في هذا السياق عقدت الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا **" الإكواس "**قمة استثنائية في **أبوجا** في 11نوفمبر 2012، وضمن هذا الاجتماع تم الاتفاق على إرسال قوات عسكرية تابعة لها إلى مالي من أجل المساهمة في تسوية الأزمة التي تشهدها البلاد منذ الانقلاب العسكري، هذه القوات يبلغ قوامها 3300 جندي، غير أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة تضمن تفضيل الحل السلمي على الحل العسكري بسبب عدم الجاهزية من ناحية، فضلا عن صعوبة توفير الدعم المالي للتدخل من ناحيـــة أخرى.[5] لقد تباينت وجهات النظر بشأن الأزمة المالية، فالموقف الفرنسي والذي يعد من المواقف الأساسية في الأزمة، وذلك لعدد من الاعتبارات، أولها الروابط التقليدية والمستمرة بين مالي وفرنسا وثانيا السعي الفرنسي الدءوب لتفادي نشر قوات أمريكية في المنطقة بما قد ينال من المصالح الفرنسية بها، لذلك كانت إستراتجية فرنسا هي " التعاون اللين "، المعتمدة في الأساس على أولوية تقديم الدعم اللوجيستي، وتدريب الوحدات المحلية، وهي الإستراتجية التي يرى بعض المراقبين قصورها عن

1- **المرجع نفسه.**
2- أزمة مالي و التدخل الخارجي، "في www.ddnaimstitute.org/release/afe68c3a-2017c-48cf.acab-40491fdof9ad دخول الموقع 2014/04/22، على الساعة 13.30]
3- **المرجع نفسه.**
4- **المرجع نفسه.**
5- بدر حسين شافعي، **مرجع سابق.**

مواجهة الاعتداءات المتزايدة للمصالح الفرنسية، أعادت فرنسا مراجعة استراتجيها عبر بلورة موقف داعم للتدخل العسكري.[1]

أما الموقف الأمريكي فقد جاء في إطار **" فوبيا الإرهاب "**وبالتالي ضرورة مكافحته في القارة ويدور الموقف في الأساس حول محاولة إقناع الجزائر بالتورط المباشر في التدخل العسكري المحتمل في الأزمة المالية.[2] بعد أقل من ثلاثة أشهر من إعلان الاستقلال، تراجعت القوة الكاسحة للحركة الوطنية لتحرير أزواد الداعية للانفصال، أمام بروز الجهاديين من " أنصار الدين " و"حركة التوحيد والجهاد " حلفاء القاعدة في المغرب الإسلامي، و الساعين لتحقيق هدفهم المعلن وهو إنشاء دولة الخلافة الإسلامية في كافة ربوع غرب إفريقيا و تطبيق الشريعة.[3]

كان يوم الخميس 10 جانفي 2013 موعدا مقررا لعقد الجلسة الأولى للمفاوضات بين الحكومة والحركة الأزوادية وجماعة أنصار الدين من جهة أخرى برعاية رئيس بوركينافاسو، لكن جماعة أنصار الدين انسحبت من مبدأ وقف الأعمال العدائية مع الحكومة بدعوى عدم جديتها، وفي يوم الأربعاء 9 جانفي قامت بالهجوم على القاعدة العسكرية الرئيسية في وسط البلد، و في 10 جانفي 2013 طلب الرئيس المالي المؤقت تدخل فرنسا لحماية استقرار ووحدة دولة مالي.[4] إذ جاء التدخل الفرنسي في شمال مالي بناءا على طلب رسمي من الحكومة بعد أن عرفت هذه الأخيرة اضطرابات خطيرة جعلت النظام غير قادر على استتباب الأمن و إرجاعه إلى نصابه و خصوصا في شمال البلاد، فقبلت فرنسا هذا الطلب معتبرة أن تدخلها هو مساندة لدولة صديقة و ليس تدخلا في شؤونها الداخلية أو انتقاصا من سيادتها.

المبحث الثاني: التدخل الفرنسي في مالي

تدخلت فرنسا عسكريا في مالي من أجل مواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة، في هذا البلد و التي سيطرت على الجزء الشمالي منه، وسنتناول في هذا المبحث التدخل العسكري الفرنسي في مالي في المطلب الأول، و سنتناول في المطلب الثاني أسباب هذا التدخل.

المطلب الأول : الأزمة المالي بين المقاربة الدبلوماسية و المقاربة التدخلية

منذ انفجار الأزمة المالية الراهنة في مالي، انقسمت المواقف الإقليمية و الدولية إزاء هذه الأزمة حول مقاربتين رئيسيتين، حيث تتجسد المقاربة الأولى في السعي إلى تغليب الحوار والجمع بين

1- السيد علي أبو فرحة، " **التدخل الفرنسي في مالي** " قراءات افريقية، ع.6 (أفريل 2013)، ص.43.
2- **المرجع نفسه**، ص.44.
3- هناء قاسمي، عبد الرؤوف بن الشيهب، **مرجع سابق**، ص.21.
4- **المرجع نفسه**، ص.22.

الأطراف المتصارعة حول طاولـــة واحدة، وتمثل كل من الجزائـــر وموريتانيا وبوركينافاسو هذه المقاربة.[1] أما المقاربة الثانية فهي الدعاية إلى حسم عسكري عبر قيام حرب سريعة من شأنها نظريا طرد المسلحين الجهاديين من الشمال و استعادة مالي سيطرتها على كامل ترابهـــا، وتمثل كل من النيجر والتشاد وكوت ديفوار، ونيجريا وفرنســـا والمملكة المغربيـــة الدول الداعيـــة إلى هذه المقاربة.[2] تقوم المقاربة الدبلوماســـية على تشجيع تنظيمات الطوارق المسلحة (جماعات أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد) على الدخول في مفاوضـــات مباشرة مع حكومة باماكو في إطار اعتراف هذه التنظيمات بشرعية الدولة المالية، واعتراف باماكو بالمقابل، بالسعي عبر المفاوضـــات إلى إيجاد حلول سياسية و اجتماعية لمظالم الطوارق التي طال عليها الأمد وظلت تراوح مكانها دون حل منذ استقلال مالي سنة 1960.[3] لقد بدأت تطبيقات هذه المقاربة تظهر ميدانيا حيث اجتمع الرئيس البوركينابي **بليـــز كومباوري**، وسيط مجموعة **الإكواس** في أزمة مالي في العاصمة **" واغادوغو "** مع ممثلي الحكومة المالـــية وجماعة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد، وقد غابت عن الحوار الأطراف المحسوبة على التنظيمات الجهادية، سواءاً تعلق الأمر بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي أو حركة التوحيـــد والجهاد بغرب إفريقـــيا، ونجح **كومباوري** في جمع الأطراف الثلاثة وجها لوجه وإقناعهم بضرورة وضع حد للعنف بإقليم أزواد.[4] غير أنه في ظل التهديد المتزايد للجماعات الإرهابية قامت فرنسا و المؤيدة للمقاربة العسكرية في مالي و بناءا على طلب رسمي من الحكومة المالية بالتدخل العسكري في مالي، خاصة وأن النظام المالي أصبح غير قادر على استتباب الأمن و إرجاعه إلى نصابه، ولقد قبلت فرنسا هذا الطلب معتبرة أن تدخلـــها العسكري هو مساندة لدولة صديقـــة وليس تدخلا في شؤونـــها الداخلية أو انتقاصا من سيادتـــها، و هكذا بررت فرنســـا تدخلـــها بكونه يدخل في إطار محاربة المجموعات المتطرفة، أي أن حربـــها في شمال مالـــي تدخل ضمن ما يسمي بمحاربة الإرهـــاب الذي أصبح يهدد ليس فقط استقرار مالي، بل استقرار منطقة الساحل و الصحراء وحتى أوروبـــا و فرنسا.[5]

في 11 جانفي 2013 تدخلت فرنسا عسكريا في مالي.[6] لوضع حد لتقدم الجماعـــات المسلحة التي أضحت تسيطـــر على ثلثي مساحـــة البلاد، واستأنفت زحفها نحو المدن الكبرى في الجنوب بعد

1- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، " **أزمة شمال مالي..و الاحتمالات المفتوحة**"، **في http ://studies.aljazeera.net/reports/2012/12/2012/22084424657833.htm**، تاريخ دخول الموقع 2014/05/01، **على الساعة** 10:30]

2- **المرجع نفسه.**

3- **المرجع نفسه.**

4- **المرجع نفسه.**

5- الجيلالي جدار، "**قراءة في أبعاد التدخل الفرنسي في شمال مالي**"، [في **www.hespress.com/opinions/80775.htm/** تاريخ دخول الموقع 2014/05/01/**على الساعة** 11:00]

6 -Alexis, Arief , Crisis in Mali,found in : https://www.fas.org/sgp/crs/row/R42664.pdf.

السيطرة على مدينة كونـــا وتهديد القاعدة الجوية الإستراتجية **" بجابالي"** التي تشكل آخر حصـــن قبل باماكو و أهم مرتكز لأي تدخل جوي، حيث كان واضحا عجز القائمين على الشؤون المالية حينها، عن مواجهة الجماعات المسلحة المتمثلة أساسا في كتائب القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وحركة أنصار الديـــــن وحركة التوحيد و الجهاد بغرب إفريقيا التي نجحت في تحييد الحركة الوطنية لتحريـــر أزواد وطردهـــا من كافة المدن في الشمال المالي.[1] بمجرد إعلان الرئيس هولانـــد التدخل في مالي عبرت قيادات اليمـين عن دعمها للقرار مؤكدة على ضرورة الالتزام بالوحدة الوطنية التي شدد عليها الخطاب الرسمي، و قد أشاد رئيس الحكومة السابق في عهد ساركوزي، فرانسوا فيـــون بالعملية معتبرا أنها تأتي في إطار " الشرعية الدولية **" وأن فرنسا وفية لقيمها الكونيـــة** أما منافس الرئيس في الحزب جون فرانسوا كوبـــي فقد تحدث عن " مستلزم الوحدة الوطنية " ضد الإرهاب وتجاوز الانتماءات الحزبية، فيما وصفت مارين لوبان، زعيمـــة الجبهة الوطنية (اليمينية المتطرفـــة) عملية التدخل في مالي " بالشرعية " وهكذا التف اليمين الجمهوري و المتطرف حول الحكومة مساندا للحرب في مالي.[2] وبعد حوالي أسبوع من الحرب بدأ تصدع الوحدة الوطنية عبر طرح مجموعـــة من التساؤلات من طرف حزب اليمين المعارض الإتحاد من اجل الحركة الشعبيـــة حزب الرئيس السابق نيكولا ساركوزي، ويمكن تحديد هذه التساؤلات كالآتي:

أولا: ما هي أهداف الحرب؟ حيث يتساءل الكثيرون في أوساط الحزب اليميني المعارض عن أهداف هذه العملية " لا أحد يعلم بالتحديد أين نحن ذاهبون، أتمنى أن يكون الرئيس يعلم ذلك، محاربة الإسلاميين، منعهم من الاستيلاء على باماكو، حسنا، ولكن ماذا بعد؟ " يتساءل هنري غينو المستشار السابق ل ساركوزي، و تساءل آخرون " انطلاقا من أية معايير سيعتبر الرئيس أن الأهداف تحققت ؟ هل محاربة الإرهاب العالمي؟، أم محاربة الإرهاب في هذه المنطقة؟، أم إعادة توحيد مالي؟ ".[3]

ثانيا: هل خطط للعملية أم أطلقت دون استعداد؟ حيث يسود اعتقاد أنه تم إعلان الحرب دون استعداد، حيث ترى بعض قيادات الحزب اليميني أن هولاند يفتقد إلى إستراتجية واضحة حول مغزى الوجود الفرنسي في مالي، مما يعطي الانطباع بأن العملية تمت دون تحضير وتدبير مسبقين.[4]

ثالثا: هل سعى هولانـــد لحشد حلفاء؟ ويعبر أعضاء الحزب السابق عن شكوكهم في العمل التحضيري للدبلوماسية الفرنسية المسبق، معتبريـــن أن فرنسا دخلت حرب مالي دون أن تعلم مسبقا

1-ibid.

2- عبد النور بن عنتر، " التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي، "[في **studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201312710115164585-htm**، تاريخ دخول الموقع: 2014/05/31، على الساعة: 22:30]

3- **المرجع نفسه.**

4- **المرجع نفسه.**

على تشكيل ائتلاف، و لا تعمل الآن على حشد حلفاء لاسيما أوروبيا، ولم يتردد بعضهم في المقارنة بساركوزي مذكرين بالتدخل في ليبيـــا، ولو كان ساركوزي في الحكم لشنت فرنسا الحرب بدعم أكبر من حلفائها الغربيين.[1]

رابعا: مخاطر التورط و الخرج الإفريقي حيث أن غياب الائتلاف الدولي يزيد من مخاطر التورط الأحادي لفرنسا و من مخاطر التورط الطويل الأمد.[2]

مما سبق نستنتج أن القوى الداخلية السياسية الفرنسية كانت تبدي إجماعا حول الحرب و حول شرعيتهـــا، لكن بعد أسبوع من بداية الحرب حدث شرخ كبير في الجبهة الوطنية الفرنسية، حيث ثارت هنالـك مجموعة من التساؤلات خصوصا من جانب حزب الرئيس السابق نيكولا ساركوزي.

المطلب الثاني: أسباب التدخل الفرنسي في مالي

حسب الحكومة الفرنسية فإن التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف، إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب، و الحفاظ على وجود الدولة المالية و استعادة وحدتها الترابية.

لكن الأهداف الرسمية محدودة جغرافيـــا بالتراب المالي، لكن الحقيقة غير ذلك خاصة وأن الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود، إن الهدف الإستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية (الأمنية و الاقتصادية) في الساحل وما ورائه، إن القتال في مالي هو تأمين للنيجر وتشاد وبوركينافاسو وموريتانيا، وقد فهمت فرنسا لعبة الدومينـــو التي تلعبهـــا الجماعات الإرهابية في مالي، حيث سقوط مالي في أيديهـــا سيؤدي حتما إلى سقوط دول أخرى عاجلا أم آجلا.

إن الهدف الأول للتدخل العسكري الفرنسي في مالي هو حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، فقد بدأت الكثير من الدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا التوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية التعليمية، ومن ناحية العلاقات التجارية إلى الصين و إيران، وفرنسا كقوة استعمارية سابقة في هذه الدول، لن تقبل أن تفقد مناطق نفوذها السابقة لصالح قوى أخرى بدأت تتغلغل إليها كالصين وإيران، لذلك رأت أن الوقت والظروف مناسبان لتدخل يحقق لها هذه الأهداف.[3] إن مصالح فرنسا في مالي ترتكز على ثلاثة محاور: سياسية و أمنية ولكن أغلبها اقتصادية، إذ تمتلك فرنسا عددا كبيرا من الشركات ذات الاستثمارات الضخمة داخل مالي، أكبر شركة للاتصالات وهي شركة " أورانج "

1-عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق.**
2- **المرجع نفسه.**
3- مادي إبراهيم كانتي، " **التدخل العسكري الفرنسي في مالي** "، آفاق افريقية،م.11.ع.36.ص.111.

(Orange) الفرنسية توجد في مالي وفي دول أخرى في غرب إفريقيا مثل ساحل العاج، بالإضافة إلى شركات فرنسية كبرى تعمل في مجال التنقيب بمناجم الذهب داخل مالي.[1]

1- المصالح الاقتصادية:

تمتلك فرنسا استثمارات ضخمة في قطاعات المعادن في مالي، بالإضافة إلى الشركات الفرنسية في المجالات المختـــلفة في مالي و دول الجوار، خاصة قطاع النفـــط في الجزائر وكذلك الاستثمارات الفرنسية في النيجر وموريتانيا، وبالتالـــي فإن سيطرة الحركات الإسلامية المتشددة على شمال مالي سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة، مما سيعرقل المصالح الفرنسية في مالي و في المنطقة بالكامل.

من جانب آخر فإن مالي ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانـــا، حيث قفز فيها إنتاج الذهب بسرعة فائقة متضاعفا إلى 49 طنا مكعبا عام 2008 بعد أن كان 10%، من هذا الرقم خلال تسعينيات القرن الماضي.[2] والجدير بالذكر أنه تم اكتشاف البترول و اليورانيوم و الفوسفات في شمال مالي، من قبل شركة إيطالية عام 2010، لذا تسعى فرنسا لإيجاد مواطئ قدم لها في منطقة الساحل الإفريقي الذي تأكد وجود احتياط نفطي كبير فيه، كذلك تسعى فرنسا للوصول إلى اليورانيوم في الصحراء الإفريقية، إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم.[3]

تتزود فرنســـا باليورانيوم أساسا من منطقة أزواك النيجيرية المحاذية لمنطقة أزواد في شمال مالي، المستغلة من طرف شركة " أريفا " الفرنسية، التى أبرمت مؤخرا اتفاقية استغلال مشترك لليورانيوم في مالي مع شركة " روك جيت " (Rock-jat)، الكنديـــة.[4]

2- المصالح السياسية:

فرنسا ليس لها مصالح اقتصادية فقط في مالي، بل أنها صاحبة النفوذ التاريخي وتريد أن تعيد رسم دائرة نفوذها في مواجهة المد المتزايد للنفوذ الأمريكي و الصيني، حيث تعتبر الحرب في مالي أول انتكاسة حقيقية لتعهدات الرئيس فرانسوا هولاند بانتهاء عصر ما يعرف بسياسة " إفريقيا – فرنسا " التي مثلت الهيمنة الفرنسية على إفريقيا، وهي السياسة التي جزم هولانـــد – خلال زيارته للعاصمة السنغالية بأن عصرها انتهى، مؤكدا أن العلاقة الفرنسية – الإفريقية ستقوم على الشراكة و استقلال كل

1- **المرجع نفسه**، ص.112.
2- **المرجع نفسه.**
3- **المرجع نفسه.**
4- "**التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب و المآلات** "، **في** **http//studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/01/20131161144289590 8.htm** تاريخ دخول **الموقع**2014/05/01، **الساعة** 11:00]

طرف عن الآخر.[1] كما سبق وأن أشرنا فقد أرادت الولايات المتحدة الامريكية أن تتبني قاعدة عسكرية ضخمة في إحدى دول المنطقة، لتتمكن من مراقبة المنطقة الشاسعة الممتدة من الصومال إلى موريتانيا حيث لا يمكن تغطيتها أمنيا عبر طائرات استطلاع أو قوات خاصة أو مراكز مستقلة، فلابد لها من قاعدة عسكرية ضخمة شبيهة بتلك التي في ألمانيا واختارت أمريكا شمال مالي كمقر لقاعدتها العسكرية **(أفريكوم).**[2]

من جانب آخر لقد أضحت الصين بسياساتها البراغماتية اتجاه إفريقيا أحد الفاعلين الرئيسيين في السياسة الإفريقية خلال العقد المنصرم وقد تنامت الدعوات داخل العديد من الدول الإفريقية بضرورة "التوجه شرقا "، أي تدعيم العلاقة مع القوى الصاعدة الجديدة في آسيـــا مثل الصين و الهند و ماليزيا والتي لا تمتلك تاريخا استعماريا في إفريقيا.

لقد دخلت الصين بشكل فعال في مالي في عهد حكم الرئيس **" أمادو تومانـي "** واستثمرت في البنية التحتية، وكان من المخطط أن تقوم ببناء طريق سريع من العاصمة حتى الشمال، في المقابل توجهت المواد الخام من مالي إلى الصين التي أصبحت تستورد في الآونة الأخيرة ثلث صادرات مالي إضافة إلى زيادة المنافسة الصينية على الفوسفات في الشمال، وهذه المادة الخام تستخدم لإنتاج الأسمدة التي تفتقر إليها الصين بشكل واضح، لذلك يشير الخبراء إلى الدور الفرنســـي في إطاحة الرئيس " أمادو " عام 2012 لأنه كان متعاطفا بشكل كبير مع الصين.[3]

3- المصالح الأمنية و الإستراتجية: لقد عبر وزير الدفاع الفرنسي جون ايفاس لودريان بوضوح أن القرار الفرنسي بالتدخل في مالي أملته تهديدات متعلقة بإقامة دول إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا، مضيفا أن بلاده لن تترك جيوبا إسلامية مقاومة وستستأصل الإرهاب في الساحل وتعيد وحدة مالي، لقد شكل التدخل الفرنسي في مالي حماية لمصالحها الاقتصادية من سيطرة الإرهابيين عليها خصوصا الثروات الطبيعية لشمال مالي، إضافة إلى حقول النفط الجزائرية التي تسيل لعاب الفرنسيين إضافة إلى قرب مالي المهددة بالجماعات الإرهابية من مواقع موريتانية أظهر التنقيب فيها مؤشرات إيجابية، يضاف إلى هذا المزيج وجود حوالي 6000 مواطن فرنسي يعيشون في مالي، ناهيك عن كون تنظيم القاعدة و الجماعات به تعتبر الفرنسيين هدفا أوليا للخطف.[4]

1- مادي إبراهيم كانتي، **مرجع سابق**، ص.113.
2- **المرجع نفسه.**
3- **عصام عبد الشافي، " التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"**، قراءات افريقية، ع.16 (أبريل 2013)، ص.61.
4- مادي إبراهيم كانتي، **مرجع سابق**، ص.114.

المبحث الثالث: مكافحة الإرهاب كمحدد للموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي

يعد موضوع الإرهاب أحد الهواجس الأمنية الكبيرة للأمن القومي الأمريكي، حيث سخرت الولايات المتحدة الأمريكية كل طاقاتها لمحاربة هذه الظاهرة في كل أرجاء العالم خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تعرف ميزانية الدفاع الأمريكية أرقاما قياسية وكذلك تعتمد الولايات المتحدة إستراتجية الحرب الإستباقية، لمواجهة الإرهابيين في معاقلهم قبل نقل الخطر إلى أراضيها معتمدة في ذلك على الأسلحة المتطورة و من ضمنـــها طائرات من دون طيار، لقد خاضت الولايات المتحدة الأمريكية حربين متتاليتين (حرب أفغانستان 2001، وغزو العراق 2003) بحجة مكافحة الإرهاب وهي تتعاون في هذا المجال مع مختلف الدول سواءاً الغربية أو الإسلامية لمواجهة هذا الخطر، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي و التي تعرف نشاطا متزايدا للجماعات الإرهابية من أكبر المناطق حاليا التي تعتبرها الولايات المتحدة تهديدا لأمنهـــا القومي ولأمن حلفائها الأوروبيين، انطلاقا مما سبق نتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب أساسية، حيث نتناول في المطلب الأول، الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، ونتناول في المطلب الثاني النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية في مالي، وأخيرا نتناول في المطلب الثالث الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

المطلب الأول: الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب

في يوم الثلاثاء 11 سبتمبر 2001 تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لاعتداءات إرهابية استهدفت برجي التجارة العالمية في نيويورك و استهدفت مبنى البنتاغون في واشنطن، إن أحداث الثلاثاء الأسود، فاجأت أعتى المخابرات الدولية و أكبر المحللين و الدارسين الاستراتيجيين والخبراء الدوليين، فحجم الواقعة فاق كل التوقعات بحيث أن حامية الليبرالية وزعيمة العالم تعرضت لضربات موجعة غير مسبقة في عقر دارها.[1] بعد الهجمات أعلن الرئيس بوش ما يعرف بالحرب على الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وصاغ مقولته الشهيرة: " من ليس معنا فهو ضدنا "، إن المتهم من وراء هذه الأحداث حسب الرئيس بوش هو تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن و الذي يأويه نظام طالبان و أن هدف هذا النظام هو قتل اليهود و المسيحيين، إن الإرهابيين الذين تحاربهم أمريكيا اليوم

1- إدريس لكريني، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر: من غزو أفغانستان، إلى احتلال العراق** (مراكش: المطبعة و الوراقة الوطنية، 2005)، ص.12.

هم" أصدقاء الأمس "، حيث قضت الولايات المتحدة عقودا من الزمن في زراعة و تربية الإسلاميين " المتشددين " و التلاعب بهم و خداعهم و استغلالهم بدهاء وإساءة باعتبارهم من حلفاء الحرب الباردة.[1]

لقد استغلت الولايات المتحدة المنتمين إلى تيار الإسلام السياسي أثناء الحرب الباردة في مواجهتها للإتحاد السوفيتي حيث حصلوا على التدريب و الأسلحة مقابل تحرير أفغانستان من "الاحتلال السوفيتي الكافر"، أين كانت المواجهة المباشرة بينهما ستؤدي حتما إلى الانتحار المتبادل بسبب أسلحة الدمار الشامل، لم تكن الولايات المتحدة تلعب ببطاقة الإسلام على أنه الديانة و النظام المحكم و التقاليد والمعتقدات التي يعتنقها ملايين المسلمين، بل تلعب ببطاقة " التشدد الإسلامي "، وهو فكرة ذات جذور عميقة في التاريخ و لا يعكس الإيمان الذي يرتكز على 14 قرنا من تاريخ الإسلام.[2] لقد اعتبرت أحداث 11 سبتمبر من أكبر الأحداث تغييرا في السياسة الأمريكية منذ الهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربر في هواي عام 1941، وكما تسبب هذا الهجوم في إعلان الولايات المتحدة دخول الحرب العالمية الثانية، تسبب الهجوم الأول في إعلان الولايات المتحدة الحرب ضد ما أسمته "الإرهاب الدولي" وتمثلت الأهداف الرئيسية من وراء هذه الحرب في:

- إخراج الإرهابيين من مخابئهم.
- الضغط على الدول لوقف دعمها للإرهابيين.
- تعزيز قدرات الولايات المتحدة وحلفائها لمكافحة الإرهاب.
- منع الهجمات الإرهابية المخطط لها.[3]

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة " مكافحة الإرهاب " مناسبة جيدة لتحقيق أهدافها الخفية، و لأول مرة تبدو هذه الدولة القوية في موقف الضحية وتنال تضامنا وتعاطفا دوليا واسعا، شكل لحد ما مبررا لرد فعلها في أفغانستان، و هو ما مكنها من التموقع قرب مناطق إستراتجية وحيوية لم يكن بإمكانها الوصول إليها في السابق (الجمهوريات السوفيتية الإسلامية، باكستان، الصين)، وهو ما يساعدها على ضرب وتكسير أي حلف إسلامي قد يضم باكستان و أفغانستان، ومراقبة إيران واحتواء روسيا وعدم السماح لها للوصول إلى المياه الدافئة، واحتواء الصين الطامحـــة للحصول على ممر إلى المحيط الهندي عبر كل من باكستان و أفغانستان، ناهيك عن التموقع في منطقة تضم احتياطيا نفطيا ضخما.[4] لقد شكلت "ذريعة مكافحة الإرهاب" تبريرا آخر للتدخل الأمريكي في العراق بحجة دعم النظام

1- روبرت دريفوس، **لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي**، ت.ر: أشرف رفيق (القاهرة: **مركز دراسات الإسلام والغرب**، 2005)، ص.9.

2- **المرجع نفسه**، ص ص، 11.10.

3- حكيم قيدوم " **السياسة الأمريكية اتجاه حقوق الإنسان بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر ألفين وواحد** "، رسالة ماجستير غير منشورة (**جامعة الجزائر**: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003/ 2004)، ص.85.

4- إدريس لكريني، **مرجع سابق**، ص.15.

العراقي السابق للإرهابيين و امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل و التي لا ضامن من وقوعها في أيدي هؤلاء الإرهابيين ثم القيام بالاعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى، لقد بات من الجلي أن الغزو الأمريكي للعراق كان خطا فادحا، فثمة نحو 4000 جندي أمريكي قضوا نحبهم فيـــه، بالإضافة إلى 58000 آخرين سقطوا مابين جريح أو أصيبوا بمرض خطير ناهيك عن 7300 جندي جرحوا أو تأذوا في أفغانستان، ولقد عاد مئة ألف جندي أمريكي من الحرب و هم يعانون اضطرابات في صحتهم العقلية والنفسية.[1]

لقد حدد الرئيس بوش نبرة **إستراتيجية الأمن القومي** في خطاب حفل التخرج في "وست بونيت" في الثاني من جوان 2002 بالتشديد على أن الركيزتين التوأمين لإستراتجية الولايات المتحدة الامريكية في الحرب الباردة – عقيدتا الردع و الاحتواء ليستا على قدر التهديدات التي تواجه أمريكا اليوم.وأصر بوش على أن الردع لا يعني شيئا ضد الشبكات الإرهابية الغامضة التي ليست لها دولة أو مواطنون تدافع عنهم، ويستحيل الاحتواء حينما يمكن لدكتاتوريين غير مستقرين نفسيا يمتلكون أسلحة دمار شامل أن يطلقوا هذه الأسلحة عبر الصواريخ أو يزودون بها سرا حلفائهم الإرهابيين.[2] تؤكد إستراتجية الأمن القومي لعام 2002 على حق الولايات المتحدة الأمريكية في التصرف عسكريا في أي مكان في العالم على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض حربا ضد إرهابيين لهم امتداد عالمي حيث أكد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في خريف 2003 أن الوسيلة التي يمكن بواسطتها التغلب على الإرهابيين هي في نقل الحرب إليهم، في مطاردتهم حيثما يقيمون ويخططون ويختبئون، و التوضيح للدول التي ترعاهم وتأويهم أنه توجد عواقب لمثل هذه الأفعال، وهو ما يعرف بإستراتجية الحرب الإستباقية.[3] لقد تعددت التفسيرات بشأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ومن ثمة مدى شرعية أو عدم شرعية الحرب على الإرهاب، فالصحفي و الكاتب الفرنسي " تيري ميسان " في كتابه **"الخديعة الرهيبة "** شكك في الرواية الرسمية الأمريكية بصدد هذه العمليات، معتبرا أنه لم تسقط أي طائرة فوق مبنى البنتاغون إنما وتم التفجير بشكل مدبر من الأسفل، مؤكدا على أن هذه العمليات هي من تدبير أمريكيين في مواجهة أمريكيين آخرين، بينما يرى الدكتور محمد خلف أن تنظيم القاعدة المتهم الرئيسي في الأحداث هو تنظيم خرافي، لأنه لم يظهر في حرب أفغانستان بالشكل القوي الذي صورته به الولايات المتحدة، ويضيف أن الهدف من وراء ذلك ومن وراء الحرب على الإرهاب هو محاولة السيطرة على العالم من خلال البيت الأبيض.[4]

1- جوزيف ستيغلتز، ليندا بيلمز، **حرب الثلاثة تريليونات دولار: الكلفة الحقيقية لحرب العراق**، ت.ر:**سامي الكعكي** (بيروت: **دار الكتاب العربي**، 2009)، ص.11.

2- إيان شابيرو، **نظرية الاحتواء: ما وراء الحرب على الارهاب**، ت.ر: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع **و النشر**، 2012)، ص.34.

3- **المرجع نفسه**، ص ص.34.35.

4- إدريس لكريني، **مرجع سابق**، ص.26.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة الامريكية ودفع القوى المنافسة في أوروبا و اليابان وروسيا و الصين و الهند إلى التعاون بصورة وثيقة معها وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل هذه الأحداث.

المطلب الثاني: النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية في مالي

تعود جذور الأزمة في مالي إلى شهر مارس 2012 عندما استغلت مجموعة من الطوارق الانفصاليين الانقلاب العسكري في العاصمة باماكو للسيطرة على المنطقة الشمالية وطرد الجنود الماليين مستفيدين في ذلك من الأسلحة المهربة من ليبـــيا بعد سقوط معمر القدافي، لكن سرعان ما ركبت التنظيمات الإسلامية المتشددة الموجة التحريرية للطوارق و الذي قادته **الحركة الوطنية لتحرير أزواد** كي تسيطر على التمرد وتقصي الجماعات القومية العلمانية، فارضة تفسير متشددا للشريعة الإسلامية.[1] لقد ظهرت حركات متشددة رئيسية أخرى في مالي إلى جانب "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وهي " حركة أنصار الدين " التي تأسست في نوفمبر 2011 من قبل زعيم الطوارق المالي " إياد آغ غالي " الذي يتمتع بنفوذ كبير و " حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا "، التي أعلن عنها في ديسمبر 2011، وكان آخرها " الموقعون بالدماء " التي أنشأت في ديسمبر 2012 على يد القائد السابق في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " مختار بالمختار ".[2]

1- حركة أنصار الدين: هي جماعة إسلامية مسلحة تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية على كامل التراب المالي، لكن لا تطالب باستقلال شمال البلاد على عكس حركة " تحرير أزواد " العلمانية التي تسعى إلى انفصال الشمال لإقامة دولة أزواد، مؤسس هذه الجماعة هو " إياد آغ غالي "، و هو من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل " الإيفوغاس " وعسكري سابق، وشخصية بارزة، وزعيم تاريخي في تمرد قبائل الطوارق خلال التسعينيات من القرن الماضي، ينحدر من أسرة أزوادية عريقة في (كيدال) بأقصى الشمال الشرقي لمالي، تأثر " إياد غالي " بالفكر المتطرف خلال عمله كدبلوماسي بالخليج، وخلال قيامه بالوساطة لتحرير رهائن غربيين مختطفين عام 2003 لدى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تمكنت أنصار الديـــن من بسط سيطرتها بشكل كامل على مدينة تمبكتو الأثرية شمال غرب مالي، وفي هذه المدينة الكبيرة عملت الجماعة على هدم أضرحة الصوفـــية و العتبات

1- "حرب مالي وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"، [في http://www.alittihad.ae/details.php?!d=11192&y=2013&article=full #ixzz2jyxkogh، تاريخ دخول الموقع 2014/05/02، على الساعة 13:00]

2- أندرو ليبوفيتش، " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حلفاؤه في مالي"، [في https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/aqim-and-its-allies-in-mali، تاريخ دخول الموقع 2014/05/08، على الساعة 21:00]

الدينية- التي أدرجتها اليونسكو على لائحة التراث العالمي عام 1988، وهو ما لاقى ردود فعل شديدة على المستوى الدولي ولدى منظمة اليونسكو.[1]

2- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: المنبثق عن الجماعة السلفية للدعوة و القتال في الجزائر، والتي كانت قد ولدت بدورها من رحم الجماعة الإسلامية المسلحة، وهو التنظيم المسلح الأقدم في المنطقة والأكثر خبرة، و أيضا الأقدم في التواصل و إقامة للعلاقات مع شيوخ القبائل، إذ يرتبط التنظيم الذي يتزعمه أبو مصعب عبد الودود " عبد المالك دروكدال "، بعلاقات متشـــابكة مع سكان المنطقة من الطوارق و العرب، ويحتفظ بعلاقات قوية معهم، ويقول التنظيم إنه يسعى إلى تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي–الفرنسي والأمريكي تحديدا- والموالين له من الأنظمة " المرتـــدة "، وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية، وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلاميـــة.[2]

3- حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا: كان أول إعلان " لحركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا " عن وجودهـــا من خلال تبنيها عملية اختطاف ثلاثة من عمال الإغاثة من إسبانيا وايطاليا في أكتوبر 2011 في ولاية تندوف الجزائرية، ووصفت الجماعة نفسها بأنها فيصل منشق عن "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، منتقدة ابتعاد هذا الأخير عن التفاني في قضية الجهاد مستبدلا إياه بالنشاط الإجرامي، يعكس الاستيلاء على شمال مالي تغيرا ملحوظا للجميع في علاقة حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا مع غيرها من الجماعات الجهادية، حيث ظهر أن حركة " حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا " و " أنصار الدين " و " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " يتقاسمون فيما بينهم تقريبا المناطق الثلاثة في شمال مالي لتكون " حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا " مسئولة عن مدينة جـــاو و ضواحيها.[3]

4- كتيبة الموقعون بالدماء: تزعمها الجزائري خالد أبو العباس **مختار بلمختار** وكان قد شكلها حديثا بعد عزله من جماعة " كتيبة الملثمين " من قبل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي "، وهو ما وصفته " القاعدة " وقتها بأن عزلـــه لا يعدو كونه إجراءا إداريا و تنظيميا جديدا اتخذه أمير التنظيم أبو المصعب عبد الودود و التزم به أبو العباس.لكن بلمختار خرج ليشكل تنظيما جديدا من الفدائيين يحمل إسم " الموقعـــون بالدماء ".[4] ووفقا لما جاء عن قادة "حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا " فإن

1- **علي عبد العال**، " خريطة معلوماتية عن الجماعات الجهادية في مالي "، [**في** **http://www.alalam.i,/news/1442014**، تاريخ دخول الموقع 2014/05/08 **على الساعة** 21:30]

2- أندرو ليبوفيتيش، **مرجع سابق.**

3- **المرجع نفسه.**

4- **محمد الشافعي**، "الجماعات الجهادية في مالي...أشهرها حركة أنصار الدين وتعد بمثابة طالبان "، **[في** **http :www.aawsat.com/details.asp ?section=45&article=713516&issueno=12470#.U2vut4f50vy**، تاريخ الدخول إلى الموقع :2014/05/09، **على الساعة** 20:00]

مقاتليها بسطوا سيطرتهم على جـــاو بمشاركة أعضاء من " كتيبة الملثميـــن " التي يقودها بلمختار وكذلك قام التنظيم الجديد " الموقعون بالدماء " بتنفيذ عملية عين أميناس في الجزائر.

المطلب الثالث: التأييد الأمريكي للتدخل العسكري الفرنسي في مالي

في 22 مارس 2012 وقع انقلاب عسكري أطاح بالحكومة المالية، حيث استغل المتمردون الطوارق هذا الانقلاب ليقوموا بطرد الجيش المالي من الشمال و يعلنون استقلال هذا الأخير عن دولة مالي، لكن دخول الجماعات الإرهابية المتشددة على الخط زاد من تأزم الوضع، حيث أنشئوا ما يصفه زعماء إفريقيا والغرب بملاذ آمن للإرهابيين الذين يقولون أنه سيمثل تهديدا للأمن الإقليمي والدولي مستفيدين في ذلك من الأسلحة التي تسربت من الصراع الذي شهدته ليبـــيا العام الماضي.[1] وبطلب من الحكومة المالـــية تدخلت فرنـــسا عسكريا من أجل استعادة وحدة الأراضي المالـــية و القضاء على الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة بحجة حماية بلد صديق وليست تدخلا في شؤونه الداخلـــية.

أمـــا فيما يخص الموقف الأمريكي من التدخل الفرنسي العسكري في مالي، فأكيد أن الولايات المتحدة و في إطار ما يعرف " بالحرب على الإرهاب " تدعم التدخل الفرنسي في مالي خاصة و أن هذا التدخل جاء أساسا من أجل مكافحة الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة، حيث قام نائب الرئيس جوي بيدن بزيارة باريـــس في 03 فيفري 2013، خلال جولته الأوربية ليهنئ الرئيس الفرنسي هولانـــد على قراره الحاســـم بالتدخل العسكري في مالي، مؤكدا على التزام الولايات المتحدة الامريكية بمواصلة تقديم الدعم اللوجيستي الذي تقوم به واشنطن للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الفرنسية منذ الحادي عشر من يناير سنة 2013، و أضاف نائب الرئيس أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت في الرابع فيفري 180 طن من الوقود و 700 طن من المعدات و600 شخص بالإضافة إلى الدعم الإستخباراتي.[2] وفي زيارة قام بها وزير الدفاع الفرنسي جون ايفاس لـــودريان Jean-Yves La Drian، إلى الولايات المتحدة حيث التقى بنظيره تشاك هيجـــل Chuck Hagel، و أكد هذا الأخير أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين أخذوا التهديدات الإرهابية محمل الجد منذ أحداث 11 سبتمبر، وأكد على العمل المشترك من أجل خلق طرق جديدة لمكافحة هذه الظاهرة في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، مؤكدا له مرة أخرى دعم الولايات المتحدة للتدخل العسكري الفرنسي في مالي.[3]

---

[1]- عبد الأمير رويح" القاعدة في إفريقيا...حواصن منيعة وشرر متزايد"، **في http :www.annaba.org/nbanews/2012/10/219.htm**، تاريخ دخول الموقع 2014/05/10 **على الساعة** 20:30]

[2] -Maya , Kandel**, Les Etats- Unis-l'Afrique et la guerre au Mali** , d'après **:** essahraa.net/media/files/N-22(6).pdf

[3] - US State Departement Of Defense ,found in : http://www.defense.gov/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=5357

في الواقع فإن الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية يرجع إلى أحداث 11 سبتمبر 2001، ففي نطاق الإستراتجية الوطنية للدفاع التي قدمتها حكومة بوش سنة 2002 فإن إفريقيا أصبحت في مقدمة أولويات الحرب الشاملة على الإرهابيين، حيث أصبح الساحل الإفريقي مستهدفا منذ العام 2002 حيث تم إطلاق برنامج " بان الســـاحل " المكثف الذي يهدف إلى تعزيز الأمن على الحدود وزيادة القدرة على محاربة الإرهاب في أربع دول هي (مالي، تشاد، النيجر، وموريتانيا)، هذا البرنامج أصبح يعرف فيما بعد بـــ "ترانس الصحراء" منذ 2005 لتتوسع بذلك الدول المشاركة في البرنامج لينضم إليها كل من الجزائر وبوركينافاسو والمغرب ونيجيريا والسنغال وتونس، وبذلك ترتفع ميزانية البرنامج إلى ما يناهز 100مليون دولار ولبرنامج " **ترانس صحراء** "جناح عسكري يعمل تحت مظلة العملية التي تعرف بـــ " **انديرنغ فريدوم** " والهادفة إلى مكافحة واعتقال المنظمات الإرهابية العاملة في المغرب العربي والساحل الإفريقي، لقد نتج عن تزايد تعقيدات البيئة الأمنية في القارة الإفريقية وبالخصوص منطقة الساحل، إنشاء قيادات الجيش الأمريكي في إفريقيا سنة 2007 و لأول مرة في التاريخ الأمريكي، حيث كانت وحتى ذلك التاريخ القيادة الأوربية " **أوروكوم** " هي المكلفة بالعمليات العسكرية في إفريقيا عن ودواعي إنشاء تلك القيادة العسكرية الجديدة، قال الرئيس " بوش " أن القيادة الجديدة ستعمل على تعزيز التعاون الأمني مع إفريقيا و توفير فرص جديدة لتعزيز قدرات شركائنـــا في القارة الإفريقية.[1]

إن الحديث عن **أفريكوم** يعنى بالضرورة التطرق إلى مستويات التهديدات الأمنية التي تحيط أو النابعة من منطقة الساحل الإفريقي في شكل إستراتجية أمنية عسكرية تندرج ضمن الحرب العالمية على الإرهاب، وحاليا تندرج قيادات **أفريكوم** ضمن قيادة EUCOM، أو القيادة الأمريكية الأوروبية و التي مقرها مدينة شتوتغارت بألمانـــيا. وهذه القيادة العسكرية هي التي تعمل على التخطيط الأمني للحرب على الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.[2]

إن ما يمكن قولـــه في هذا المطلب أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد وتدعم التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وذلك راجع بالأساس إلى تنامي دور الجماعات الإرهابية في ذلك البلد و تأثيره على المصالح الأوروبية والأمريكية في المنطقة، ويندرج هذا الموقف كذلك ضمن ما تسميه الولايات المتحدة الحرب العالمية على الإرهاب.

1- أبصير أحمد طالب، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير غير منشورة (**جامعة الجزائر**: كلية العلوم السياسية و **الإعلام**، 2010/2009)، ص.140.

2- **المرجع نفسه**، ص.141.

خلاصـــة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصـــل وبتطبيق المحددات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية على الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، نجد أن هذا الموقف جاء نتيجة لما يعرف بمكافحة الإرهاب كأحد المحددات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الفرنسية في مالي بدعوى الحرب على الإرهاب، حيث استغلت الجماعات المتمردة الصراع السياسي في الجنوب و قامت بإعلان قيام دولـــة إقليم الأزواد، هذا الأخير الذي سرعـان ما سيطرت عليه الجماعات الإرهابية المتشددة، الأمر الذي أدى بالحكومـــة المالية إلى طلب المساعدة من فرنسا التي تدخلت عسكريا من أجل مواجهـة و القضاء على هؤلاء الإرهابيين.

خاتمة

تخضع عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية إلى تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، تتمثل أهم العوامل الداخلية في: دور المؤسسات الدستورية، جماعات الضغط، التيارات الفكرية ومراكز الفكر، وضمن إطار المحددات الخارجية نجد كل من سعي الولايات المتحدة من اجل الحفاظ على مكانتها كدولة مهيمنة على النظام الدولي، ومحاولة مواجهة المنافسة الدولية من الدول الأخرى على غرار الصين والإتحاد الأوروبي، إضافة إلى التحديات الأمنية المتمثلة في الإرهاب الدولي وتهديده للمصالح الأمريكية، وبدرجة أقل هيئة الأمم المتحدة التي تعد بمثابة هيئة أو جهاز لإضفاء الشرعية على الممارسات الخارجية الأمريكية.

بتطبيق المحددات النظرية السابقة للسياسة الخارجية الامريكية على الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي نجد أن هذا الموقف تطابق مع ما يعرف بمكافحة الإرهاب الذي تبنته الولايات المتحدة الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ أنه بعد الانقلاب العسكري في مالي في 22 مارس 2012 استغل المتمردون الطوارق الأوضاع السياسية المتردية في الجنوب وقاموا بطرد الجنود النظاميين من الشمال وإعلانه دولة مستقلة سرعان ما وقعت هذه الدولة حديثة الاستقلال تحت سيطرة الجماعات الإرهابية المتشددة والتي سعت إلى تكوين دولة إسلامية وهو ما اعتبرته الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لمصالحها الأمر الذي دفع بالحكومة المالية إلى الاستنجاد بفرنسا من اجل القضاء على تلك الجماعات الإرهابية وإعادة وحدة الأراضي المالية.

وعليه نجيب على الإشكالية التي تطرقنا إليها في المقدمة وذلك بدحض الفرضية القائلة بأن الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي جاء نتيجة لاعتبارات اقتصادية وبدلا من ذلك فإن الموقف الأمريكي من هذا التدخل جاء نتيجة لاعتبارات مكافحة الإرهاب.

الملاحق

الملحق رقم(01):

إتفاقية تمنراست 1990

المادة الأولى: وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي، وخاصة المناطق رقم: 6.7.8 إبتداءا من 06 جانفي 1991 على الساعة الثانية زوالا.

المادة الثانية: يتعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية- أو فردية ضد النظامى العام، واستبعاد كل العناصر المساعدة في الخارج.

المادة الثالثة: ينبغي أن تستقر قوات المقاتلين التابعين للحركة الشعبية أو الجبهة الإسلامية العربية للأزواد في أماكنها الحالية، و كل تنقل فردي أو جماعي لهذه القوات خارج هذه الأماكن يكون دون سلاح.

المادة الرابعة: القوات المالية مطالبة بموقف كل العمليات، تجنبا لأي اشتباك مع المقاتلين الأزواد.

المادة الخامسة: انسحاب عناصر القوات المالية المسلحة، من تسير شؤون الإدارات المدنية ، وإلغاء بعض المناصب العسكرية.

المادة السادسة: القوات العسكرية المالية، مدعوة لتجنب أماكن الرعي و الأماكن الآهلة بالسكان.

المادة السابعة: تفرغ القوات المسلحة المالية، لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.

المادة الثامنة: بإمكان المقاتلين الأزواد الالتحاق بصفوف القوات المسلحة المالية في إطار شروط يحددها الطرفان.

المادة التاسعة: إنشاء لجنة مكلفة بإنهاء العمليات المسلحة، ومتابعة تطبيق بنود الاتفاقية برئاسة الجزائر باعتبارها وسيطا في القضية.

المادة العاشرة: لجنة إنهاء العمليات تشكل من الوساطة الجزائرية، وعدد متساوي من الطرفين.

المادة الحادية عشر: مقر هذه اللجنة مدينة غاو **Gao**، المالية.

المادة الثانية عشر: كل السجناء و الأسرى و الرهائن المدنيين الموجودين في حوزة الطرفين يطلق صراحهم في مدة أقصاها 30 يوما، إبتداءا من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقيات.

المادة الثالثة عشر: الاتفاقيات تدخل حيز التطبيق إبتداءا من تاريخ التوقيع عليها.

المصدر: أحمد شنة، **العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية،** (الجزائر: مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، د.ت)، ص ص. 173،174.

الملحق (02):

بيان استقلال أزواد

نحن: **الحركة الوطنية لتحرير أزواد**

باسم **الشعب الأزوادي** الحر الأبي، وبعد المشاورات مع:

- **اللجنة التنفيذية**
- **المجلس الثوري**
- **المجلس الاستشاري**
- **المكاتب الإقليمية**
- **قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي**

إذ نذكر بمبادئ القانون الدولي و المواثيق القانونية الدولية الرئيسية التي تنظم حق الشعب في تقرير المصير، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة في المادتين 1 و 55، و الأحكام ذات الصلة الواردة في الإعلان الدولي لحقوق الشعوب الأصلية.

وبالنظر إلى الرغبة التي أعرب عنها صراحة في رسالة مؤرخة في 30 ماي 1958 موجهة إلى الرئيس الفرنسي من قبل الوجهاء و الزعماء الروحيين من جميع مكونات الشعب الأزوادي.

تذكيرا بأنه في عام 1960، بمناسبة منح الاستقلال لدول غرب إفريقيا، ألحقت جمهورية فرنسا إقليم أزواد إلى ما سمي مالي التي صنعت في حينه بدون موافقة الأزواديين .

وتذكيرا بالمجازر و الأعمال الوحشية و الإذلال و السلب و النهب و الإبادات الجماعية في الأعوام: 1963 – 1990، 1995 – 2006، و التي استهدفت الشعب الأزوادي.

كما نذكر بسلوك الاحتلال المالي غير الإنساني اتجاه الازواديين، و الذي استغلت فيه الجفاف الذي ضرب المنطقة في الأعوام 67، 73، 84، 2010، لإبادة شعب أزواد و استدرار المساعدات الدولـــية.

نظرا لتراكم 50 عام من الفساد، وسوء الحكم بتواطؤ مع السياسيين، مما يعرض حياة السكان للخطر في أزواد ، و يهدد الاستقرار الإقليمي و السلم الدولي.

وبالنظر إلى التحرير الكامل لأراضي أزواد

نقرر بشكل لا رجعة فيه استقلال دولة أزواد، اعتبارا من يوم 06-04-2012 ونعلن:

1- اعترافنا بحدود دول الجوار و احترامها

2- الانخراط الكامل في ميثاق الأمم المتحدة

3- نتعهد بالعمل على توفير الأمن، و الشروع في بناء مؤسسات تتوج بدستور ديمقراطي لدولة أزواد المستقلة.

4- اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية لتحرير أزواد تدعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف بأزواد دولة مستقلة بدون تأخير.

5- اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية لتحرير أزواد تستمر في تسيير شؤون أزواد حتى يتم تعيين سلطة وطنية أزوادية.

بلال أغ الشريف

الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير أزواد

غـــاو 06-04-2012

المصدر: موقع الحركة الوطنية لتحرير أزوادhttp://ar.mnlamov.net/index.php

ملحق (03):

الاتحاد الإفريقي

بيان صحفي

الاتحاد الإفريقي يجدد التأكيد على موقفه

بشأن ضرورة العودة إلى النظام الدستوري في مالي

أديس أبابا، 29 مارس 2012: يتابع رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي الدكتور جان بينغ عن كثب تطور الوضع في مالي.

ويرحب رئيس المفوضية بالتجاوب السريع من قبل قادة المنطقة حول الوضع في مالي و القرارات الهامة التي اتخذتها القمة الاستثنائية لهيئة رؤساء الدول و الحكومات بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس)، التي عقدت في أبيديجان، يوم 27 مارس 2012، ويرحب على نحو خاص بقرار قمة إكواس إرسال وفد عالي المستوى إلى باماكو يترأسه رئيس كوت ديفوار الحسن واتارا، ويضم رئيس الاتحاد الإفريقي رئيس بنين **توماس ياي بوني** وقادة دول آخرين في المنطقة لتسهيل العودة إلى النظام الدستوري

و مواصلة الحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة أراضي مالي، وفقا بالقرارات ذات الصلـة للاتحاد الإفريقي و إكواس، ويكرر رئيس المفوضية المناشدة العاجلة إلى منظمي الانقلاب في مالي للاستجابة دون تأخير مطالبات الاتحاد الإفريقي و إكواس بالعودة إلى النظام الدستوري و إبداء التعاون اللازم مع وفد إكواس للتوصل إلى حل سريع للأزمـة.

ويؤكد رئيس المفوضية على أن الاتحاد الإفريقي، وبالتنسيق الوثيق مع إكواس و الأمم المتحدة سيواصل تعبئة المجتمع الدولي لدعم الجهود الهادفة إلى حل الأزمـة في مالي بما في ذلك خلال العقد السريع لاجتماع مجموعة المتابعة و الدعـم وفقا لأحكام ذات الصلة الصادرة عن الاجتماعيين 314 و315، لمجلس السلم و الأمن اللذان عقدا 20 و 23 مارس 2012 على التوالي.

المصدر:

Directorate of information and communication. African Union commission

الخرائط

الخريطة رقم (01): خريطة دولـــــــة مالي

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9+%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A&t

الخريطة رقم (02): خريطة إقليـــــــم أزواد

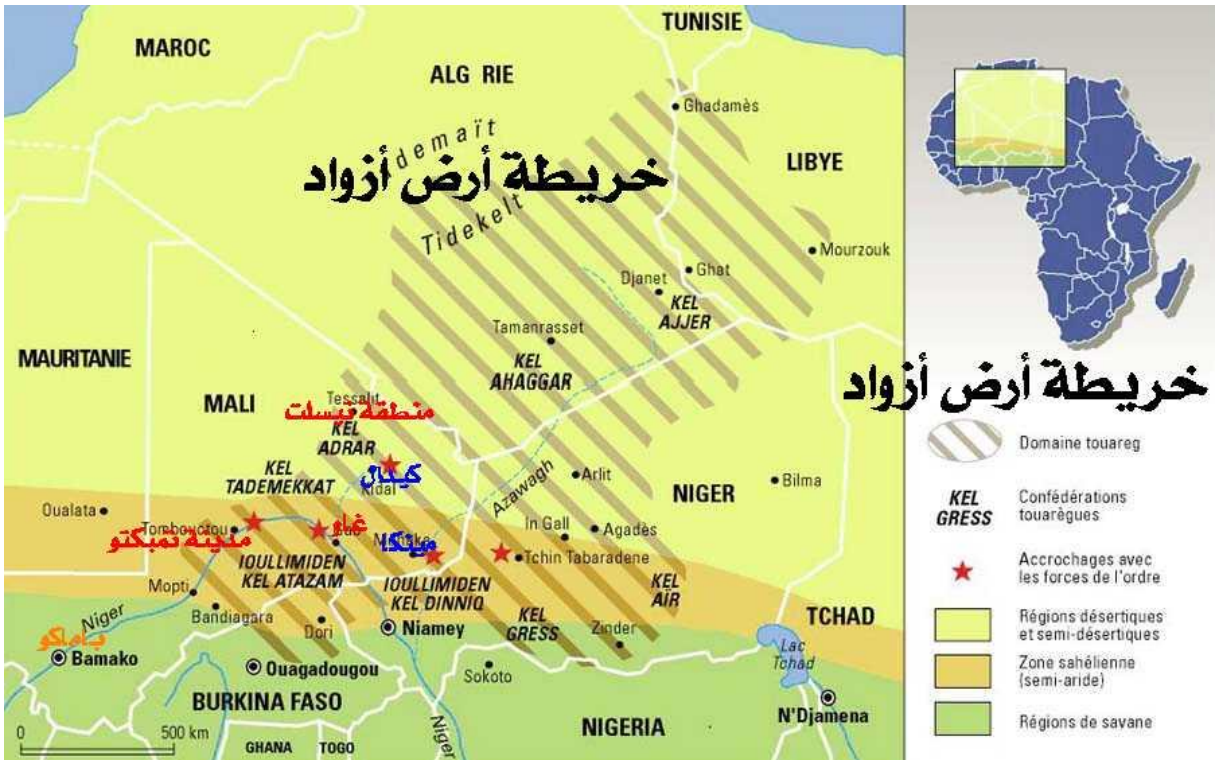

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9+%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

الخريطة رقم (03): الميليشيات المسلحة في شمال مالي

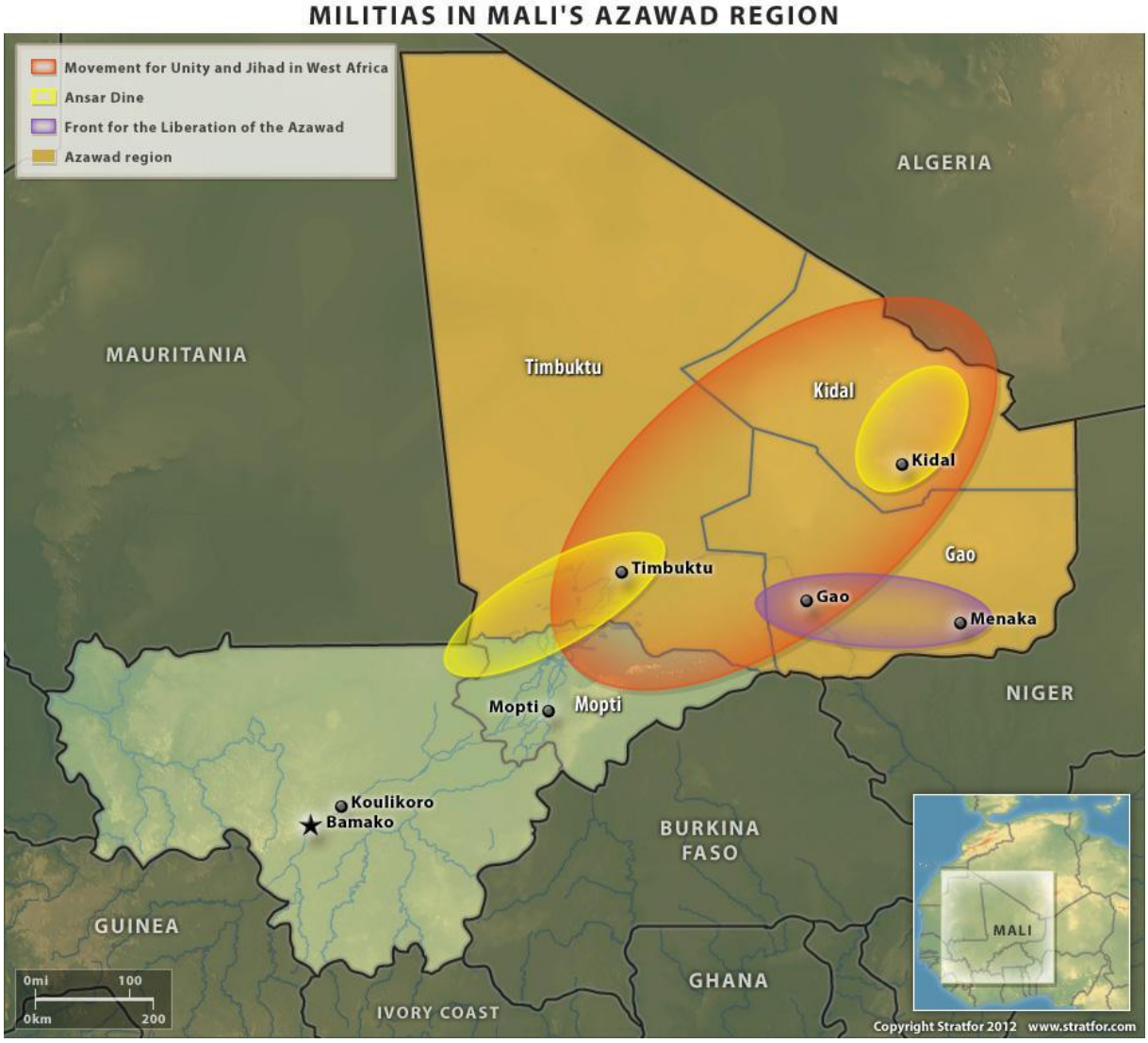

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9+%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A&tbm=isch&tbo=u&source=univ&sa=X&ei=wPeBU46dF5CUuATOZg&ved=0CDIQsAQ&biw=1280&bih=632#q=militias+in+mali%27s+azwad+region+Map&tbm=isch&facrc=_&imgdii=MN0l9DQL7dPN8M%3A%3BcwKaGFQPXSHhNM%3BMN0l9DQL7dPN8M%3A&imgrc=u7qRsS2FE2cV6M%253A%3BqC9liKXkfWUUJM%3Bhttp%253A%252F%252Fwww.stratfor.com%252Fsites%252Fdefault%252Ffiles%252Fstyles%252Ffull_width%252Fpublic%252Fmain%252Fimages%252FMali_920.jpg%253Fitok%253DOO0Whh_Z%3Bhttp%253A%252F%252Fwww.stratfor.com%252Fimage%252Fmilitias-malis-azawad-region%3B920%3B840

الخريطة رقم (04): خريطة توضح مشروع الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي

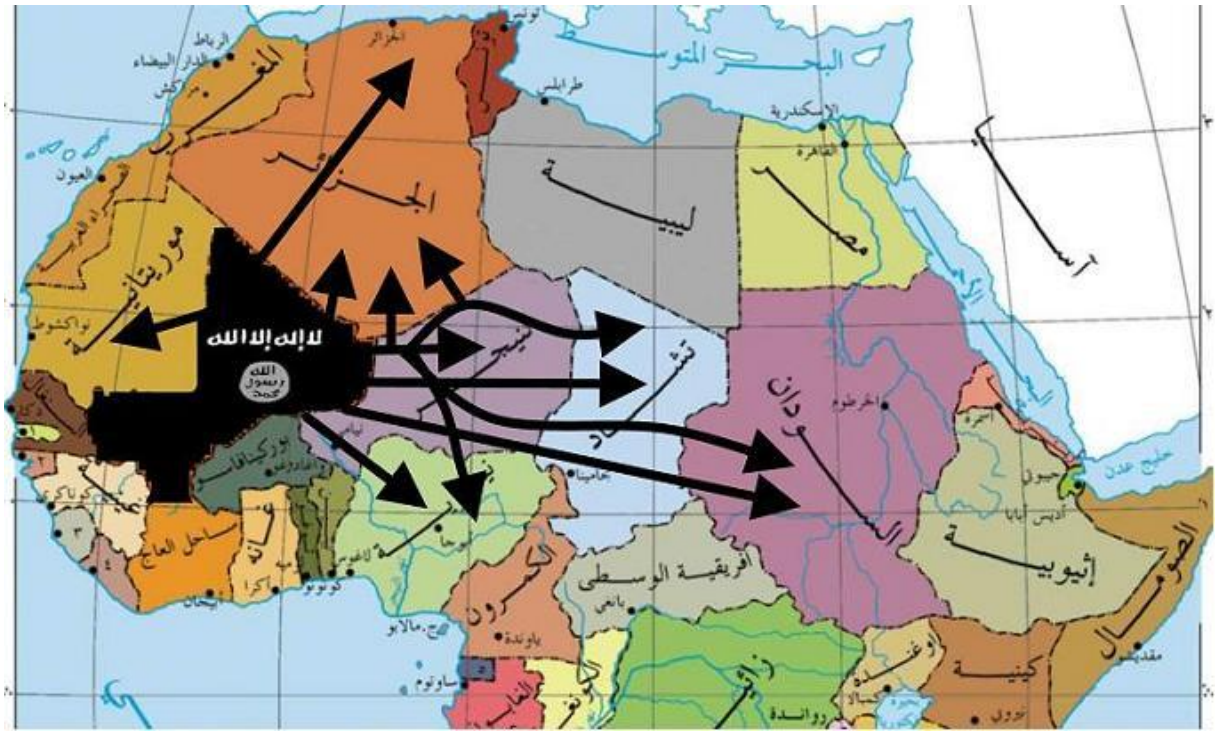

المصدر:

http://www.nationalkuwait.com/forum/index.php?threads/232374/

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

• **الشكل رقم 01**: مخطط يوضح مراحل عملية صنع القرار ---ص18
• **الشكل رقم 02**: شكل يوضح مستويات التدخل في الشؤون الداخلية للدول----------ص20
• **الشكل رقم 03**: شكل يوضح القيمة التجارية للاستثمار النفطي الصيني في إفريقيا 2007----------ص43

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية

القواميس:

1- مجمع اللغة العربية. **المعجم الوسيط.** مصر: مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.

الكتب:

1- العبدلي، عبد المجيد. **قانون العلاقات الدولية**. تونس: دار أقواس للنشر، 1994.

2- السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: دار الجيل، ط2، 2001.

3- أبوعامر، علاء. **العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم-الدبلوماسية والإستراتجية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.

4- أندرسون، جيمس. **صنع السياسات العامة**. ت.ر: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، د.ت.

5- الخزرجي، ثامر كامل. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. عمان: دار مجدلاوي، 2004.

6- النعيمي، أحمد نوري. **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**: الولايات المتحدة الامريكية نموذجا.عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

7- الكاظم، صالح جواد والعاني، علي غالب. **الأنظمة السياسية**. جامعة بغداد: كلية القانون، 1990-1993.

8- إلويتز، لاري. **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية**.ت.ر: جابر سعيد عوض. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996.

9- الشاهر، إسماعيل. **أولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

10- السباتين، **راجح إبراهيم. المسيحية البروتستانتية وعلاقتها بالصهيونية في الولايات المتحدة: دراسة عقدية تحليلية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

11- اللاوندي، إسماعيل. **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الامريكية**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

12- الصامدي، زياد. **حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني**. جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009.

13- أوكالافان، تيري وغريفش، مارتن. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ت.ر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

14- بريجنسكي، زبغنيو. **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتجيا**. مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999.

15- بسيوني عرفة علي رضوان، عبير. السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. القاهرة: دار النهضة العربية. 2011.

16- بن عامر، تونسي. **قانون المجتمع الدولي المعاصر. الجزائر**: ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، 2007.

17- بيليس، جون. وسميث ستيف. **عولمة السياسة العالمية**. ت.ر: مركز الخليج والأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

18- جندلي، عبد الناصر. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

19- جتونسون، لويد. **تفسير السياسة الخارجية**. ت.ر: أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، 1989.

20- دورتي، جيمس وبالتيسغراف، روبرت. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ت.ر: وليد عبد الحي، الكويت: دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

21- درويش، إبراهيم. **الإدارة العامة بين النظرية والممارسة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.

22- دريفوس، روبرت. **لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي**.ت.ر: أشرف رفيق، القاهرة: مركز دراسات الإسلام والغرب، 2005.

23- هانيماكي، يوس إم. **الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جداً**.ت.ر: محمد فتحي خضر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

24- حتي، ناصيف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

25- طشطوش، هايل عبد المولى. **مقدمة في العلاقات الدولية**. الأردن: جامعة اليرموك، 2010.

26- لكريني، إدريس. **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر: من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق**. مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005.

27- محمد زهرة، عطا. **مقدمة في العلوم السياسية.** إربد: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2008.

28- محمد فرج، أنور. **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة.** السليمانية: مركز كورديستان للدراسات الإستراتجية. 2007.

29- محمد فهمي، عبد القادر. **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية.** عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

30- مصباح، عامر. **تحليل السياسة الخارجية.** الجزائر: دار هومة للطباعة للنشر والتوزيع، 2008.

31- ناجي، عبد النور. **المدخل إلى علم السياسة.** عنابة: دار العلوم، 2007.

32- ناي الابن، جوزيف. **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ.** ت.ر: ، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.

33- سلامة علي، جمال. **تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي.** القاهرة: دار النهضة العربية، 2013.

34- ستيغلتز، جوزيف وبيلمز ليندا. **حرب الثلاثة تريليونات دولا**: الكلفة الحقيقية لحرب العراق.ت.ر: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

35- عبد اللطيف، أميمه. **المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة.** القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. 2003.

36- فرانكل، جوزيف. **العلاقات الدولية**.ت.ر: غازي عبد الرحمن القصيبي، جدة: مطبوعات تهامة، 1984.

37- صايج، مصطفى. **السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية.** الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010.

38- شابيرو، إيان. **نظرية الاحتواء**: ما وراء الحرب على الإرهاب. ت.ر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، يروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

أطروحات ومذكرات:

01- الكلوب، وائل محمدود. **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر(2001-2009)**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2011.

02- أحمد طالب، أبصير. **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009.

03- أبو نحل، حسام عبد الفتاح. **المحافظين الجدد وتأثيرهم على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مشروع نشر الديمقراطية نموذجاً 2001-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: جامعة الأزهر، 2011.

04- بن بلعيد، فريد. **إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية: " 2008-2012 "**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

05- بوالروايح، إسماعيل. **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي(الجزائر، المغرب، تونس)2001-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009.

06- جميل علي، محمد. **اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين**، رسالة ماجستير غير منشورة. العراق: جامعة القديس كليمون العالمية، 2006.

07- زغوني، رابح. **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2008.

08- حشاني، فاطمة الزهراء. **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2007.

09- كاية، ريمة. **العلاقات الأمريكية- الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

10- منصر، جمال. **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم والظاهرة**، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

11- سرير، عبد الله رابح. **عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006.

12- عمار نابي، **عبد الحكيم. المشاركة في صنع القرار في ليبيا منذ 1998: دراسة ميدانية لشعبية الزاوية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005.

13- قادري، مليكة. **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الامريكية،** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009/2008.

14- قاسمي، هناء وبن الشيهب، عبد الرؤوف. **المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة،** رسالة ماستر غير منشورة. جامعة قسنطينة 03: كلية العلوم السياسية، 2013/2012.

15- قيدوم، حكيم. **السياسة الأمريكية اتجاه حقوق الإنسان بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر ألفين وواحد،** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004/2003.

16- رسولي، أسماء. **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتجية الامريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001،** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

17- شبلي، سعد شاكر. **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2008.

18- شرقي، محمود. **السياسة الخارجية للولايات المتحدة اتجاه العراق: 1990-2006،** أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.

19- شيباني، إيناس. **السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن: دراسة تحليلية مقارنة،** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2010/2009.

20- غزال، أحمد. **أثر العولمة على الدولة القومية،** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2007.

المجلات والدوريات:

01- أبو فرحة، السيد علي. " التدخل العسكري الفرنسي في مالي، **" قراءات إفريقية،** ع.16(أفريل 2013).

02- مادي إبراهيم. " الأزمة السياسية في مالي، **" آفاق افريقية،** م.10، ع.36 (2013).

03- كانتي، مادي ابراهيم. " التدخل العسكري الفرنسي في مالي، **" آفاق افريقية،** م.11، ع.36(2013).

04- كونتاو، إبراهيم. " النزاع المسلح في مالي، **" قراءات افريقية،** ع.16(أفريل 2013).

05- عبد الستار أمين، سرمد. " نموذج القيادة الامريكية للنظام العالمي الجديد، " **دراسات دولية**، م.1، ع.35 (أكتوبر 2009).

06- عبد الشافي، عصام. " التداعيات الإقتصادية على القضية المالية، **" قراءات افريقية**، ع.16(2013).

07- تريمة، صورية. " التراث اليهودي المسيحي في الثقافة الأمريكية ودوره في دعم إسرائيل، " **فكر ومجتمع**، م1، ع.8 (أفريل 2011).

الملتقيات:

01- راقدي، عبد الله. **"مسألة استقلال طوارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر."** ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945- قالمة، الجزائر، 2014.

مواقع الانترنيت:

01-الشافعي، محمد. " الجماعات الجهادية في مالي...أشهرها حركة أنصار الدين وتعد بمثابة طالبان، "في:

http :www.aawsat.com/details.asp ?section=45&article=713516&issueno=12470.U2vut4f50vy.

02- أحمد، حاج، عاصم فتح الرحمن. " تطور الأوضاع في مالي، " في:

www.soudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36-/977-2011-05-24-08-48-1/35-24-10-06-02-2013-49965.

03- بن عنتر، عبد النور. " التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، "في:

studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201312710115164585-htm

04- جدار، الجيلالي. " قراءة في أبعاد التدخل الفرنسي في شمال مالي، " في:

www.hespress.com/opinions/80775.htm/.

05- ولد أحمد سالم، سيدي أحمد. " ازمة شمال مالي..والاحتمالات المفتوحة، " في:

http ://studies.aljazeera.net/reports/2012/12/2012/22084424657833.html.

06- ليبوفيتش، أندرو. " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفاؤه في مالي، " في:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/aqim-and-its-allies-in-mali.

07 - عبد العال، علي." خريطة معلوماتية عن الجماعات الجهادية في مالي، " في **http://www.alalam.i,/news/1442014.**

08- رويح، عبد الأمير. " القاعدة في افريقيا...حواضن منيعة وشرور متزايدة، " في

http :www.annaba.org/nbanews/2012/10/219.htm.

09- شافعي، بدر حسن. " التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لأزمة شمال مالي، " في

digtal.ahram.org/articles.aspx ?serial=1187045&eid=4561.

10- " التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات، " في:

http//studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/01/201311611442895908.htm.

11- " حرب مالي وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، " في:

http://www.alittihad.ae/details.php?!d=11192&y=2013&article=full #ixzz2jyxkogh**.**

ثانيا: باللغات الأجنبية

مواقع الأنترنيت:

1 -Kandel Maya. **Les Etats- Unis-l'Afrique et la guerre au Mali** , d'après **:** essahraa.net/media/files/N-22(6).pdf

2 - US State Departement Of Defense. found in :

http://www.defense.gov/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=5357

3- Arief Alexis. Crisis in Mali,found in : https://www.fas.org/sgp/crs/row/R42664.pdf.

الفهرس العام

آية قرآنية .....

إهداء .....

شكر وعرفان .....

مقدمة .....

الفصل الأول: 02

المبحث الأول: ماهيـــــة السياسة الخارجية 03

المطلب الأول: تعريف السيـــــــاسة الخارجية..... 03

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية..... 05

المطلب الثالث: السياسة الخارجيةفي نظرية العلاقات الدولية 07

الفرع الأول: النظرية الواقعية 08

الفرع الثاني : الليبرالية 09

المبحث الثاني: ماهية القرار 10

المطلب الأول : مفهوم القرار 10

المطلب الثاني: أنواع القرارات 13

المطلب الثالث: مراحل صنع القرار 15

المبحث الثالث: ماهية التدخل 18

المطلب الأول: تعريف التدخل 19

المطلب الثاني : تأثير التدخل على سيادة الدولة 21

المطلب الثالث : المقاربات المفسرة للتدخل 22

الفرع الأول: المقاربة الواقعية 22

الفرع الثاني: المقاربة الليبرالية 23

الفرع الثالـــــث: نظرية الحرب العادلـــــة 23

خلاصة الفصل: 25

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية..... 27

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية..... 28

المطلب الأول: دور المؤسسات الدستوريةفي عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية 28

الفرع الأول: دور السلطة التنفيذيةفي صنع السياسة الخارجية الأمريكية 28

الفرع الثاني: دور السلطة التشريعيةفي صنع السياسة الخارجية الأمريكية 30

المطلب الثاني: دور جماعات الضغط في عملية صنع السياسة الخارجية الامريكية..... 30

الفرع الأول: اللوبي الصهيوني 31

الفرع الثاني: اللوبي النفطي..... 32

الفرع الثالث: المركب العسكري الصناعي..... 33

المطلب الثالث: دور التيارات الفكرية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية 34
الفرع الأول: المحافظين الجدد 34
الفرع الثاني: الحركة المسيحية الصهيونية 36
المطلب الرابع: دور مراكز الفكر في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية 37
المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية 39
المطلب الأول: المكانة الدولية 40
الفرع الأول: القدرات العسكرية: 40
الفرع الثاني: القدرات الاقتصادية 41
الفرع الثالث: القدرات التكنولوجية 41
المطلب الثاني: المنافسة الدولية 42
المطلب الثالث: مكافحة الإرهاب 45
المطلب الرابع: الأمم المتحدة 47
خلاصة الفصل: 50
الفصل الثالث: الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي 53
المبحث الأول: التطور التاريخي للأزمة المالية 54
المطلب الأول: مرحلة ميلاد الأزمة (1963- 1989) 54
المطلب الثاني: مرحلة بداية العمل المسلح (1990- 2011) 56
المطلب الثالث: مرحلة انفجار الأزمة الراهنة (2012- إلى غاية الآن) 59
المبحث الثاني: التدخل الفرنسي في مالي 61
المطلب الأول: الأزمة المالية بين المقاربة الدبلوماسية و المقاربة التدخلية 61
المطلب الثاني: أسباب التدخل الفرنسي في مالي 64
المبحث الثالث: مكافحة الإرهاب كمحدد للموقف الأمريكي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي 67
المطلب الأول: الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب 67
المطلب الثاني: النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية في مالي 70
المطلب الثالث: التأييد الأمريكي للتدخل العسكري الفرنسي في مالي 72
خلاصة الفصل: 74
خاتمة 76
الملاحق 78
الخرائط 83
فهرس الأشكال: 88
قائمة المراجع: 90
الفهرس العام 99